الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

واقع و آفاق البرامج التنموية في تفعيل الاستثمارات المحلية

دراسة تحليلية و تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2001-2014

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، مالية وبنوك

إعداد الطالب:

أمام اللجنة المشكلة من: – بوطيبة زهير

– حنيش الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	رئيسا
– يدو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مشرفا و مقررا
– علاش أحمد	أستاذ تعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضو مناقشا
– سالمى رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الشكر

بعد اتمام هذا العمل المتواضع بعــون الله تعــالى الــذى بنعمتــه تــتم الصــالحات، أتقــدم بالشكر الجزيل و الامتنان الوفير الي مشرفي و موجهي الــدكتور: **يــدو محمــد**، لمــا قدمــه لي من عون و نصح و تتبع لكل خطوات العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل مــن ســاهم مــن قريــب أو مــن بعيــد لإنجــاز هــذا العمــل المتواضع.

ملخص

البرامج التنموية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف الواضحة التي تسعي الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، باستعمال مختلف السياسات التنموية حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة فعالة اتبعتها معظم الدول للتأثير على استثماراتها المحلية، وفق طرق استراتيجية من شأنها ان تقدم مختلف التحفيزات و التسهيلات لهذه الاستثمارات، ففي الجزائر و منذ سنة 2001 شرع في انتهاج برامج تنموية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها، و ذلك عبر البرامج التنموية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة 2001-2014، و قد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) و برنامج مواصلة النمو (2010-2014) ، حيث سعت الجزائر من خلال هذه البرامج الى تحقيق أهداف عدة أهمها تفعيل الاستثمارات المحلية.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية، السياسات التنموية، الاستثمارات المحلية.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
تعريف المختصرات	
مقدمة عامة.....	12
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبرامج التنموية.....	21
المبحث الأول : ما هية البرامج التنموية.....	22
المطلب الأول : مفهوم البرامج التنموية ، عناصرها مبادئها.....	22
المطلب الثاني : أنواع البرامج التنموية.....	26
المطلب الثالث : مصادر تمويل البرامج التنموية.....	29
المبحث الثاني : مراحل البرامج التنموية.....	34
المطلب الأول : المرحلة السابقة على وضع البرامج التنموية.....	34
المطلب الثاني : مرحلة إعداد البرامج التنموية وإقرارها.....	35
المطلب الثالث : مرحلة تنفيذ و تقييم البرامج التنموية.....	39
المبحث الثالث : السياسات المرافقة للبرامج التنموية.....	48
المطلب الأول : سياسة الانفاق العام.....	48
المطلب الثاني : سياسة الايرادات العامة.....	51
المطلب الثالث : السياسة النقدية.....	64
المطلب الرابع : سياسة الاستثمار.....	78
الفصل الثاني : أهمية تحليل عناصر البرامج التنموية في ترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية.....	82
المبحث الأول : ماهية الاستثمارات المحلية و طبيعتها.....	83
المطلب الأول : مفهوم الاستثمارات المحلية.....	83
المطلب الثاني : أنواع الاستثمار و مميزاته.....	92

المطلب الثالث : محددات الاستثمار.....	95
المبحث الثاني : أهمية الاستثمار المحلي ، أهدافه و مخاطره.....	103
المطلب الأول : اهمية الاستثمارات المحلية.....	103
المطلب الثاني : أهداف الاستثمارات المحلية.....	104
المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار.....	105
المبحث الثالث : علاقة الاستثمارات المحلية بالبرامج التنموية.....	109
المطلب الأول : سياسة الانفاق العام و الاستثمار المحلي.....	109
المطلب الثاني : سياسة الايرادات العامة و الاستثمار المحلي.....	116
المطلب الثالث : السياسة النقدية و الاستثمار المحلي.....	129
المطلب الرابع : سياسة الاستثمارات.....	131
الفصل الثالث : أبعاد تطبيق البرامج التنموية على واقع الاستثمار في الجزائر....	138
المبحث الأول : واقع الاستثمار في الجزائر.....	140
المطلب الأول : سياسة الاستثمار في الجزائر.....	140
المطلب الثاني : السياسات التنموية المحفزة للاستثمار في الجزائر.....	147
المطلب الثالث : معوقات الاستثمار فى الجزائر.....	158
المبحث الثاني : أثر برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي و التكميلي لدعم النمو على واقع الاستثمار المحلي خلال الفترة 2001-2009.....	168
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004.....	168
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009.....	176
المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن تطبيق كلا البرنامجين على الاستثمارات المحلية	182
المبحث الثالث : آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....	196
المطلب الأول : برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	196
المطلب الثاني : التقييم الاقتصادي للبرامج التنموية.....	203
المطلب الثالث : المعوقات التي واجهت تجسيد البرامج التنموية.....	229
المطلب الرابع : آفاق البرامج التنمية لترقية الاقتصاد الجزائري.....	238
الخاتمة.....	249
قائمة المراجع.....	256

قائمة الملاحق.....	267
الملخص باللغة الأجنبية	

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول	112
02	تطور الانفاق العام فى الجزائر 2000-2011	148
03	تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة 2001 - 2011	149
04	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2011	152
05	تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر 2000-2011	155
06	البنية النسبية لمقبلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000- 2011	156
07	معدلات التضخم والفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2011	157
08	توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادى 2001-2004	171
09	الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الاصلاحات	172
10	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة	173
11	توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009	178
12	اعتمادات برنامج البنى التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية	179
13	مساهمة الوكالة الوطنية لدعم الشباب فى أسعار الفائدة	184
14	تطور حجم القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطنى للاستثمار خلال الفتـــرة 2003-2011	189
15	هيكل القروض للقطاع المصرفي الجزائري 2000 - 2011	190
16	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط	192
17	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الحالة القانونية	193
18	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المحلية حسب المناطق	194
19	توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014	199
20	الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2001-2014	207
21	مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى 2001-2009	208
22	التطور السنوي لمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة2001-2011	209
23	تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية خلال الفترة 2001-2011	211
24	معدل استخدام قدرات الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2012	212
25	تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001-2014	215

26	تطور التركيب الهيكلي للواردات خلال الفترة 2001-2012	217
27	مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي	220
28	التطور النسبي للإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإيرادات	222
29	تطور التمويل البنكي للاستثمارات خلال الفترة 2000-2011	224
30	معدل نمو الناتج الحقيقي و الكتلة النقدية و الواردات	225
31	تطور الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002-2012	227
32	تصنيف الاستثمارات المنجزة	228

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل البرامج التنموية	47
02	الايـــرادات العامـــة للنـــاتج المحلـــي الإجمـــالي لـــبعض الـــدول العربية و الاوروبية	52
03	المربع السحري	66
04	فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحنى التفضيل النقدي	72
05	فعالية السياسة النقدية و منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	73
06	تأثير مرونة منحنى الاستهلاك على الدخل	74
07	آليـــة عمـــل السياســـة التحفيزيـــة فـــي زيـــادة مـــوارد الخزينـــة العامة مستقبلا	121
08	التطور السنوي لمؤشـــر الإنتـــاجي الصـــناعي خـــلال الفتـــرة 2001-2011	210
09	هيكل الصادرات الجزائرية	216
10	مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي	220
11	التطور النسبي للإيـــرادات العامـــة ضـــمن النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي وإجمالي الإيرادات	222
12	تصريحات بالاستثمارات خلال الفترة 2002-2012	226

قائمة المختصرات

المختصر	بالفرنسية	بالعربية
ANDI	AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L INVESTISSEMENT	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L EMPLOI DES JEUNES	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
APSI	AGENCE POUR LA PROMOTION , LE SOUTIEN ET LE SUIVI DES INVESTISSEMENTS	وكالة دعم و متابعة الاستثمارات
CALPIREF	COMITE D ASSISTANCE A LA LOCALISATION ET A LA PROMOTION DES INVESTISSEMENT ET DE LA REGULATION DU FONCIER	لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية
PCD	LES PLANS COMMUNAUX DE DEVELOPPEMENT	المخططات البلدية للتنمية
PNDA	PROGRAMME NATIONALE DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية
PROMEX	L OFFICE ALGERIEN DE PROMOTION DU COMMERCE EXTERIEUR	الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية
TVA	TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE	الرسم على القيمة المضافة
TUGP	TAXE UNIQUE GLOBALE A LA PRODUCTION	الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج
TUGPS	TAXE UNIQUE SUR LES PRESTATIONS DES SERVICES	الرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات
IBS	IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES	ضريبة على أرباح الشركات
IRG	IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL	ضريبة على الدخل الاجمالي
FMI	FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL	صندوق النقد الدولي
BIRD	BANQUE INTERNATIONALE POUR LA RECONSTRACTION ET LE DEVELOPPEMENT	البنك الدولي للإنشاء و التعمير

مقدمة

عامة

مقدمة عامة

لقد كانت و لا تزال مسألة التنمية الاقتصادية احدى الرهانات الكبري للدول الناميـــة علـــى اعتبار أنها الخيار الرئيسي لتخلص من التخلـــف لتحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة المنشودة. و من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام و التنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى، و في سبيل ذلك رسمت السياسات و الخطط و البرامج علـــى اخـــتلاف فلسفتها و توجهاتها و خصصت لها موارد المادية و البشرية لتحقيق هذا الهدف.

و في اطار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأ الاستثمار المحلـــي يلعـــب دورا متزايدا في الحياة الاقتصادية، مقابل الانحصار التـــدريجي لـــدور الدولـــة فـــي النشـــاط الاقتصادي، و ما كان في الماضي يقع تقليديا في نطاق صلاحيات القطاع العام أصبح الآن ينتقل على نحو متزايد إلى القطاع الخاص المحلي ملكية و ادارة.

في ظل هذه الظروف و أمام تزايد أهمية و دور الاستثمارات المحلية، تسعي العديـــد مـــن الدول للبحث عن الوسائل و الآليات التي تسمح لها بالتأثير على هذه الاستثمارات، قصد جـــذبها و تشجيعها و هذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها ان تزيد من فاعلية الاســـتثمارات المحلية.

تبنت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسات تنموية، و ذلك عبـــر البـــرامج التنمويـــة المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة علي طول الفترة 2001-2014، و قد تمثلت هذه البـــرامج أساسا في برنامج دعم الانعـــاش الاقتصـــادي (2001-2004)، البرنـــامج التكميلـــي لـــدعم النمو(2005-2009) و برنامج مواصلة النمو (2010-2014)، تهـــدف لترقيـــة و تشـــجيع الاستثمارات المحلية.

❖ **إشكالية البحث**

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

إلي أي مدى ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تفعيل الاستثمارات المحلية؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها، و يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هية العناصر و المقومات التي يتوقف عليها نجاح البرامج التنموية؟

- فيما تكمن العلاقة التي تربط البرامج التنموية بالاستثمارات المحلية؟

- كيف ساهمت البرامج التنموية الجزائرية في تشجيع و تحفيز الاستثمارات المحلية؟

- ما هو مستوى تأثير البرامج التنموية على تفعيل الاستثمارات المحلية الجزائرية؟

❖ **فرضيات البحث**

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- يتوقف نجاح البرامج التنموية و مدى فعاليتها على استعمال وسائل علمية و سياسات تنموية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

– يعد الاستثمار المحلي الوسيلة الوحيد الفعالة لتحقيق الأهداف التنموية من خلال سياسة الانفاق على مشاريع البرامج التنموية.

– ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 عن طريق التوسع فى حجم الانفاق الحكومى الاستثمارى خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية قصد الزيادة من فاعلية الاستثمارات المنتجة.

– لم يؤدى تطبيق البرامج التنموية بالتأثير الايجابي على الاستثمارات المحلية الجزائرية نتيجة تواصل الاختلال الهيكلى للاقتصاد الوطني.

❖مبررات اختيار الموضوع

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

– ميولنا الشخصي لدراسة و تحليل هذا الموضوع ، خاصة فيما يتعلق بالبرامج التنموية.

– أهمية الاستثمار خاصة المحلي منه كونه أساس التنمية و النمو الاقتصادي.

❖أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

– أهمية البرامج التنموية في الساحة الاقتصادية و السياسة للبلاد.

– الأهمية المتزايدة لعنصر الاستثمار المحلي، وكذا المجهودات المبذولة من قبل الدول لتشجيعه، و هذا من خلال المشاريع المدرجة في البرامج التنموية.

❖ أهداف الموضوع

نسعى من خلال هذه الدراسة الى:

– تحليل و تقييم واقع تطبيق البرامج التنموية في الجزائر، و ابراز مدى نجاحها في اصلاح الخلل البنيوي الذى يعرفه الاقتصاد الجزائري.

– تحليل الآليات و الكشف عن السبل التي يمكن من خلالها تطوير و نمو الاستثمار المحلي الجزائري، و هذا لتعجيل التنمية الاقتصادية.

❖ منهج البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه و حدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على:

– المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال الاستثمار و التخطيط التنموي.

– بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع البرامج التنموية في الجزائر و السياسات التنموية المجسدة لها، سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن الحكومة، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات و أخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح تعميق التحليل لفترة الاصلاحات الاقتصادية قبل سنة 2001 و لواقع الاقتصاد الجزائري.

❖ حدود الدراسة

إن معالجتنا لهذا الموضوع، يتحدد وفق جوانب عدة، أهمها:

– حدود مكانية: تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر.

– حدود زمنية: حددت فترة الدراسة من سنة 2001 الي سنة 2014، أي منذ بداية تطبيق البرامج التنموية في الجزائر، ومن جهة أخرى حددت فترة دراسة مسار السياسات التنموية من سنة 2000 الى سنة 2011.

– حدود المصطلحات: استعملنا في بحثنا مصطلح البرامج التنموية بدلا من برامج التنمية الاقتصادية، لأن الأول أشمل و أعم من الثاني، حيث تشمل البرامج التنموية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة لاستعمالنا مصطلح السياسات التنموية بدلا من السياسات الاقتصادية و هذا راجع لربطها بالبرامج التنموية.

❖ الدراسات السابقة للموضوع

حسب اطلاعنا على هذا الموضوع وجدنا مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولته، و لكن من زوايا تختلف عن الزاوية التي نريد دراستها، و أهم هذه الدراسات ما يلي:

– دراسة منصوري الزين تحت عنوان" آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006 . حيث توصل الباحث الى أن

الجزائر أبدت إرادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار، و ذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، و بسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له، و تخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم، و الإنعاش الاقتصادي. و لكن رواسب و تبعات عملية التحول، من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق و الإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب و المنتظر، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي و هو ما أضفى نوعا من الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع. و لكن الباحث لم يشر الى أسباب هذا الفشل.

– دراسة قو يدري كمال تحت عنوان " السياسة المالية و أثرها علي الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة 2006. حيث توصل الباحث الى ان الاستثمار في الجزائر هو حبيس اعتبارات ذاتية على الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات تجسدت في برنامج الانعاش الاقتصادي، فان مستوى الاستثمارات هي دون طموحات الجزائر، لكن الباحث لم يشر الى سبب فشل هذه الاستثمارات و في أي قطاع.

– دراسة دحماني عبد الكريم تحت عنوان " تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برنامج دعم النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012. حيث توصل الباحث الى ان نوعية إنجاز المشاريع سيئة ويعود ذلك إلى ضعف تنفيذ المشاريع الاستثمارية المدرجة ضمن

برنامج دعم النمو ومحدودية المؤسسات المكلفة بذلك، و لكن الباحث لم يشر الى كل المعوقات التى واجهت تجسيد هذه المشاريع الاستثمارية.

❖ صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

- عدم توفر المعطيات و المعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم و منبع الاستثمارات و توزيعاتها القطاعية و الجغرافية.

- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

❖ هيكل البحث

لدراسة هذا الموضوع و إثرائه و تحليل الإشكالية المحددة بالبحث و تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

حيث نتطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي للبرامج التنموية، متناولين في مبحثه الأول الى ماهية البرامج التنموية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى مراحل البرامج التنموية، و في المبحث الثالث تناولنا السياسات المرافقة للبرامج التنموية.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة أهمية تحليل عناصر البرامج التنموية في ترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية ، حيث قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية الاستثمارات المحلية و طبيعتها، و في المبحث الثاني تناولنا أهمية الاستثمار

المحلي، أهدافه و مخاطره، و في المبحث الثالث استعرضنا علاقة الاستثمارات المحلية بالبرامج التنموية.

و في الفصل الثالث تعرضنا الى أبعاد تطبيق البرامج التنموية على واقع الاستثمار في الجزائر، و قسمناه بدوره الى ثلاثة مباحث، إذ تطرقنا في المبحث الأول منه الى واقع الاستثمار فى الجزائر، و في المبحث الثاني تطرقنا لأثر برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي و التكميلي لدعم النمو على واقع سياسة الاستثمار المحلى خلال الفترة 2001-2010، أما المبحث الثالث فخصصناه لآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والاقتراحات، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل

الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبرامج التنموية

تمهيد

تشكل البرامج التنموية استمرارا للنهج التنموي الذى تبنته معظم الدول النامية عل امتداد السنوات الاخيرة، و هذا لمواصلة التنمية الشاملة و المتوازنة لاقتصادياتها، فضلا عن ارساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد، والذى يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومى، و التخطيط التأشيرى لنشاط القطاع الخاص في اطار المسارات التنموية و الرؤية المستقبلية.

و لهذا تتضمن البرامج التنموية عملية تحديد مختلف الأهداف و السياسات و الاجراءات و البرامج الزمنية و الموضوعية و أساليب العمل و مصادر التمويل والمشكلات المتوقعة و سبل علاجها و مواجهتها.

ويتوقف نجاح البرامج التنموية و مدى فعاليتها على مجموعة مترابطة من العناصر والمقومات الاقتصادية و الادارية والاجتماعية و السياسية، حيث تتصف هذه المقومات بالترابط و التفاعل و التداخل.

و لتبين هذا نقوم بدراسة المفاهيم الأساسية حول البرامج التنموية و مراحلها و فى الأخير السياسات المرافقة لها.

المبحث الأول: ما هية البرامج التنموية

سنحاول فى هذا المبحث التطرق لمفهوم البرامج التنموية و عناصرها و المبادئ الأساسية التى ترتبط بها، ثم سنتناول أنواع البرامج التنموية للوصول فى الأخير لأهم مصادر تمويل هذه البرامج.

المطلب الأول: مفهوم البرامج التنموية، عناصرها و مبادئها

الفرع الأول: مفهوم البرامج التنموية

ان التعريف الاصطلاحي للبرامج التنموية يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في خلال فترة زمنية محددة، وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة و السرعة في انجاز المشاريع، يتم اعتماد وتقييم البرامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفها وعائداتها وذلك بواسطة جملة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة، الفعالية، مؤشرات النوعية ومؤشرات النتائج النهائية[1].

فالهدف هو النتيجة المرجوة من برنامج تنموي ما، ويشترط أن يكون قابلا للقياس ومحدد الآجال، ويشترط أيضا في تحديد الهدف الدقة لتجنب التأويلات المختلفة. ومن مميزاته انه لابد ان يكون ممكن الانجاز، فلا داعي لتحديد الأهداف التي لا تؤخذ بعين الاعتبار العراقيل الممكنة والكائنة. كما انه من الضروري ان يكون قابلا للمراجعة من طرف الجهة التي تبنته، ويجب

[1] دحماني عبد الكريم، " تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برنامج دعم النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012، ص 46.

تحديد من البداية، الوسائل والسلطات الضرورية لمتابعته،كما يجب تحديده كما و نوعا وكذا أجال تحقيقه[1].

أما في ما يخص المؤشرات، فالمؤشر هو تقديم رقمي لظاهرة نريد أن نتبعها ونراقبها من اجل توضيح وتحديد وضعية ما، وتعد قابلة للتفسير و التأويل[2].

و من بين أهم هذه المعايير والمؤشرات التي تسمح بتقييم برنامج تنموي ما ، نميز ما يلي:

1- النجاعة: تقاس بالعلاقة بين النتائج المحصل عليها و الوسائل المخصصة للبرامج.

2- الفعالية: وهي قياس تحقيق الأهداف المقررة بمقارنتها بالنتائج المحصل عليها، أي أنها تعبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

3- مؤشرات نوعية: وهي تعبر عن مدى ملائمة الشروط التي تم تنفيذ النشاط التنموي فيها.

4- مؤشرات النتائج النهائية: تعبر عن الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية للبرنامج ونميز بين مؤشرات التأثير التي يعبر عن جوانب التغيرات التي شهدها المحيط والتي لها علاقة مباشرة مع العمل المنجز منن طرف المصلحة، ومؤشرات الآثار التي تعبر عن جوانب التغيرات في المحيط والتي هي تأثيرات جانبية للعمل المنجز.

ومنه فالبرامج التنموية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك

---

[1] Levy-lambert guillaume, la rationalisation des choix budgétaires, paris, p22 .

[2] دحماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص 46.

للخروج بالاقتصاد الوطني في حالة التخلف و الركود الى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: عناصر البرامج التنموية

وعليه فان أي برنامج تنموي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية[1]:

– التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وإمكاناته البشرية والمالية والمادية خلال فترة البرنامج، وبوسائل علمية تعتمد البرامج التنموية من اجل زيادة القدرة المتاحة من هذه الموارد والإمكانات.

– تحديد الأهداف بوضوح والتي يراد للاقتصاد تحقيقها خلال فترة البرنامج، وهذه لا يمكن ان تتحقق الا من خلال التعرف هي احتياجات المجتمع ، والتدرج في تسلسلها حسب أهميتها.

– اختيار الوسائل و الإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة او التي يمكن ان تتوفر للاقتصاد خلال فترة البرنامج التنموي.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للبرامج التنموية

يمكن استخلاص أهم المبادئ الأساسية للبرامج التنموية وتخليصها فيما يلي[2]:

1- الواقعية: إذ لابد أن يوضع البرنامج التنموي على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع و الحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وان توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع

---

[1] العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، التخطيط و التنمية الاقتصادية، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2011، ص 39.

[2] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، عمان، دار الراية للنشر، 2001، ص ص 237-238.

القائم، وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

2- الشمولية: يجب أن يشمل البرنامج اغلب المتغيرات الأساسية التي من شانها العمل على تحديد الإنتاج، وان تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية، مادية كانت أو بشرية. لان الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا، وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وإنما ينبغي إن نصل إليها تدريجيا، وذلك بوضع إستراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة، تنبثق عنها البرامج السنوية قصيرة المدى.

3- التكامل و الاتساق: يجب أن تكون أجزاء البرنامج متكاملة عضويا وان تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا، وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف و الوسائل المستخدمة في تحقيقها.

4- المرونة: نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا، يجب أن لا يكون البرنامج قيدا يحد من تقدم المجتمع، إذ لابد أن يتصف البرنامج التنموي بالمرونة وان يتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

5- الإلزام والديمقراطية: لابد من توفير جهاز مركزي لاتخاذ القرارات وان يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني إن وجد، ومن ناحية أخرى فلابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة البرامج التنموية.

6- **المركزية و اللامركزية:** يعني مبدأ وتوزيع العمل على أساس مركزية القرارات والمتابعة والتقييم لأداء البرامج التنموية ولامركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

7- **الاستمرارية:** إن مبادئ الواقعية والشمول والاتساق والمرونة والمركزية والديمقراطية كلها تساعد على تامين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء البرامج التنموية و استمراريتها، إذ أن هذه الأخيرة لابد أن تكون عملية مستمرة.

وتطبيقيا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج البرامج الاقتصادية والاجتماعية بمبدأ ما يسمى بالبرامج المتحركة، بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات البرنامج إلى الأمام وتعديله حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة، مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد الدولة على مواجهة الظروف الجديدة، ويضمن استمرار البرنامج التنموي.

المطلب الثاني: أنواع البرامج التنموية

تتعدد أنواع البرامج التنموية وتتنوع وفق لاختلاف الأهداف ومستوياتها وأبعادها الموضوعية والزمنية و الجغرافية، ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة من البرامج وفقا للمعايير التالية:

الفرع الأول: المعيار الزمني

حيث يمكن بين الأنواع التالية للبرامج التنموية:

1- **برامج تنموية طويلة الأجل:** وهي عادة تغطي عادة فترة عشرة سنوات أو أكثر وتتضمن طبيعتها التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي، أي تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وإحداث تغيير أساس على الهيكل الإنتاجي، وتغيير نمط الدخل القومي، والقضاء على البطالة والارتفاع بالمستوى التكنولوجي، ومن أهم الأسباب التي تدعو

إلى بناء برنامج طويل الأجل هو وجود بعض المشروعات التي تتجاوز مدة إنشاؤها فترة الخطة متوسطة الأجل [1].

2- برامج تنموية متوسطة الأجل: يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات، وهي ترتبط بالخطة طويلة المدى عن طريق الإطار العام الذي ترسمه هذه الأخيرة. و يحتوي هذا البرنامج عن درجة اكبر من التفاصيل مقارنة بالخطة طويلة الأجل كما تتعرض لهيكل القطاعات واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة وتفصيل هيكل العمالة. ويتميز هذا النوع من البرامج بالنزول إلى مستويات عديدة ومختلفة من التفاصيل التي قد تصل الى مستوى فرع من صناعة أو الوحدة الإنتاجية[2].

3- برامج تنموية قصيرة الأجل: تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها حيث إنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة، والتي قد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام[3].

الفرع الثاني: المعيار الموضوعي

ويتركز هذا المعيار إلى طبيعة البرامج ومحتواها المادي والجوانب التي تشملها، حيث يمكن التمييز بين نوعين من البرامج كما يلي:

---

[1] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص 77.

[2] علاء فرج الطاهر، نفس سابق، ص 41.

[3] العوامة نائل عبد الحفيظ، ادارة التنمية (الاسس النظريات التطبيقات العملية) ، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، 2009، ص 56.

1- برامج تنموية قطاعية: والتي تشمل مجموعة من القطاعات المترابطة مثل قطاع الصناعة أو الزراعة أو الطاقة أو غيرها.

2- برامج تنموية شاملة: وتتضمن كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة بما في ذلك القطاعات الخدمية والإنتاجية وفي مختلف المجالات، كما يشمل ذلك تحديد الأهداف والمشكلات والمشاريع وتصميم الحوافز والسياسات التأثيرية للقطاعين العام والخاص، وتجدر الإشارة إلى ضرورة ترابط بين البرامج التنموية القطاعية والشاملة، حيث أن البرامج القطاعية لا تعني الانعزال أو الفصل المطلق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بل أن الفصل بين القطاعات المختلفة بل ان الفصل بين القطاعات المختلفة يهدف إلى زيادة التركيز وتكثيف الجهود من اجل تحقيق الأهداف بفعالية وكفاية من اجل مراعاة الخصوصيات المتعلقة بخل قطاع اقتصادي[1].

الفرع الثالث: المعيار الجغرافي

ويشير إلى النطاق المكاني الذي تمتد إليه البرامج التنموية، حيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1- البرامج التنموية المحلية: وتشمل منطقة جغرافية صغيرة أو محددة نسبيا كأن يشمل منطقة بلدية محددة.

2- البرامج التنموية الإقليمية: وتشمل منطقة جغرافية اكبر نسبيا من المناطق المحلية كأن يشمل إقليم واسع من التقسيمات الإدارية المعتمدة في دولة ما.

---

[1] العوامة نائل عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص85 .

3-البرامج التنموية القومية: ويشمل إقليم الدولة بكامله ومناطقه المختلفة بكافة مستوياتها[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل البرامج التنموية

الفرع الأول: مصادر تمويل المحلية

إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية والتي تأخذ شكلين أساسين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

1- الادخار الاختياري: هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع و الخدمات وعدم اكتنازه، او هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الإفراد طوعيا لرغباتهم ويأخذ شكل حسابات في المصاريف وصناديق التوفير ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليها القطاع الحكومي.

1-1- مدخرات القطاع العائلي: يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع، وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك، ويأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خصوصا في شراء العقارات، وقد يتخذ الادخار العائلي صورة الادخار التقاعدي مثل عقود التأمين على الحياة[2].

---

[1] بن قانة اسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات) ، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012، ص 60.

[2] العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، مرجع سابق، ص 195.

1-2- مدخرات قطاع الأعمال: يتوقف حجم هذه المدخرات على النشاط الذي يؤديه هذا القطاع منظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة، وفي إقامة المشروعات المكملة.

1-3- المدخرات الحكومية: وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة اكبر من حجم نفقاتها[1].

2- الادخار الإجباري: هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني منن خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة[2].

2-1- الضرائب: تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة في تمويل البرامج التنموية العامة، وتلجأ إليها الحكومات في العادة كأنها تعد أقصى الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها.

2-2- القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها إن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ، ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القروض في بعض المشروعات الإنتاجية.

---

[1] بلطاس عبد القادر، الاقتصاد المالي و المصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 57.

[2] العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، مرجع سابق، ص 196.

الفرع الثاني: مصادر تمويل الخارجية

يشير الواقع إلى أن مصادر التمويل المحلية في البلدان المتخلفة عاجزة عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، وهكذا يبدو أن استيراد رأس المال من الخارج أمرا لا مفر منه للخروج من المأزق لو أرادت الدولة أن تتحاشى مخاطر التضخم النقدي او خفض مستوى الاستهلاك الجاري، وتأخذ التدفقات الأجنبية صورتين رئيسيتين هما:

1- تدفقات المالية الخاصة:

1-1- القروض الخاصة: وتنشأ هذه القروض عن ثلاثة حالات هي الائتمان، الصادرات، الاقتراض من المصارف التجارية الخاصة آو الاكتئاب في السندات.

فالحالة الأولى عبارة عن قروض ائتمانية تقدمها شركات أجنبية خاصة أو مصدرون لتوريد السلع والخدمات للدولة المستوردة، ويشترط في هذا القرض أن يكون مضمونا من قبل الحكومة.

أما الحالة الثانية فهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل عالية الكلفة تتحدر أسعار الفائدة بضوء الأسعار السائدة في الأسواق المالية الدولية.

أما الحالة الثالثة فقد تلجأ الدول الراغبة في الاقتراض من الخارج على طرح سنداتها للاكتتاب العام في أسواق رأس المال للدول المتقدمة.

1-2- الاستثمار الأجنبي الخاص: وينقسم إلى استثمار مباشر في المشروعات التي يملكها الأجانب ملكية كاملة أو جزئية، واستثمار غير مباشر بصورة اكتتاب في محفظة الأوراق المالية.

2- المعاونات الائتمانية الرسمية: وتعرف على أنها كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدول المانحة للمعونة، وهي بذلك تشمل على المنح الخالصة حيث تسلم دون مقابل، وقروض طويلة الأجل التي تشمل أعباء كبيرة على ميزانية الدولة ولكن إدخال القروض في عدد المعونة الاقتصادية يعود إلى شروطها الميسرة من حيث طول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة، ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ادوار هامة في هذا المجال.

الفرع الثالث: سياسات تمويلية معروفة

يترتب عن قدر الادخارات المحلية ضعفا في معدل الاستثمار القومي مما يلجأ الحكومات إلى معالجة ذلك القصور من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي أو باستخدام بعض السياسات التمويلية من أهمها، التمويل التضخمي والتمويل بالعجز.

1- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تمويلي قائم على أساس اقتراض الحكومة من البنك المركزي من خلال إصداره نقدا جديدا يساوي عنده معدل الزيادة في عرض النقد مع معدل النمو الناتج القومي مع توفر المرونة الكافية للأجهزة المالية، لتكون لديها الكفاءة العالية في امتصاص جزء من النقد المتداول عند الضرورة.

2- التمويل بالعجز: ويعني أن الدولة تنفق أكثر مما تتحصل عليه من إيرادات وبذلك تستحدث عجز في الميزانية، وان المصدر الأساسي لهذا النوع من التمويل هو حصيلة القروض التي تكتتب عليها الحكومة، ويعتبر هذا التمويل خلافا للدخل لان إنفاق أموالا جمعت بهذه الطريقة يعتبر إضافة حقيقية إلى الطلب الكلي الفعال، بعكس الإنفاق عبر أموال جمعت عن طريق

الضرائب فهي غير خالقة للدخل لأنها تمثل مجرد إحلال إنفاق محل إنفاق أخر أي تقليل آخر أي تقليل الإنفاق الخاص وزيادة في الانفاق العام، ولكن نتبع الآثار المختلفة لسياسات الاتفاقية لابد من معرفة نوعية الاقتراض.

3- الاقتراض من البنوك: ويعتبر أكثر فعالية من الاقتراض من الأفراد لإغراض إحداث التوسع لان الاقتراض من البنك يؤدي إلى خلق عقود ائتمانية بينما الاقتراض من الأفراد يؤدي إلى مجرد نقل جزء من النقود من أيدي الأفراد إلى الحكومة.

4- الاقتراض من الأفراد: يختلف اثر هذا الأسلوب عن سابقه لان شراء الأفراد للسندات الحكومية لا يترتب عليه عملية خلق جديدة للنقود أي ان الفرد يحول القوة الشرائية التي يمتلكها الى الحكومة ويوصف هذا الأسلوب أحيانا بتحرير المدخرات الكائنة، وهو أسلوب غير مقيد في فترات الركود الاقتصادي ويمكن استخدامه في حالة تضخم[1].

[1] العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، مرجع سابق، ص ص 203-204.

المبحث الثاني: مراحل البرامج التنموية

سنحاول فى هذا المبحث ابراز أهم مراحل التى تمر بها البرامج التنموية ابتداءا من المرحلة السابقة على وضعها الى مرحلة أعدادها و اقرارها ثم مرحلة تنفيذها للوصول الى مرحلة تقييمها.

المطلب الأول: المرحلة السابقة على وضع البرامج التنموية

إن تحديد الأهداف والطموحات المشمولة بالبرنامج التنموي المراد إعداده ضمن تصور زمني وموضوعي ومكاني محدد[1]، حيث تقوم السلطة التحضيرية باختيار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها في ضوء الإمكانات المتاحة، فهي تضعها في ضوء الدراسات المقدمة مسترشدة في ذلك بالانجازات التي حققها الاقتصاد القومي في الماضي، وذلك بإعداد البيانات والإحصائيات اللازمة، ومن أهم المتغيرات المطلوب معرفتها ما يلي[2]:

- **الهيكل الإنتاجي السائد:** أي تقدير المنتجات الرئيسية من حيث الحجم والقيمة ومعرفة الإنتاج الجاري على وجه التقريب وقياس الطاقة الإنتاجية الممكن استخدامها في الحال وخلال الخطة.
- **حجم الموارد البشرية:** وهي حصر عدد السكان في الدولة في اقرب تاريخ ممكن لوقت إعداد البرنامج وبيان توزيعهم الجغرافي وتركيبهم من حيث السن والمهنة ومعدلات المواليد والوفيات... الخ.

---

[1] العوامة نائل عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 79.

[2] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص 45.

- **الموارد و الاستخدامات:** وهي مقارنة بين الإنتاج المحلي والواردات من ناحية و الاستهلاك النهائي الجاري والاستثمار العام والخاص والاستهلاك الوسيط وصافي العلاقات مع الخارج.

- **الصادرات و الواردات:** وهي لدراسة أسواق الصادرات وتحديد العقبات التي تعترض التسويق الخارجي، وإمكانية الحصول على أسواق جديدة.

- **متغيرات مختلفة:** نجد منها متغيرات متعلقة بالموارد المالية وفي الثروة المائية والحيوانية والطاقة المحركة.

إن البيانات التي يتم الحصول عليها تقدم في شكل جداول إحصائية ومحاسبية، ويمكن إعداد هذه البيانات من خلال إعداد عدد من المعاملات والعلاقات التي تعد معرفتها أمر بالغ الأهمية عند تحضير البرنامج.

وفي الأخير يجب في هذه المرحلة دراسة المتغيرات التي سبق التنبيه إليها حتى يمكن تقدير الإمكانيات القومية، ويجب على الهيئة العليا دراسة احتمالات سير هذه المتغيرات في المستقبل بغرض استمرار الظروف على ما هي عليه أي دون ان تأخذ في حسابها ما تريد الخطة إدخاله من تعديلات على هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: مرحلة إعداد البرنامج التنموي وإقراره

يتم الانتقال إلى هذه المرحلة بعد إتمام وضع الخطة، وهذه المرحلة مختلفة من حيث طرق الإعداد باختلاف البيانات المتاحة وباختلاف نوعية البرنامج، ويمكن إبراز هذه المرحلة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: وضع الإطار المبدئي للبرامج

بعد تحديد الأهداف العامة للخطة، تقوم الهيئة العليا بترجمة الأهداف العامة للخطة المتعلقة بالاستثمار إلى أهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية سواء الصناعة او الزراعة او النقل او المواصلات، تمثل هذه الترجمة للأهداف والأوليات الخطة المبدئية التي تتم على أساسها المناقشة وقد يتم التعديل، ويجب إخضاع أهداف فروع الإنتاج المختلفة إلى اختبارات الاتساق قبل أن نعتبر أن لدينا مشروعا أوليا للبرنامج، واستخدام الأساليب الفنية كالموازين وتحليل المدخلات والمخرجات والبرامج الخطية[1].

الفرع الثاني: إعداد خطط الفروع

يجب إرسال الإطار المبدئي للبرنامج على مستوى القطاعات والوزارات ليقوم هذا المستوى بدراسته ووضع الاقتراحات البديلة والتعديلات التي يرى إدخالها، ويقوم بوضع خطة أكثر تفصيلا على مستوى القطاع الذي يمثله تبين تفصيلات معدل نمو الدخل القومي على مستوى القطاع وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة داخل القطاع [2].

الفرع الثالث: طرق إعداد البرامج التنموية

هناك عدة طرق لإعداد برامج تنموية، من أهمها ما يلي:

1- طريقة المدخلات والمخرجات: حيث تقوم على تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات على

[1] بن قانة اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 92.
[2] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص 46.

النحو الذي تتشابك بها الأنشطة الاقتصادية[1]، وحسب حاجة كل قطاع الى منتجات القطاعات الاخرى، وهذا يساعد على التوصل الى هيكل التكلفة والطلب على كل قطاع ومعرفة ما يترتب على كل تغير مستوى أي نشاط من نشاط من نتائج مباشرة وغير مباشرة بحيث يمكن التنبؤ بما نقص إليه أية زيادة أولية في طلب أي قطاع من زيادات في الطلب على فروع الإنتاج المختلفة[2].

2- طريقة التجربة والخطأ: تسمح هذه الطريقة بوضع أولويات في التنفيذ وتحديد ترتيب هذه الأولويات باستخدام الموازين العينية المختلفة (موازين سلعية والموازين المالية، موازين القوى العاملة) ، الأمر الذي يمكن من تحقيق أهداف الخطة مع مراعاة العقبات المادية والقيود التي تمنع تحقيقها كلها معا.

3- طريقة المراحل: تعتمد على تقسيم عملية إعداد البرنامج الى أربعة مراحل كما يلي[3]:

3-1- إعداد التوجيهات: حيث تقوم السلطة السياسية بتحديد التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية خلال الفترة التي يعد لها البرنامج.

3-2- إعداد مشروع الخطة: وتنطلق من التوجيهات الخاصة التي طرحتها السلطة السياسية، وإعداد المشروع للخطة يعتمد على الكلفة الزائدة التي يفترض ان تكون قد حددت في توجيهات السلطة السياسية.

---

[1] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص 86.

[2] العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، مرجع سابق، ص 256.

[3] العوامة نائل عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 87-88.

3-3- إعداد مشاريع قطاعية: والتي تقوم بتوزيع الأهداف على مختلف القطاعات الاقتصادية القومية، ومن ثم اختيار هذه الأهداف وفق الطريقة التي ذكرناها فيما يتعلق بالأهداف على مستوى الاقتصاد القومي.

كما يجب التوصل الى وضع التوازن بين الموارد والاستخدامات فيما يتعلق بحجم الإنتاج و الاستهلاك واليد العاملة وحجم الاستثمار اللازم.

3-4- وضع الخطة بشكل نهائي: وتشمل فحص واختبار توازن الخطط القطاعية وتوافقها مع الأهداف العامة للبرنامج، ان مقارنة الخطط القطاعية فيما بينها من حيث احتياجات كل قطاع لمنتجات القطاعات الأخرى، والتي يمكن من التوصل الى الكشف عن الخلل المحتمل في التناسب بين هذه القطاعات، ومن ثم إصلاح هذا الخلل بالتتابع حتى يشمل التوازن لمختلف أجزاء البرنامج ويتم التنسيق بين الأهداف الحسابية وبين الأهداف الواردة في توجيهات السلطة السياسية.

الفرع الرابع: وضع البرنامج في وضعه النهائي

بعد ان تقوم الهيئة المسؤولة عن إعداد البرنامج التنموي بالتنسيق بين خطط المختلفة التي تلقتها من المستويات الأدنى تدخل على الإطار المبدئي للبرنامج ما تراه ضروريا من التعديلات على ضوء المقترحات العديدة التي أبدتها المستويات المختلفة المشتركة في العملية، فتكون الخطة بذلك وصلت الى صورتها النهائية وتكون أكثر وضوحا وتفصيلا، وتقوم بإرسالها إلى

السلطة السياسية العليا موافقة عليها[1].

الفرع الخامس: مرحلة إقرار البرامج التنموية

بعد الاقتراح النهائي للخطة يتم عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها والموافقة عليها لتصبح الخطة بعد هذه الموافقة خطة نهائية لها شكل قانوني، كما ان إصدار الخطة في شكل قانوني يزيد من أهميتها في نظر القيادات السياسية وأعضاء الحكومة وأفراد الشعب وهذا بالطبع يزيد من إمكانية تحقيق الأهداف التي تضمنها.

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ و تقييم البرامج التنموية

الفرع الأول: مرحلة تنفيذ البرامج التنموية

ان تنفيذ البرنامج التنموي يقع على عاتق أفراد المجتمع والوحدات الإنتاجية والجهاز الحكومي في الدولة، كما ان الوحدة الإنتاجية تتحمل العبء الأكبر في تنفيذ الخطة بشكل مباشر لأنها أكثر المستويات التنفيذية اتصالا بالواقع، حيث تقوم بعملية الإنتاج والتوزيع ومن ثم تواجه المشاكل التي تظهر في عمار عملية التنفيذ ويلاحظ ان ازدياد درجة المركزية في الإدارة والتوجيه يسبب عدم توافر الكوادر السياسية المؤهلة بالتنظيم الجديد كما للاقتصاد القومي، وعدم استقرار علاقات الإنتاج الجديدة كما أن توافر الكوادر المؤهلة الإدارية تؤدي المركزية الزائدة إلى فقد وضياع الكثير من الموارد ومن ثم عرقلة تنفيذ البرنامج.

[1] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص ص 46-47.

كما ان الإخفاق في التنفيذ يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات منها[1]:

- عدم واقعية الخطة.
- الاهتمام بالجانب المالي للبرنامج دون الجانب المادي.
- المبالغة في تقدير الاحتياجات الاستثمارية.
- العقبات التنظيمية والإدارية.
- عدم القيام بالدراسات التحضيرية الكافية للمشروعات قبل إدراجها في البرنامج التنموي.

ينبغي ان يتوفر في البرنامج عند تحضيره وإعداده ان يسهل تنفيذه، وتوفر أجهزة على درجة عالية من الكفاءة مع تحديد واضح لمسؤولية ونطاق اتخاذ القرار التنفيذي، وتوفر أجهزة متابعة التنفيذ والرقابة عليه ليضمن قدر الإمكان عدم انحراف التنفيذ عن الأهداف المحددة.

الفرع الثاني: تقييم البرامج التنموية

ان المشاريع التنموية لا تأتي من فراغ او من دون هدف معين، إنها تضع استجابة لمطالب المجتمع بشكل عام او شريحة منه في منطقة ما، لحل مشكلة محددة او تحقيق منفعة عامة. غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة او صنع البرنامج المطلوب فقط، بل ان الأهم من ذلك والأخطر هي مرحلة تنفيذ البرامج بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المحددة لها دونها إسراف أو تبذير في الجهد والوقت والمال، أي تحقيق الكفاءة والفعالية في التنفيذ[2].

إذ أن دقة اختيار البرامج وحسن صياغتها ليس هو الشيء الوحيد الذي يمكن ان يعول عليه للحصول على النتائج المنشودة جل يلزم ان يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة والجودة لتحقيق

---

[1] بن قانة اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 102.

[2] Rosen h.s, public finance, 4 thed, chicago, 1990, p 06.

تلك النتائج، ولذلك فان من أهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج التنموية وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها، ومدى مطابقتها مع الأهداف المرسومة لها، مما يستدعي مقارنة تلك النتائج مع الأهداف الموضوعة لها مسبقا، لمعرفة الانحرافات او مقدار الابتعادات عن بعضها البعض الأخر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهو ما يعبر عنه بمرحلة تقييم البرنامج التنموية[1].

1 -مفهوم وأهداف عملية التقييم

1-1- مفهوم عملية التقييم: ان كلمة تقييم تعني وزن او تقدير قيمة شيء معين بالمقارنة مع شيء أخر، فتقييم البرامج التنموية هو مقارنة النتائج المتحققة فعلا مع الأهداف المرسومة لها هذا من الناحية اللغوية[2]، اما من الناحية الاصطلاحية، فعملية التقييم هي إتباع أساليب عملية هدفها الحكم على ما اذا كانت السياسات التنموية وبرامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة والاقتصاد هذا من جهة، ومعرفة الانحرافات او الابتعادات بين النتائج المحققة والأهداف المخططة لها والإجراءات اللازمة من تعديل او إلغاء او تأجيل، وغير ذلك من جهة أخرى[3].

---

[1] Schreiner m ; evaluation and micro entreprise programs, washington university center of social developement st louis ; 2001 , p 05.

[2] خيرى عبد القوي، دراسة السياسات العامة، طبعة الاولى، الكويت، ذات السلاسل، 1989، ص 228.

[3] العزاوي وصل نجيب، السياسات العامة، بغداد، حقل معرفى الجديد، مركز الدراسات الدولية العراق،2001، ص 112.

1-2- أهداف عملية التقييم: يعد تقييم البرامج التنموية نشاط علمي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

- معرفة كيفية التصرف بأموال الدولة المخصصة لهذا البرنامج.
- التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج كل حسب الدور المرسوم لها.
- اكتشاف الانحرافات او الابتعادات التي يمكن ان تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- معرفة النتائج غير المستهدفة او العرضية التي يمكن ان تنتج عن تنفيذ البرنامج قيد التنفيذ.
- معرفة التكلفة المباشرة وغير المباشرة المادية والاجتماعية للبرنامج قيد التنفيذ.
- التحقق من مستوى او درجة النجاح التي وصل اليها البرنامج التنموي في حل المشكلة او تحقيق المنفعة المقصودة.
- معرفة مستوى الكفاءة والفعالية التي حققتها الأجهزة المنفذة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج موضوع التقييم.

2-خطوات عملية التقييم: ان عملية التقييم هي عملية هادفة تنجز من قبل جهة او عدة جهات داخل السلطة التنفيذية او خارجها، وتمر بالعديد من الخطوات او المراحل التي تعبر كل خطوة واحدة منها او اكثر من إجابة لواحد من التساؤلات التالية[2]:

ماذا نقيم؟

---

[1] خيرى عبد القوي، مرجع سابق، ص 241.

[2] Weis c.h, evaluatin, 2nd edition, usa, new jersey printice hall, 1998, p32.

كيف يتم التقييم؟

لماذا نقيم؟

2-1- الخطوة الأولى: يتم فيها تعيين او تحديد البرنامج التنموي المراد تقييمه من قبل الفريق او الجهة المكلفة بالتقييم، ولابد ان يحدد توقيت البدء بالتقييم والانتهاء منه لتقليل التكاليف وضمان سرعة انجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان واختصار الجهد، والوصول بالتالي الى تحقيق الكفاءة في عملية التقييم ذاتها.

2-2- الخطوة الثانية: تتعلق بكيفية إجراء عملية التقييم وتتضمن عددا من الخطوات الفرعية هي:

2-2-1- وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم: اذ لا يمكن إجراء عملية التقييم دون تحديد أو وضع مجموعة من الأوزان او مقاييس المعيارية التي يمكن ان تكون أهدافا فرعية، او مقدارا من الأموال، او التوقيعات، او عددا من الأفراد او كمية من المواد او المعدات، كما يمكن ان تكون الموازنات التقديرية التي توضع لمختلف اوجه النشاط.

2-2-2- جمع البيانات او المعلومات وتحليلها وتفسيرها: ان عملية التقييم تتطلب الكثير من البيانات والمعلومات حول البرامج التنموية المنفذة او تحت التنفيذ المراد تقييمها، ويمكن الحصول على هذه البيانات من التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية والسنوية التي تقوم بإعدادها الأجهزة المنفذة لهذه البرامج وكذلك السجلات التي تحتفظ بها هذه الأجهزة، ومستندات الاستلام والصرف والبيانات الختامية، وقوائم المركز المالي وغير ذلك من المصادر التي يمكن اعتمادها للحصول على البيانات، ثم تحليل هذه البيانات باستخدام مجموعة

من الطرائق والأساليب الإحصائية، تمهيدا لتفسيرها، واستخلاص النتائج والدلالات التي يستفيد منها المقومون في الخطوة اللاحقة.

2-2-3- عقد المقارنات بين المنفذ والمخطط (المعايير): لمعرفة الانحرافات او الابتعادات، اذ تقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بمقارنة الأداء النمطي للأجهزة التنفيذية والنتائج التي حققتها في ضوء البيانات والمعلومات التي حصلت عليها مع النتائج التي يفرض تحقيقها، وكذلك الأهداف المتخصصة مع الأهداف المطلوب تحقيقها، وغير ذلك للحكم عن كفاءة التنفيذ من جهة، وفعاليته من جهة أخرى.

2-3- الخطوة الثالثة: تتعلق باتخاذ القرارات او الإجراءات التصحيحية اللازمة، إذن ان الغاية من التقييم لا تنتهي عن معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط، بل الأهم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الاجراءات التي تقتضيها كل حالة او يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف وانجازها وفق ما هو مخطط لها، خصوصا اذا ما تم التقييم قبل وأثناء التنفيذ، اما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فانه يمكن الاستفادة منه في تنفيذ البرامج والمشاريع اللاحقة من جهة، وتحديد الأشخاص والجهات المسؤولة عن الانحراف ان وجد، وأسبابها لغرض معالجتها من جهة ومن ثم مسألة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة أخرى[1].

3- القائمون بالتقييم: من خلال ما تم طرحه نستنتج ان القائمين بعملية التقييم مجموعة من الجهات الرسمية (الحكومة)، وغير رسمية (غير حكومية) يمكن إجمالها بالاتي:

[1] Blandell r, evaluation methods for non experimental data, vol 21 n 04, usa, fiscal studies, 2000, p 429.

3-1- الجهات الرسمية: تتولى عملية تقييم البرامج التنموية مجموعة من الأجهزة الرسمية الحكومية سواء على المستوى المحلي او الوطني، ومن هذه الأجهزة:

3-1-1- المجالس البرلمانية او النيابية: هي الجهة المخول لها بتشريع الأنظمة والقوانين العامة، وكذلك البرامج التنموية والمشاريع التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل و تلبية المطالب العامة للمواطنين وهي بهذا الحال تملك الحق في الرقابة والتقييم عن طريق التفتيش تؤلف لهذا الغرض، تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج لتقييم البرامج التنموية.

3-1-2- ديون الرقابة المالية: يقوم بعمله التقييمي سنويا من خلال جمع البيانات والمعلومات وفحص السجلات المتنوعة، واستخدام كل ما يراه ضروريا ومناسب للحصول على البيانات عن أداء الأجهزة الحكومية، ورفع التقارير التي تضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذها للمهام والبرامج المكلفة بها.

3-1-3- الإدارات التنفيذية: تقوم الإدارات التنفيذية نفسها كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء العمليات الرقابية وتقييم البرامج التي تتولى مسؤولية تنفيذها بنفسها، وذلك للتأكد من مواكبة التنفيذ كما هو مخطط، ومحاولة القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها.

3-2- الجهات الغير الرسمية: ان عملية تقييم البرامج التنموية لا تصطلح بها الجهات الحكومية فقط، بل حتى الجهات غير الرسمية مثل:

3-2-1- المواطنون: فالمواطن العادي قد يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على هذا البرنامج او ذلك بحسب أرائه واجتهاداته وتوزعه الشخصية المبنية في كثير من الاحيان على مدى تأثر مصلحته الذاتية بهذه البرامج سلبا او إيجابا.

3-2-2- وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات التي تقوم بنشر المقالات و التحقيقات والمقابلات التي تتضمن تقييما لبعض المشاريع التنموية.

3-2-3- الاحزاب والنخب السياسية وجمعيات الضغط: ان الأحزاب السياسية وجمعيات الضغط قد تمارس هي الاخرى دورا مهما في تقييم البرامج التنموية، وذلك لاستخدامها كوسيلة ضغط هي الحكومة للحصول على مكاسب سياسية او اقتصادية او اجتماعية لمصلحتها.

ان التقييم الغير الرسمي في معظم الحالات يكون تقييما وذلك لان الجهات التي تقوم به جهات غير متخصصة بالتقييم، ودوافعها للتقييم هي دوافع المصلحة والمنفعة الذاتية وحسب[1].

مما سبق نلخص مراحل البرامج التنموية فى الشكل التالي:

[1] Blandell r, opsit, p 320.

الشكل رقم 01: مراحل البرامج التنموية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لبرامج التنموية

سنحاول فى هذا المبحث الامام بمختلف السياسات التنموية المصاحبة لتنفيذ البرامج التنموية و هذا بدراسة سياسة النفاق العام و سياسة الايرادات العامة ثم السياسة النقدية و فى الأخير سياسة الاستثمار.

المطلب الأول: سياسة الانفاق العام

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

«هي تلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو من يمثلها في الوقت الصحيح و بالمقدار المعين بهدف إشباع الحاجات العامة المهمة[1]».

جاء هذا التعريف بمفهوم معاصر للنفقات و الذي يجسد فكرة ترشيد النفقات العامة، في ظل تقلص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الدولة لا تقوم بإشباع كل الحاجات العامة.

و من خلال هذا التعريف يتضح جليا أن للنفقات ثلاث عناصر[2] و هي:

- مبلغ من النقود (الصفة النقدية).
- يقوم بها الدولة أو من يمثلها.

---

[1] المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق مصر، 1997، ص251.

[2] السيد عبد المولى، المالية العامة (الأدوات المالية)، بيروت، دار الفكر العربي لبنان، 1997، ص 49.

تحقيق منفعة عامة.

الفرع الثاني: أهمية النفقات العامة

تتضح أهمية النفقات العامة من خلال درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و درجة النمو المتزايد للطلب على الخدمات العامة، باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي[1] في ظل تقلص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تقلص معه درجة الإشباع للحاجات العامة، و أصبحت النفقات العامة ذات أهمية بالغة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير إمكانيات الإنتاج و حفز الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد، و لذا فانه لا يمكن التفكير في الإنفاق العام على أنه يمثل وجها من أوجه التمتع بنتائج النمو فقط، و إن كان ذلك يعتبر جزءا صغيرا من وظائفه، و بعض أوجه الإنفاق العام لها ما يبررها في منظومة الأهداف التي تسعى إليها [2]. إلا أنه لابد من الإقرار بأن الدفاع من أوجه أخرى بات أكثر صعوبة في ظل الشح المتزايد في الموارد و الإنفاق على التعليم و الخدمات الصحية، مثلا يعتبر استثمارا في الموارد البشرية، و كذلك فان الإنفاق على الهياكل الأساسية يعتبر ضروريا ليكون الأداء الاقتصادي أكثر كفاءة، و لكن خارج نطاق هذه المجالات، فان زيادة الإنفاق العام ستزيد من إمكانية الإخلال بعملية توزيع الموارد، و كذلك إمكانية تخفيض

---

[1] قويدري كمال، " السياسة المالية و أثرها علي الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006، ص36.

[2] الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2001، ص 47.

الحوافز للعمل و الاستثمار و الحالة الواضحة لذلك هي أن زيادة الضرائب من أجل تمويل النمو في الإنفاق العام تستعمل على تقليل الحوافز لدى العاملين[1].

وعليه تتضح أهمية النفقات العامة بالتركيز على الإنفاق الاستثماري أو المنتج الذي من شأنه أن يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي[2].

الفرع الثاني: الأنواع المعاصرة للنفقات العامة

أسهب علماء المالية العامة في وضع تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون آخر إلا أن الفكر المالي الحديث اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة.

1- **النفقات الجارية:** وهي ما تعرف بالنفقات الاستهلاكية أو النفقات غير المنتجة، و يعبر هذا النوع على النفقات التي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال، و إنما تقتصر على ضمان سير الإدارة العامة و على إشباع الحاجات، و من أمثلتها (الرواتب و الأجور، الضمان الاجتماعي، تسديد الديون، الدعم...الخ[3]).

2- النفقات الاستثمارية: وهي ما تعرف بالنفقات الرأسمالية أو النفقات المنتجة و تعبر على النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال، و زيادة الطاقة الإنتاجية و التي تدعم النمو

---

[1] كنعان علي، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، سوريا، جامعة دمشق، 2000، ص 185.

[2] رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهر ة، دار النهضة العربية مصر، 1975، ص 95.

[3] إبراهيم أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح المالي و النقدي، مصر، مركز السكندرية للكتاب، 1998، ص 126.

الاقتصادي، و من أمثلتها (بناء الطرق الجسور ، المساكن،...الخ)[1]. بالإضافة إلى الإنفاق على الصحة و التعليم باعتبارهما استثمار في العنصر البشري.

المطلب الثاني: سياسة الايرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي حضت باهتمام العديد من المفكرين الماليين، باعتبارها مصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة و أداة رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي للدولة.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها « **هي مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة، خاصة السيادية منها (الضرائب) من أجل تغطية نفقاتها العامة بالأخص النفقات الاستثمارية، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية**»[2].

في هذا التعريف هناك إشارة إلى التركيز بالدرجة الأولى على مصادر رئيسية الإيرادات الدولة و هي الضرائب و الرسوم.

الفرع الثاني: أهمية الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المالية و التي تستعملها الدول في

---

[1] الفارس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 47.

[2] بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق و تشجيع الاستقرار المالي الدولي، [على الخط] ، تاريخ الاطلاع يوم 12-02-2014. www.IMF.org/external/np/cm/2003

التأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى دورها التقليدي و هو تمويل النفقات العامة للدولة[1].

وفي الوقت الذي تدعوا فيه المؤسسات الدولية إلى تطبيق سياسات و إجراءات في المجال زيادة الإيرادات العامة، دون اللجوء إلى المصادر التضخمية (الإصدار النقدي[2])، ازدادت أهمية الإيرادات العامة و أصبحت تعتبر كمؤشر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي. والشكل الموالي يبين نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية والأوروبية.

شكل رقم 02: الايرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية و الاوروبية

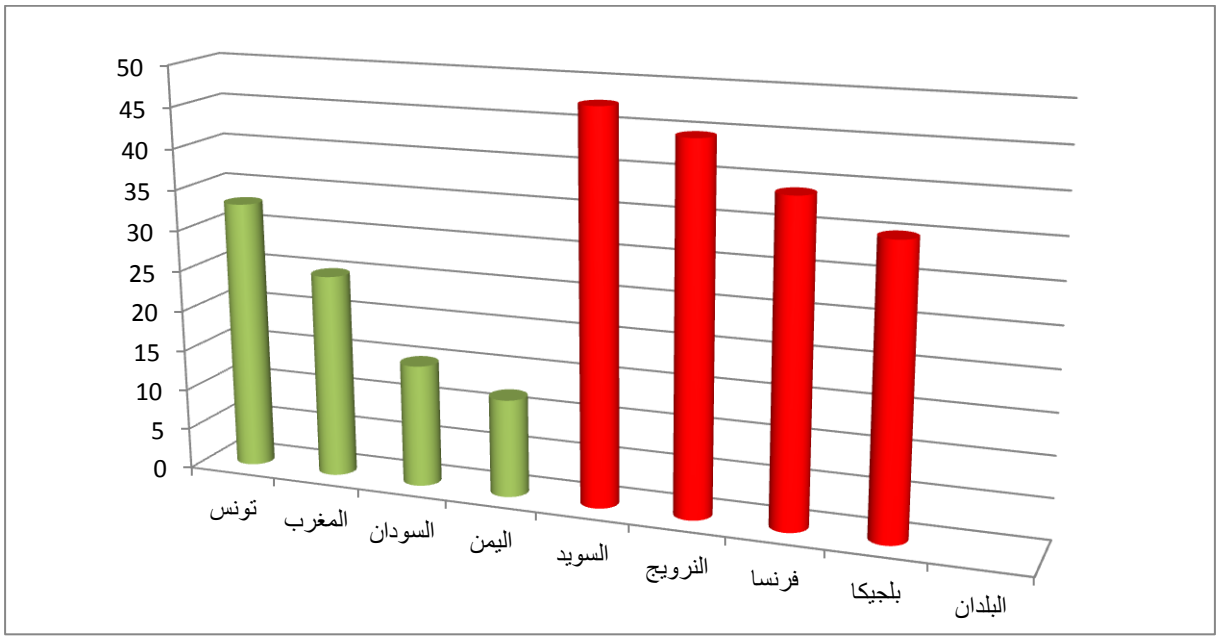

المصدر: سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة)،الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية مصر، 2003، ص16.

[1] قويدري كمال، مرجع سابق، ص 85.

[2] عدلي ناشد سوزي، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة)،الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية مصر، 2003، ص 16.

من خلال الشكل يتضح جليا أن نسبة الإيرادات العامة في الدول الصناعية المتقدمة أو التي تصنف بأنها الدول ذات الدخل المرتفع، تمثل نسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول العربية منخفضة و متوسطة الدخل، بحيث سجلت النرويج أكبر نسبة و هي (47.5 %) و بعدها السويد ب(44.6 %)، أما في الدول العربية، فسجلت تونس أكبر نسبة ب (33 %) و بعدها المغرب ب(25 %)، و أدنى نسبة سجلتها السودان و اليمن ب (15 %)و (12 %) على التوالي، و يدل هذا على أن الإيرادات العامة في الدول المتقدمة لها أهمية كبيرة بالمقارنة باقتصاديات الدول النامية.

الفرع الثالث: الأنواع المعاصرة للإيرادات العامة

تنقسم الإيرادات العامة إلى[1]:

- الإيرادات الاقتصادية و تشتمل أساسا على دخل الدومين و حصيلة الرسوم.
- الإيرادات السيادية.
- الإيرادات الائتمانية و تشمل أساسا على القروض العامة.
- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل، كالإعنات و المنح ما يمكن الإشارة إليه في الدول خاصة الدولة المتقدمة.

1- الإيرادات الاقتصادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير

[1] حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2001، ص 92.

العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1-1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة،وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين[1] دومين عام ودومين خاص.

1-1-1- الدومين العام: يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة ... الخ.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس عل أموال للخزينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ.

هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

1-1-2- الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين

[1] حسن عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، بيروت، الدار الجامعية، 1994، ص 95.

الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدر الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

ب- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي.

ج- **الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

1-2- الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه ...الخ.

إن الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

2- الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على لضرائب والرسوم.

2-1- الرسوم: كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن، تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنوع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية،الرسوم الجامعية رسم تسجيل الملكية العقارية،الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات ...إلخ.

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي[1]:

- الصفة النقدية للرسم.
- الصفة الإجبارية.
- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع.

2-2- الضرائب

2-2-1- تعريف الضريبة: اتفق الباحثون في علم المالية العامة على أن « **الضريبة هي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة** »[2].

ومن التعريف يتبين أن للضريبة خصائص و هي[3]:

- فريضة نقدية.
- تدفع جبرا.
- تدفع بصفة نهائية.
- تدفع بدون مقابل.
- تحقيق النفع العام.

---

[1] زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة، دار النهضة العربية مصر، 1971، ص 135.

[2] Bettahar rabah , la privatisation , algerie ,edition b.e.e.m , 1993 , p 191.

[3] Bettahar rabah , opsit , p p 170-171.

وكذلك هناك قواعد أساسية تحكم فرض الضريبة[1] و هي:

- قاعدة العدالة (المساواة).
- قاعدة اليقين.
- قاعدة الملائمة في الدفع.
- قاعدة الاقتصاد في التحصيل.

2-2-2- التنظيم الفني للضريبة: ويقصد به تحديد الأوضاع و الإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة و بتحصيلها، و على ذلك فان التنظيم الفني للضريبة إلى العناصر التالية[2]:

- وعاء الضريبة (أساس و مناسبة فرضها ، و تحديد المادة الخاضعة لها) .
- تحديد مقدار الضريبة (تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة المختار موضوعا لها).
- تحصيل الضريبة (كيفية دفع الممول لما يتقرر من ضرائب و بيان الوقت الملائم لتحصيلها).

2-2-3- أنواع الضرائب: انتهت النظم المالية المعاصرة إلى أن تفرض على الثروة، و على ذلك فان الضريبة لا تعدو، و أيا كان الفن المالي الذي تعتمد عليه، و أيا كان الموضوع الذي تفرض عليه، أن تكون اقتطاعا من عناصر الثروة أي اقتطاعا من الدخل[3] أو رأس المال[1] و على هذا نميز بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.

---

[1] حشيش عادل احمد، مرجع سابق، ص ص 123-125.

[2] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، طبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص 249-257.

[3] بركات عبد الكريم، البطريق يونس، النظم الظريبية، القاهرة، المكتب المصري، 1982، ص 82.

أ- **الضرائب المباشرة:** و هي تفرض على تملك الثروة أي تملك الدخل أو رأس المال و تكون الضرائب مباشرة إذا كان الذي يدفعها إلى الخزانة هو الذي يتحملها بصفة نهائية[2] و من أمثلتها: (الضريبة على الدخل، الضريبة على رأس المال).

ب- **الضرائب غير المباشرة:** و هي التي تفرض على تداول الثروة أي تداول الدخل أو رأس المال و تكون الضرائب غير مباشرة إذا كان الذي يدفعها إلى الخزانة لا يعدو أن يكون وسيطا، و لا يفعل إلا أن يدفع الضريبة ثم يستردها من الممول الحقيقي بإلقاء عبئها عليه[3].

ومن أهمها الضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على التصدير و الإستراد (الرسوم الجمركية) إلا أن هذه الأخيرة اضمحلت أهميتها بعد انضمام العديد من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الضريبة على القيمة المضافة فهي تلك التي تفرض لا على القيمة الكلية للمعاملات (القيمة الكلية للسلعة أو الخدمة)، بل على الإضافات المتتالية لقيمة الشيء أي على القيمة التي يكتسبها شيء ما في المراحل المختلفة للإنتاج و تعتبر الضريبة على القيمة المضافة ضريبة حديثة و بدأ تطبيقها لأول مرة في فرنسا سنة 1954، إلا أن هذه الضريبة أصبحت مصدرا رئيسيا للإيرادات في غالبية دول العالم، و تشكل الآن حوالي ربع الإيرادات الضريبة و ما يقارب من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين الدول إلى 184 الأعضاء في المنظمتين الدوليتين (FMI و BIRD) فان 118 (64 %) منها تطبق نظام القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات و هذه تشمل جميع الدول الأوروبية و معظم دول الأمريكيتين و معظم

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 209-220.

[2] السيد عبد المولي، المالية العامة (الأدوات المالية) ، بيروت، دار الفكر العربي لبنان، 1997، ص 59.

[3] النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2000، ص 10.

الدول الآسيوية و تقريبا نصف الدول في القارة الإفريقية، أما الدول العربية فان أربع دول منها فقط تطبق هذه الضريبة(الجزائر، المغرب، تونس، مصر) و من أبرز الدول التي لا تطبقها هي الولايات المتحدة و الهند لأنهما يعتبرانها ضريبة معقدة خاصة في ضل النظام الذي يتبعانه و هو النظام الفيدرالي[1].

3- الإيرادات الائتمانية (القروض): قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين[2]:

- الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.
- أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

---

[1] خلفان بن خرباش، ضريبة القيمة المضافة، مزاياها و سلبياتها و عقبات تطبيقها، [على خط]، تاريخ الاطلاع يوم 01-02-2014.
www.MAFHOUM.com/press 7/194E14.HTM

[2] أحمد فريد، محمد عفر، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1999، ص ص 262-272.

3-1- تعريف القرض: القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض[1].

3-2- خصائص القرض العام

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

3-3- أنواع القروض: تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث لمدة[2]:

3-3-1- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث **حرية المكتتب فيها** إلى:

أ- قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.

---

[1] علي لطفي، أصول المالية العامة، القاهرة، مكتبة عين شمس مصر، 1997، ص 163.

[2] رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، مكتبة النهضة العربية مصر، 1990، ص ص 190-194.

ب- قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

3-3-2- تقسيم القروض **من حيث فترة السداد** إلى:

أ- **قروض قصيرة الأجل:** وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

- **حالة العجز النقدي:** وهنا يكون توازن الميزانية متحققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة.
- **حالة العجز المالي:** وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

ب-قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

ج-قروض طويلة: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

3-3-3- تقسيم القروض من حيث مصدرها:

أ- القروض الداخلية: وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

ب- القروض الخارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.
- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.
- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية

الفرع الأول : تعريف السياسة النقدية

هي التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية كما تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية، بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها (أسعار الصرف، أسعار الفائدة أسعار السلع و الخدمات)[1].

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.

الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية و قنوات إبلاغها

يشير التمعن في مفهوم السياسة النقدية إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و تختلف هذه الأهداف بين فترة وأخرى وبين دولة وأخرى، فهناك من يوسع من دائرة الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة النقدية، وهناك من يحصرها في عدد قليل من

---

[1] أحمد فريد، سهير محمد، السياسات النقدية، الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2000، ص17.

الأهداف وهناك من يحددها في هدف واحد. وعندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية فإننا نقصد أهدافها النهائية، إلا أنه لتحقيق هذه الأهداف تقوم السلطات النقدية بمراقبة " أغراض وسيطة " هي بمثابة أهداف وسيطة ترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية وبالتالي نتأكد من أن استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف المسطرة يتجه نحو الوجهة الصحيحة والسليمة.

و يمكن بصفة عامة أن نفرق بين نوعين من الأهداف:

1- الأهداف النهائية: نستطيع أن نعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية على أنها تلك المقاييس التي يسعى بلد ما عادة إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، تحقيق معدل النمو الاقتصادي...الخ[1].

وتنقسم الأهداف النهائية إلى قسمين:

1-1- أهداف داخلية:

- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و المحافظة على هذا المستوى.
- زيادة الدخل القومي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي.
- إحكام الرقابة على التضخم النقدي.

1-2- أهداف خارجية: تتمحور حول المحافظة على قيمة النقود تجاه العملات الأخرى، ويمكن أن يكون الهدف النهائي وحيدا أو متعددا، غير أنه غالبا ما يتم التأكيد على هدف وحيد وهو

[1]Banques centrales, a quoi servent-elles ?, France, bulletin de la banque de France, probleme economique, 2000, p 17.

محاربة التضخم، ونجد هذا خاصة في الدول الصناعية المتقدمة كألمانيا سنة 1957 وفرنسا سنة 1993.

وعموما يمكن أن نلخص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في " المربع السحري"

شكل رقم 03: المربع السحري



مصدر: azem jean-piere, theorie macroecomique et monetaire, paris, edition economica, 1996, p 130.

حيث أنه كلما اقتربنا من مركز الشكل البياني، كلما تحسنت حال البلاد إلا أنه كلما اقتربنا من إحدى هذه الأهداف ابتعدنا عن الأهداف الأخرى. وعليه فإن هذه الأهداف الأربعة مرتبة ترتيبا هرميا يختلف باختلاف: الزمن، الحكومات، والدول.

إن فكرة التوسع في الأهداف النهائية لم تعد مقبولة في العديد من الدول لأنها تحمل السياسة النقدية بأكثر مما ينبغي أن تتحمله.

ويعد الهدف النهائي الشائع الاستعمال في أغلب الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة، هو هدف استقرار الأسعار أي استهداف التضخم،

إضافة إلى هذا الهدف الرئيسي و المحوري هناك أهداف أخرى منها:

-استقرار أسعار الصرف.

-الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية.

-استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية.

2- الأهداف الوسيطية: تتمثل إستراتيجية المصرف المركزي في ممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع ما بين أدواته وبين تحقيق أهدافه النهائية، بحيث بعد أن يقرر المصرف المركزي أهدافه النهائية مثلا العمالة، مستوى الأسعار، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لبلوغ هدفه وتسمى تلك المتغيرات بالأهداف الوسيطية. وعليه تعرف الأهداف الوسيطية على أنها متغيرات اقتصادية بصفة عامة، يمكن عن طريق إدارتها ومراقبتها بلوغ أحد أو بعض الأهداف النهائية.

وعليه يشترط على الأهداف الوسيطية أن تكون ذات علاقة مستقرة مع الأهداف النهائية (بحيث تمكن من التنبؤ بالهدف النهائي) وأن يتمكن المصرف المركزي من إدارتها ومراقبتها كما يجب أن تكون قابلة للقياس وتمثل: الأهداف الوسيطية بمتغيرات نقدية كلية.

2-1- المجملات النقدية: أصبحت هذه المتغيرات في فترة السبعينات هي الأهداف الوسيطية للعديد من المصارف المركزية في الدول المتقدمة، حيث ازداد شعور السلطات النقدية في تلك الدول بالاستقلالية الكبيرة في اتخاذ القرار في مخزونها النقدي وهذا بعد انهيار نظام برتين وودز.

و لكن لم يكن تحديد أهداف المجملات النقدية سهلا في ظل التطورات المالية وإزالة القيود التنظيمية التي شهدتها عدة أنظمة في العالم، والتي أدت إلى صعوبة تفسير التغيرات في المجملات النقدية. كما قللت من عمل أدوات السياسة النقدية مما دفع بعض المصارف المركزية إلى اختيار مجمل نقدي ضيق كهدف وسيط للسياسة النقدية، بحيث يفترض أن تكون له صلة مع نمو أو تطور الطلب على السلع والخدمات ذات مصداقية كبيرة مثل ما حدث في المصرف السويسري عام 1979 باعتماده على القاعدة النقدية، وهو ما نجده في الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتمدت على مجملات نقدية أوسع حيث ركزت على (M1) و (M2).

وفي عقد الثمانينات واجهت بعض الدول التي اعتمدت المجملات النقدية كهدف وسيطي جملة من الصدمات وعلى رأسها أزمة النفط، أضف إلى ذلك التحولات التي عرفتها الأسواق المالية وما صاحبها من حرية في انتقال رؤوس الأموال وعليه التأثير على سلوك الطلب على مختلف أنواع النقود وبدائلها.

وعليه اتجهت السلطات النقدية إلى اعتماد مؤشرات أخرى تكون أكثر فعالية في بلوغ الهدف النهائي" وتتمثل فيما يلي: **قناة سعر الفائدة ، قناة سعر الصرف ، قناة الائتمان وقناة أسعار السندات المالية الأخرى**" . و تسمى بقنوات إبلاغ السياسة النقدية[1].

2-1-1- قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، وذلك أن السياسة النقدية (التقليدية) الانكماشية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي

[1]علي توفيق الصادق وآخرون،" السياسات النقدية في الدول العربية" ، العدد الثاني، أبو ظبي، سلسلة بحوث حلقات العمل، صندوق النقد العربي، 1996، ص 60.

إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار (قطاع السكن وغيرها) مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو، إضافة إلى ذلك فإن" **تغيرات أسعار الفائدة تغير توقعات الأعوان الاقتصاديين تبعا للنمو الاقتصادي والأرباح المتوقعة**"[1].

2-1-2- قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها،" **مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار و انخفاض أسعار وارداتها**"[2].

وتستخدم قناة سعر الصرف كأداة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية **(في برامجها الإصلاحية)**، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلبا على الصادرات و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات" **فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي**"[3].

---

[1] Jean Yves capul et Garnier Olivier, dictionnaire d'économie et sciences sociales, Hatier, Paris, 1994, p 317.

[2] Jean Claude Trichet, les conséquences des bulles financières, revue des problèmes économiques, N° 2785 du 20 novembre 2002, p 16.

[3] www.banquedecanada.ca

2-1-3- قناة أسعار السندات المالية: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدوية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على مؤشر توبين الاستثمار Q وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

أ- عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية. وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي الخام.

ب- عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية و التي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

2-1-4-قناة الائتمان: و تنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

أ- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، و منه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و بالتالي الحد من النمو.

ب-قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر اقتراضها

(عدم رغبة المصارف في إقراضها) وهو يؤثر سلبيا على استثمار القطاع الخاص وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية

احتدم النقاش حول فعالية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وفيما يلي عرض لمختلف الاتجاهات.

1- الاتجاه الكينزي: حيث تتوقف فعالية السياسة النقدية في هذا الاتجاه على عاملين أساسيين هما:

1-1- منحنى تفضيل السيولة: حيث يرى كينز أن فعالية السياسة النقدية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي ، يتوقف على مرونة منحنى تفضيل السيولة بحيث أنه:

كلما اقترب منحنى تفضيل السيولة من الاتجاه الرأسي، كلما كان ضعيف المرونة بالنسبة لسعر الفائدة وعليه فأية زيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض كبير في سعر الفائدة، وهذا حتى يزيد الطلب على النقود بغرض المضاربة، وهذا يعني أن السياسة النقدية في هذه الحالة فعالة.

و في حالة ما إذا كان منحنى التفضيل النقدي مرنا بالنسبة لسعر الفائدة، اقترب من الاتجاه الأفقي. وعليه فأي زيادة في عرض النقود يصاحبها انخفاض طفيف في سعر الفائدة يؤدي إلى إقناع الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بغرض المضاربة، وهذا يعني أن السياسة النقدية تكون عاجزة على التأثير بصفة كبيرة على سعر الفائدة وبالتالي تنقص فعاليتها إلى أن تنعدم عندما تصبح دالة التفضيل النقدي لا نهائية.

شكل رقم04: فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحنى التفضيل النقدي

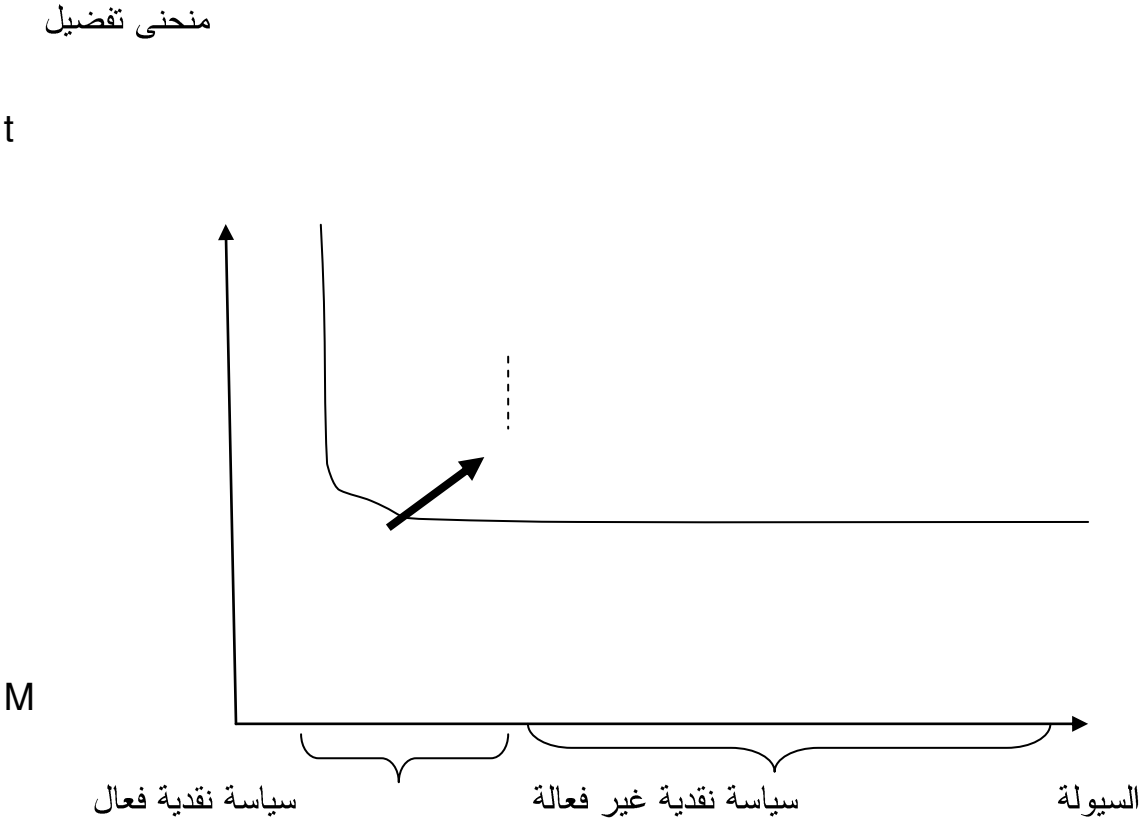

المصدر: معتوق سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1988، ص58.

1-2- منحنى الكفاية الحديثة لرأس المال: تتوقف فعالية السياسة النقدية على منحنى الكفاية النقدية لرأس المال إلى جانب منحنى التفضيل النقدي حيث تعبر الكفاية الحديثة لرأس المال حسب كينز على أنها سوفا تعادل سعر الخصم الذي يجعل قيمة الغلات السنوية المتوقعة من

الاستثمار في أصل من الأصول، "**مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل**"[1]، كما أن كل تغير يحدث في سعر الفائدة، سيؤدي إلى تغير في الاستثمار. وعليه يؤثر على الدخل القومي أو النشاط الاقتصادي سوف يؤثر على الدخل القومي أو النشاط الاقتصادي و بالتالي سوف يؤثر هذا التغير بقوة وفعالية كلما كان منحنى الكفاية الحدية مرنا. أي الإنفاق على الاستثمار يكون أكثر مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

الشكل رقم 05 : فعالية السياسة النقدية و منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

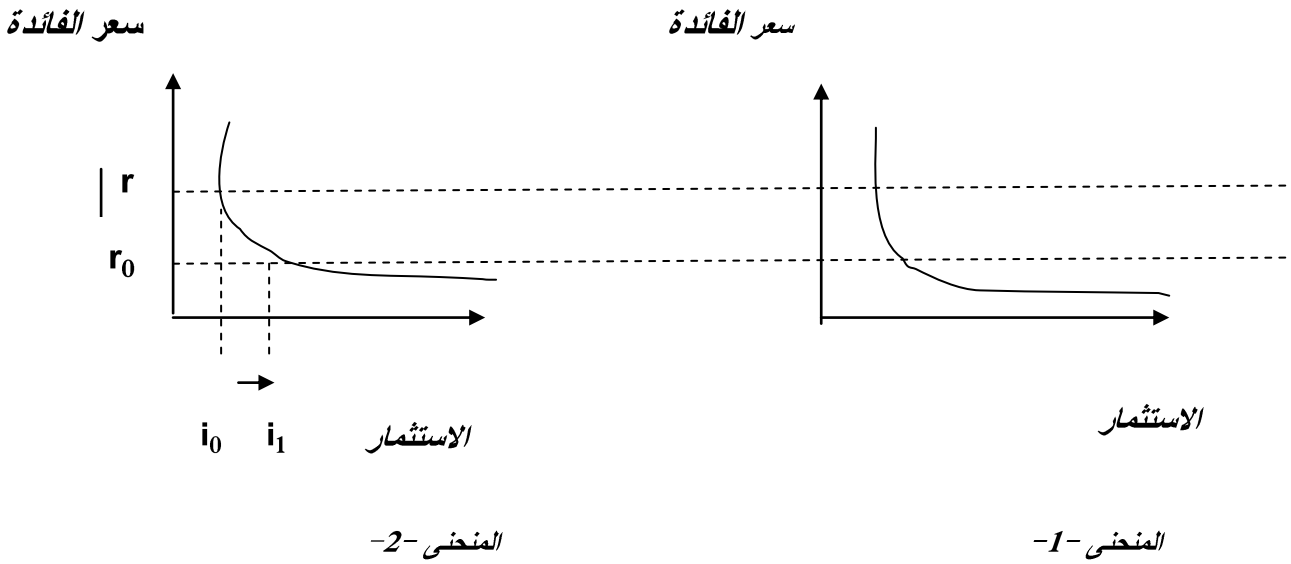

المنحنى -1- المنحنى -2-

المصدر: قريصة صبحي تادرس والعقاد مدحت محمد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية،1983، ص 209.

[1] معتوق سهير محمود، مرجع سابق، ص 91.

يبين المنحنى الأول منحنى كفاية حدية غير مرن، حيث يلاحظ أن مقدار الزيادة في حجم الاستثمار أقل من مقدار انخفاض معدل الفائدة. وعليه فتكون السياسة النقدية في هذه الحالة غير فعالة، وهو عكس ما نجده في المنحنى الثاني.

1-3- منحنى الاستهلاك: تتوقف فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة على مدى مرونة منحنى الاستهلاك بالنسبة للدخل ، حيث أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل وهذا في حالة انخفاض الاستهلاك في نفس الوقت بحيث ،إذا كان الميل الحدي للاستهلاك عاليا فإن أي تغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير كبير في الدخل.

وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضا بالنسبة للدخل ، فإن التغير في الاستثمار سوف يؤدي إلى تغير أقل بكثير في الدخل وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم 06: تأثير مرونة منحنى الاستهلاك على الدخل

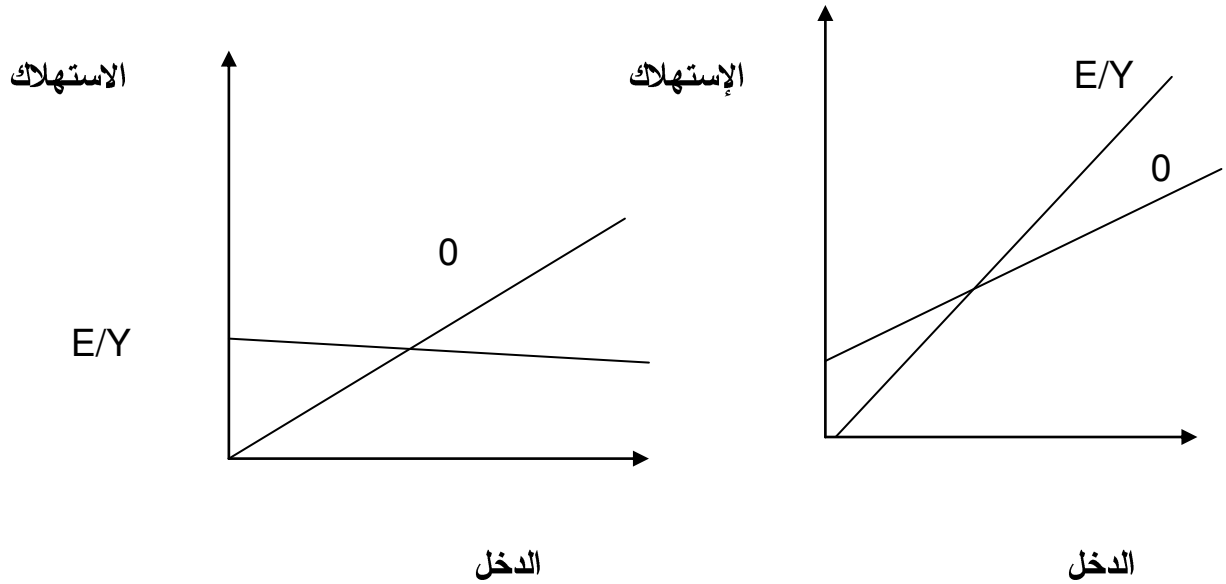

منحنى -1 منحنى -2

المصدر : قريصة صبحي تادرس والعقاد مدحت محمد، مرجع سابق، ص 215.

من خلال الشكل، يظهر لنا جليا أن الدخل يتساوى مع الاستهلاك في أية نقطة من الخط (0.0)، وأما الخط (E/Y) فيبين لنا تغير الاستهلاك مع مستويات مختلفة من الدخل.

بحيث تظهر مرونة عالية لمنحنى الاستهلاك في المنحنى الأول، وهذا يعني أن التغير في الدخل يؤدي إلى التغير في الاستهلاك ومنه التغير في الاستثمار، عكس المنحنى الثاني الذي يظهر مرونة ضعيفة لمنحنى الاستهلاك بالنسبة لمنحنى الدخل.

وعليه فبالنسبة للكينزيين يعود فشل السياسة النقدية إلى عدم مرونة منحنى الاستهلاك بالنسبة للدخل، ومرونة منحنى التفضيل النقدي بالنسبة لسعر الفائدة، وعدم مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لسعر الفائدة. وعليه فهم يفضلون استخدام السياسة المالية عوض عن السياسة النقدية.

2- الاتجاه النقدوي: تعددت تعريفات التضخم، حيث تمركزت بعض التعاريف حول الجانب النقدي في حين تمحورت الأخرى حول الجانب السعري لهذه الظاهرة.

2-1- التضخم كظاهرة نقدية: هو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود **(الإصدار النقدي)** أو التوسع في خلق الائتمان ، أو "**من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)**"[1].

2-2- التضخم كظاهرة سعرية: هو تواجد توجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار فالتعريف الأول للتضخم هو الذي يعكس لنا الفكر النقدوي بحيث" يرى فريد مان بأن التضخم هو في كل

[1] مجدي محمود شيهاب، اقتصاديات النقود والمال، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2000، ص79.

مكان وفي كل زمان ظاهرة نقدية لا يمكن مكافحتها إلا عن طريق سياسة نقدية تقييدية" [1].حيث" **يؤمن النقديون بأن النقود هي المحدد الأول للدخل النقدي وللدخل الحقيق في الزمن القصير**"[2].

ففي الفكر النقدوي فإن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي، حيث يؤكد **فريد مان** والنقدويون على الفصل بين القطاعين الحقيقي والنقدي في فترة طويلة. و هم لا يستبعدون وجود علاقة بينهما في الفترة القصيرة بوجود الخداع النقدي، حيث يؤثر التغير في كمية النقود على التغير في الناتج القومي، وعليه "**لا بد من تعديل الكتلة النقدية للتأثير على كافة الاقتصاد**"[3].وفي حالة زوال الخداع النقدي تؤثر النقود على المستوى العام للأسعار، وعليه فمن غير المجدي استخدام سياسة لتخفيض الأجور لأنها لا تحسن الأجور الحقيقية وإنما تزيد من معدل التضخم.

و من هنا فدور السياسة النقدية بالنسبة لفريد مان هو ضمان زيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي، حيث اقترح فريد مان تحديد معدل تغير الكتلة النقدية بحيث يكون تقريبا مساويا لمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي، وعليه يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، و بذلك يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

غير أن البطء في عمل السياسة النقدية يجعل من الممكن حدوث تأثير سلبي مما يحد من فعالية السياسة النقدية.

---

[1] Fougère (Jean Pierre), la monnaie et la politique monétaire, Paris, Ed seuil, 1999, p81.

[2] خليل سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، مطابع الأهرام، 1994، ص320.

[3] شملول حسينة،" أثر استقلالية المصرف المركزي على فعالية السياسة النقدية – حالة الجزائر –" جامعة الجزائر، 2001، ص 62.

3- المدرسة الكلاسيكية الجديدة: والتي من روادها F.Muth، T.J.Sargent و N.Wallace و R.E.Lucas، حيث ترى هذه المدرسة بتقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فليس لهذه السياسة أي تأثير على الدخل و التوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ فهي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

وحسب نظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة وبدون تكاليف وهذا شريطة أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها.

فنظرية التوقعات العقلانية تجعل السياسة النقدية غير فعالة، وهذا بالنظر إلى عقلانية توقعات الأعوان اعتمادا على المعلومات السابقة والحالية.

فمثلا إذا توقع الأعوان لجوء السلطات النقدية إلى سياسة إنعاش في حالة كساد، فهم يتوقعون عواقب ذلك على المستوى العام للأسعار أي التضخم بسبب نمو الكتلة النقدية. وبذلك يتمثل سلوك المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج ويسرع الأفراد في مشترياتهم كما يلجأ العمال إلى طلب رفع أجورهم و تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، و في هذه الحالة إذا لجأت السلطات النقدية إلى سياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فستؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم.

وفي الأخير نخلص إلى أن مدى فعالية السياسة النقدية بشكل عام تعتمد على مدى فعالية أدواتها التي تتأثر بكثير من العوامل البيئية سواء الاقتصادية، الاجتماعية. كما أننا لا نستطيع تعميم الحكم على نجاح أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية وذلك نظرا للتباين الشديد في الظروف أو العوامل البيئية التي تعمل ضمنها أدوات السياسة النقدية المختلفة، ومن الجدير

بالذكر هنا أن" **ضرورة اختيار الوقت الملائم الحكومي سواء كان لأغراض مالية أو نقدية**"[1].

المطلب الرابع: سياسة الاستثمار

الفرع الأول: تعريف سياسة الاستثمار

هي مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات و الأنشطة و الأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة[2].

الفرع الثاني: خصائص سياسة الاستثمار

تتميز هذه السياسة بالخصائص التالية:

- إن القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة لابد أن تتسم بالوضوح و الثبات و الاستقرار[3].
- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسة الاستثمار على المستوى الوطني و هي ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع تحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه.

---

[1] جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، طبعة الأولى، مصر، دار وائل للطباعة النشر، 1996، ص ص 98-99.

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مصر، دار السلام للطباعة و النشر، 2002، ص 118.

[3] رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص 120.

– أن هناك مناخ استثماري ينطوي على مجموعة من المؤشرات و الأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسة الاستثمار[1].

– إن توجهات سياسة الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى، تتغير فيها الأولويات و الأهداف.

– إن سياسة الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية، أي تدفع المستثمرين و قبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المسطرة و في المجالات و الأنشطة و القطاعات المرغوبة.

– أن هناك حاجة لوجود سياسة استثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، و تعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة و القطاعات و الأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، و تتعمق الحاجة إلى سياسة الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل، و أي خطأ في تصميم هذه السياسة يؤثر على المجتمع.

– لابد أن تصمم سياسة الاستثمار و تدرج في مبادئها البعد البيئي، أي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحافظة على البيئة و الاستغلال الأمثل للموارد.

– باعتبار أن سياسة الاستثمار هي مجموعة من القواعد و التوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسة الاستثمار من حيث حجم و أولويات الاستثمار، و توزيعه القطاعي و الإقليمي و جنسية الاستثمار و ملكيته و إستراتجيتها الإنتاجية و نمطه و مصادر تمويله[2].

---

[1] قويدري كمال، مرجع سابق، ص 82.

[2] Boughaba abdellah, analyse et evaluation des projets, paris, edition berti, 1998, p 02.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه مما سبق ان البرامج التنموية هي عبارة عن مجموعة من الاهداف الواضحة التي تسعي الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، و عبر استعمال وسائل علمية و السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و استخدام الموارد المتاحة، و هذا يكون بتحليل البيانات و الاحصائيات المتعلقة بالانجازات التي حققها الاقتصاد الوطني فى الماضي. ان اعداد البرامج التنموية يكون بالتنسيق مع مختلف القطاعات الاقتصادية بواسطة عدة طرق علمية للوصول الى توازن الخطط القطاعية و توافقها مع الأهداف العامة للبرنامج، و هذا تفاديا للإخفاق في تنفيذ أي برنامج تنموي و الذي يرجع الى عدم واقعية الخطة و الاهتمام بالجانب المالى دون الجانب المادى، و كذلك المبالغة في تقدير الاحتياجات الاستثمارية و لهذا لبد من عملية التقييم التى تعتبر نشاط علمي هدفها الحكم اذا كانت السياسات التنموية و برامج تنفيذها تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية و الكفاءة الاقتصادية.

حيث تركز سياسة الانفاق العام على الانفاق الاستثمارى أو المنتج الذى من شأنه أن يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة لسياسة الايرادات العامة فهى أداة رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادى و الاجتماعى للدولة، من خلال تغطية النفقات العامة الخاصة الاستثمارية منها، فى ضل السياسة النقدية التى تأثر على حجم الائتمان و أسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواتها للتأثير على النشاط الاقتصادى خاصة الاستثمار، حيث تستعمل سياسة الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف بواسطة قواعد و أساليب و اجراءات تصبو فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة فى الطاقة الانتاجية. و هنا نتساءل فيما تكمن فعالية السياسات التنموية على الاستثمارات؟

الفصل

الثاني

الفصل الثاني: أهمية تحليل عناصر البرامج التنموية في ترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية

تمهيد

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، اهتمت العديد من الدول بالسياسات التنموية الاقتصادية التي من شأنها ان تستقطب رؤوس الأموال المحلية، و هذا بعد اضمحلال دور الدولة المنتجة من النشاط الاقتصادي، و إعطاء المبادرة لاستثمارات المحلية، و التي كان لها دور كبير في تحقيق معدلات النمو المستهدفة و القابلة للاستمرار.

و تعتبر السياسات التنموية أداة فعالة اتبعتها معظم الدول للتأثير على هذه الاستثمارات، بغية جلبها والاستفادة من تدفقاتها، و هذا من خلال توفير الشروط الملائمة لها، وسط ما يسود هذه الاستثمارات من منافسة و تكنولوجية عالية و في ظل اقتصاد يعتمد على المعرفة.

في هذا الإطار تستعمل سياسة الإنفاق و الايرادات العامة و السياسة النقدية و سياسة الاستثمار وفق طريقة إستراتيجية، من شأنها أن تقدم مختلف التحفيزات و التسهيلات لهذه الاستثمارات.

ولتوضيح هذه الآلية نقوم بدراسة الاستثمارات المحلية مع توضيح أهميتها و أهدافها و مخاطرها، وفي الأخير نبين العلاقة بين البرامج التنموية و الاستثمارات المحلية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات المحلية و طبيعتها

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم الاستثمار و أشكاله المختلفة، و فى الاخير ابراز أهم محدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات المحلية

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلى بصفة خاصة

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين في إعطاء مفهوم الاستثمار، و انجر عن هذا وجود عدة مفاهيم له من زوايا مختلفة، ارتبطت بطرق تحليل هؤلاء الاقتصاديين لموضوع الاستثمار.

1- المفهوم الاقتصادي للاستثمار: يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي بأنه التضحية بالموارد التي يستخدمها في في الحاضر، على الامل الحصول في المستقبل على إيرادات او فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث ان العائد الكلي يكون اكبر من النفقات الأولية للاستثمار[1].

2- المفهوم المالي للاستثمار: الاستثمار هو مجموع النفقات التي تولد عبر مدة زمنية طويلة نسبيا، مداخيل تضمن استرجاع النفقة الأولية، هذا المفهوم يوسع نوعا ما فكرة الاستثمار بحيث يصبح لا يتعلق فقط بالنفقات التي تخلق أصول مادية وإنما كل النفقات التي تدخل مباشرة في استغلال المنشأة مثل نفقات التكوين و البحث[2].

وعموما نستطيع القول بان نشاطات الاستثمار هو تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية او الخاصة لفترات طويلة وهي تهدف للحصول اما على وسائل الانتاج او

[1] Boughaba abdellah, opsit, p 03.
[2] Conso pierre, la gestion financiere de l entreprise, tome 2, paris, dunod, 1978 , p 368.

معداته، وأما على عقارات مثل الاراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن انفاق حتى ينتظر من وراء عائد اكبر في المستقبل ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة، بينما العائدات تكون متقطعة متواترة وتتدفق خلال عمر المشروع.

3- المفهوم المحاسبي للاستثمار: الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة او عقار، او سلعة معنوية او مادية، اشترتها او أنشأتها المؤسسة، لا من اجل بيعها بل موجهة لاستخدامها لمدة طويلة ومستمرة[1].

و عليه فالاستثمار المحلي يعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلية ، بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اتيحت للاستثمار. و على ذلك فان الأموال التي قامت المؤسسات أو الأفراد بتوظيفها داخل موطنها الأصلي تعد من قبيل الاستثمارات المحلية مهما كانت اداة الاستثمار المستخدمة مثل المشاريع التجارية، عملات الأجنبية، ذهب و أوراق متداولة في السوق المالي.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار في النظرية الاقتصادية

1- النظرية الكلاسيكية للاستثمار: إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، في حين يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم كمصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه أدم سميث(A.smith)، وفي هذا الشأن نتطرق للعلاقة بين الاستثمار و سعر الفائدة و الدورة الاقتصادية.

[1] حنفي عبد الغفار، الادارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، مصر، الدار الجامعية، 1990، ص 291.

1-1- الاستثمار وسعر الفائدة: إذ تعتبر النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة، ثمناً للادخار ويتحدد سعر الفائدة على أساس الطلب والعرض، مثل أي ثمن آخر، على اعتبار أن الطلب هو الطلب على الاستثمار .يتوقف الطلب على الاستثمار على الإنتاجية المتوقعة من رأس المال أما العرض فهو عرض رؤوس الأموال أو الادخار، وهو يتوقف على مدى الاستعداد لتأجيل الاستهلاك من الحاضر إلى المستقبل.

يتحدد سعر الفائدة عندما تتساوى الكمية المعروضة أي الادخار مع الكمية المطلوبة أي الاستثمار. حيث ترتفع أو تنخفض الفائدة تبعا لارتفاع أو انخفاض كل من الادخار والاستثمار وتعمل الفائدة مثل أي ثمن آخر على إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

فإذا ارتفع الادخار عن الاستثمار، انخفض سعر الفائدة ويؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى انخفاض الادخار، أي توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار حتى يتساوى مع الادخار، أي توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة ، وإذا حدث العكس وانخفض الادخار عن الاستثمار، ترتفع سعر الفائدة ويؤدي ارتفاعها إلى زيادة الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار.

تقوم بالتساوي بين الادخار The interest rate أي أن سعر الفائدة والاستثمار، على اعتبار أن كل ما لا يستهلك يتحول حتما إلى ادخار وبالتالي إلى استثمار، وهذا ما يحقق قانون ساي ويعتبر شرط أساسي له ويقرر قانون ساي بأن العرض قادر على أن يخلق الطلب الذي يساويه في ظل الحرية الاقتصادية وآلية جهاز الثمن إذ يرتبط مفهوم سعر الفائدة بالأسس التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية والتي أهملت التغيرات في الدخل والعمالة.

اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد الذي يعادل بين الادخار والاستثمار، بالرغم من أن قرار الادخار ليس له ارتباط مباشر بسعر الفائدة، حيث أنه مرتبط بالدخل، إذ أن عند كل مستوى من مستويات الدخل يوجد نسبة صحيحة للادخار، هذه النسبة لا تحددها سعر الفائدة وإنما الذي يحددها هو مستوى الدخل، كما أن التصرف في المدخرات قد يأخذ أشكالاً مختلفة إذ ليس من الضروري أن تدخر الأموال بهدف الاستثمار فقد يكون هناك أهداف أخرى مثل الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل أو سندات أو يقوم الأفراد بإقراضها للغير.

كما أن النظرية الكلاسيكية استبعدت الاحتفاظ بالنقود من أجل الاكتناز، أي استبعدت عنصر الزمن بما يحتويه من التوقعات التي تستلزم القيام بالاكتناز، أن النظرية الكلاسيكية كانت تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل فقط أي عربة لنقل القيم.

كما أن بافتراض النظرية الكلاسيكية التساوي بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة ، لا يعطي أهمية لقدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان، إذ تقوم السلطات النقدية مثل الدولة، والبنوك المركزية، التجارية، بتحديد الكمية النقدية من خلال إصدار العملات المعدنية، والورقية.

كما تقوم أيضا بإصدار أذون الخزانة، وبذلك تكون الكمية النقدية عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، ومعنى ذلك أن سياسة السلطات النقدية في تحديد الكمية النقدية تعود أساسا إلى اعتبارات أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة ، كما تفترض النظرية الكلاسيكية التساوي المستمر بين كل من الادخار الكلي والاستثمار الكلي، وهذا يتنافى مع دور سعر الفائدة في إحداث التوازن[1].

[1] عمار مجيد كاظم، سعر الفائدة من وجهة النظرة التقليدية و الإسلامية، العدد الثاني و الثلاثون، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2012، ص ص 69-72.

نصل من العرض السابق إلى رفض بعض الاقتصاديون لسعر الفائدة طبقًا للتحليل الكلاسيكي وذلك لاحتوائه على كثير من الافتراضات الخاطئة التي يمكن أن نجملها في الانتقادات التالية:

– افتراض ثبات الدخل القومي، هذا يعني أن العلاقة بين الادخار والاستثمار لا تتأثر بالتغيرات في الدخل، ولكن تعتمد فقط على سعر الفائدة.

– افتراض عدم وجود اكتناز إذ كل ما يدخر يستثمر.

– افتراض التساوي بين الادخار والاستثمار، لا يعطي للجهاز المصرفي أي دور في خلق الائتمان وبالتالي التأثير على الادخار والاستثمار.

– افتراض انتقال منحنى الطلب على رأس المال **(الاستثمار)** أو منحنى عرض رأس المال **(الادخار)** من خلال تأثير سعر الفائدة، بفرض ثبات الدخل القومي وهو تصور غير واقعي، إذ بزيادة الاستثمار يزداد الدخل وبالتالي يؤثر ذلك على الادخار كما أنه إذا حدث تغير في منحنى الطلب على رأس المال فإنه يؤدي إلى تغير مستوى الدخل، مما يؤدي إلى تغير في منحنى عرض رأس المال أي أن كل من منحنى الطلب والعرض يؤثران في بعضهما البعض .إذ يتوقف التغير في منحنى العرض على التغير في منحنى الطلب من خلال ما يحدثه من تغيرات في مستوى الدخل، وبالتالي فإن هذين المنحنيان لا يصلحان لتحديد سعر الفائدة إذ أن كل منهما يعتمد على الآخر.

– التطابق المستمر بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، هو ينفي دور سعر الفائدة في تحقيق هذا التوازن وينفي حدوث الأزمات الاقتصادية.

– الفائدة ثمن الادخار.

– التوظيف الكامل يسود باستمرار، وهذا يدل على أن النظرية الكلاسيكية تفترض ثبات الادخار وبالتالي ثبات الاستثمار.

– أن سياسة السلطات النقدية في تحديد حجم أو كمية النقود ترجع أساسا إلى اعتبارات أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة.

– العوامل التي تحدد الادخار تختلف عن العوامل التي تحدد الاستثمار.

1-2- الاستثمار والدورة الاقتصـــادية: اعتمدت النظرية الكلاسيكية أو التقليدية على قانون ساي للأسواق وهو لا يعترف بالأزمات الاقتصادية ولا بإمكانية حدوثها .حيث أن الأزمات إذا حـــدثت فهي أزمات جزئية ومؤقتة وترجع إلى أسباب غيـــر اقتصـــادية، تخـــرج عـــن نطـــاق النظـــام الاقتصادي، الذي يتميز بوجود ميكانيكية أو آلية تلقائية من خلال جهاز الثمن تعمل دائمـــا علـــى احداث التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي. أي أن النظام الرأسمالي فـــي مفهـــوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لا يعترف بإمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية. حيث أنه كما سبق أن ذكرنا أن قانون ساي للأسواق ينص على أن كل عرض قادر على خلق الطلب الذي يساويه في ظل توافر عوامل المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية وآلية جهاز الثمن، وبذلك يكون العـــرض قادرا طوال الوقت على خلق الطلب الذي يعادله وبالتالي يحدث التوظيف الكامل، وإذا حدث عدم توازن في أحد الأسواق فإن آلية جهاز الثمن مع العوامل الأخرى التي تســـتند عليهـــا النظريـــة الكلاسيكية تكون قادرة على إحداث التوازن مرة أخرى.

كما أن انخفاض الطلب على سلعة ما يسبب زيادة ثمنها سيدفع المنتج إلى تخفيض الثمن إلى أن يتعادل مع الثمن التوازني الموجود في السوق بالنسبة للسلع المتشابهة لها. أيضا زيادة الطلب على سلعة أخرى بسبب انخفاض الثمن سيدفع المنتجين إلى زيادة الثمن إلى أن يصـــل إلـــى الـــثمن التوازني، أي أن عدم التوازن يكون جزئيا بالنسبة لسلعة ما أو سوق ما ولكن من خـــلال الأســـس التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية تعمل بشكل تلقائي على أحداث التوازن، ومن ثم لا يمكن فـــي

ظل هذه الافتراضات تصور حدوث أزمة اقتصادية حيث أن منحنى العرض ينطبق على منحنى الطلب، إذ انهما متساويان بشكل عام في ظل الظروف العادية وعدم التوازن أو التساوي بينهما فهو مؤقت وما يلبث أن يتوازن من خلال آلية هذا النظام، وكل الأزمات الاقتصادية التي مر بها النظام كان ينظر إليها على أنها أزمات مؤقتة، وبالتالي ليس للاستثمار أي دور في حدوث الأزمة الاقتصادية لأنها حادث مؤقت وطارئ ويزول في الأجل الطويل ويحدث توازن بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة كما سبق أن ذكرنا.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية للاستثمار

فيما يلى أهم المحاور التى جاء بها الاقتصادى كينز فيما يخص الاستثمار و علاقته بسعر الفائدة و الدورة الاقتصادية.

1- الاستثمار وسعر الفائدة: رفض كينز ما جاء بشأن سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية حيث يرى أن سعر الفائدة ليس هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار، بل إنه الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأموال في شكل نقود سائلة وبين الكمية المتاحة من النقود، أي أن الثم ن هنا يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود ولكن مع الفارق بين الثمن في النظرية الكينزية الذي يعبر عن سعر الفائدة والثمن في النظرية الكلاسيكية قصد كينز أن سعر الفائدة تتحدد من خلال الطلب على النقود أو تفضيل السيولة والعرض المتمثل في الكمية النقدية المتاحة أو الموجودة.

أي أن تناول كينز سعر الفائدة على أنها ثمن النقود، أي ثمن التنازل عن السيولة، وهي تتحدد من خلال عرض وطلب النقود، ويقصد بتفضيل السيولة الرغبة في الاحتفاظ بجزء من الأصول

المملوكة للأفراد في شكل سائل أي في صورة نقدية، أما كمية النقود فيقصد بها إجمالي الأرصدة النقدية الموجودة سواء كانت في شكل عملات معدنية أو ورقية أو ودائع[1].

2- الاستثمار والدورة الاقتصادية: اعترف كينز في نظريته عن التوظيف والفائدة والنقود بقصور النظرية الكلاسيكية وإمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية، وركز اهتمامه الأساسي على الطلب الفاعل وهو الطلب القادر على فعل الشراء .كما أكد على ضرورة تقدير هذا الطلب والتوقع به بدقة لتجنب الأزمات الاقتصادية وعدم حدوثها مرة أخرى حيث يتم هذا الإنتاج تبعا للطلب المقدر، وهذا عكس النظرية الكلاسيكية التي تقوم أساسا على الاهتمام بالعرض الطلب بشكل أساسي على أن يكون كافيا طوال الوقت لأن يتساوى مع العرض بدون تدخل من خلال آليات النظام.

إن النظرية الكنزية اهتمت بمكونات الطلب الكلي وكيفية تقديرها من خلال التعرف على كل المتغيرات التي تؤثر فيه حتى يمكن تقديرها بشكل دقيق يساعد على تحديد الكميات المنتجة التي تتناسب مع هذا الطلب المقدر مسبقًا.

كما اعترف كينز بأن التوازن يتم عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، حيث أن الحالة العادية للنظام الاقتصادي الرأسمالي هي نقص في التوظف الكامل. بذلك اهتمام كينز بالطلب الفعال واعتباره متغيرا أساسي مستقل يحدد مستوى الإنتاج والتشغيل والأسعار يكون قد عكس المنطق التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق. كما أن تأكيده على أن الطلب الفعال يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة لا ينم إلا عن خطورة هذه المتغيرات المستقلة وتأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على التوازن الاقتصادي.

---

[1] عمار مجيد كاظم، مرجع سابق، ص 73.

رأى كينز إن حدوث زيادة في الدخل من خلال الابتكارات والاختراعات الجديدة أو تخفيض حجم الضرائب أو زيادة الانفاق الاستهلاكي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمار المولد من الزيادة في الانفاق الاستهلاكي المولدة من الزيادة في الدخل عن طريق تأثير المعجل، كما أن زيادة الاستثمار المستقل الذي يتوقف على عوامل خارجة عن الدخل تؤدي زيادات مضاعفة في الدخل من خلال عمل المضاعف. كل هذه الأوضاع تؤثر على المستثمرين الذين يشعرون بالتفاؤل فيعملون على زيادة الاستثمار من أجل الاحتفاظ بالمخزون إلى مستواه السابق بهدف إشباع الطلب المتزايد ويصاب الاقتصاد بحالة من الرواج والتوسع حتى يصل إلى الطاقة القصوى، هنا تظهر المشكلة، حيث تصبح الموارد الاقتصادية أقل من قبل وزيادة الطلب عليها يرفع الأسعار ويحدث التضخم وتزداد التكاليف وتقل الأرباح ويقل والتوزيع وبالتالي تقع قيود على زيادة التوسع الاقتصادي ويبدأ معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض. وينخفض الدخل وينخفض الإنفاق الاستهلاكي تبعا له ثم ينخفض الاستثمار المولد بفعل المعجل، ويخفض الاستثمار المستقل بفعل المضاعف فيؤدي كل ذلك إلى انخفاضات مضاعفة في الدخل القومي. هذا الانخفاض يؤثر على رجال الأعمال فيشعرون بالتشاؤم ومن ثم ينخفض الاستثمار أكثر فأكثر وينخفض الدخل تبعا لذلك. ويقل الإنفاق الاستهلاكي وتقل المبيعات ويزداد التراكم في المخزون، ويضطر المستثمرون إلى تخفيض الإنتاج وتزداد البطالة ويفلس بعض رجال الأعمال من خلال الخسائر الكبيرة المحققة من عدم بيع المنتجات فيصل الإنتاج إلى أدنى مستوى له، ويتوقف الاستثمار ويتعطل الجهاز الإنتاجي ويتوقف عن العمل. وهذه الظروف تشبه الظروف التي مر بها النظام الاقتصادي.

من هنا نجد كينز يكرر على الطلب الفعال في الخروج من هذه الأزمة ويؤكد على دور السياسة الحكومية وأهميتها في مثل هذه الظروف. كما أن انخفاض الإنتاج إلى أدنى صورة له يجعله يحقق

التوازن مع الدخل القومي المنخفض، ويبدأ بعض المستثمرين في إحداث إحلال وتجديد لـــبعض الأدوات الإنتاجية، ومع مرور الزمن يزداد الطلب بالتدرج ويزداد التوظيف وينخفض المخزون، ويسعى رجال الأعمال إلى زيادة الإنتاج ويزداد الدخل ومن ثم يزداد الإنفاق الاستهلاكي وتأخـــذ الدورة شكلا توسعيا جديدا ولكن لكي يتم ذلك فأنه يحتاج إلى فترة طويلة و مجهودات كبيرة شاقة من أجل أن يبدأ النظام الاقتصادي في الانتعاش مرة أخرى. ويمكن مقارنة ما يحدث فـــي أزمـــة الكساد عام 1929 في أمريكا والعالم بما يحدث في سنة 2010 من أزمة الكساد التي يمر بها العالم وبدأت أحداثها في أمريكا أيضا[1].

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار و مميزاته

لا يقتصر الاستثمار على تكوين طاقات انتاجية لإقامة المشاريع او التوسع في المشاريع القائمـــة بغرض زيادة حجم الطاقات الانتاجية، او تجديد هذه الطاقات، وقد تدرجها جميعا تحت مصطلح استثمارات النمو.

ولهذا يأخذ الاستثمار عدة اشكال وفق تصنيفات مختلفة:

الفرع الأول: حسب الغرض من الاستثمار

يأخذ الاستثمار حسب الغرض منه الأشكال التالية:

1- الاستثمارات الاحلالية: يشمل قرار الاحلال على استبدال اصل قديم، سواء بانتهـــاء عمـــره الانتاجي او عدم صلاحيته للاستعمال او لوجود اصل اخر اكثر تطـــورا وأداءا، يـــؤدي نفـــس

[1] Investment plannig , عبر الرابط تخطيط الاستثمار, www.pdf factory.com. p p 41-43.

الغرض من اجل المحافظة على القدرة الانتاجية والتوزيعية، ويترتب على الاحلال تطوير اساليب وأنظمة الانتاج مما يؤدي الى زيادة الانتاج او تخفيض التكاليف[1].

2- الاستثمارات التوسعية: هي استثمارات يتم من خلالها توسيع وزيادة الطاقة الانتاجية، بإضافة وسائل جديدة او زيادة الانتاج من اجل مواجهة المنافسة والطلب في السوق، وتتم هذه الاستمارات اما بإضافة آلات جديدة او توسيع المؤسسات المنتجة او تتم بتغيير تركيبة المنتوجات من اجل تلبية طلب المستهلكين[2].

3- الاستثمارات الاجبارية: هي الاستثمارات التي تفرضها الظروف او تفرض بواسطة الدول والهدف منها:

- الالتزام بالتشريعات (القوانين الوضعية) فيما يخص الصحة، الامن، مكافحة التلوث.

- تحسين المناخ الاجتماعي، كإنشاء مساكن للعاملين ،توفير اماكن التوقف لسيارات الموظفين وغيرها [3].

الفرع الثاني: حسب توقيت التدفقات النقدية

تصنف هذه الاستثمارات انطلاقا من زمن دخول وخروج التدفقات المالية لخزينة المشروع وهي كما يلي[1]:

---

[1] Griffits set degos, gestion financiere de l analyse de la strategie, paris, edition d organisation, 2001, p 151.

[2] فايدي كمال، "التقويم و التمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص 80.

[3] Boubher mloudi, investisement et strategie de devloppement, algerie, o.p.u, 1988 , p95.

– الاستثمار الذي يترتب عليه انفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصـــول على ايرادات الاستثمار دفعة واحدة مثل النشاط الزراعي.

– الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من اجل الحصول على ايراد واحد فـــي فتـــرة زمنية واحدة، مثل حالة الاستثمار في البناء.

– الاستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة ، ويكون متبوعا بإيرادات على شكل دفعات مستمرة، مثل الاستثمار الثابت.

– الاستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول علـــى ايرادات مستمرة ومتوالية، ايضا اثناء مدة حياة المشروع مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

الفرع الثالث: حسب نوعية الاستثمار

تصنف هذه المشروعات حسب نوع الاصل محل الاستثمار وهي كما يلي:

1– الاستثمار الحقيقي: يقصد بالأصل الحقيقي ذلك الاصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاتـــه وإذا ما استخدم فان نتيجة استخدامه ينتج عنها منفعة اقتصادية اضافية تظهر في شكل ســـلطة او خدمة ومنه فالاستثمار الحقيقي هو كل توظيف للأموال فـــي مختلـــف المجـــالات الاســـتثمارية المتعارف عليها الاستثمار في الأوراق المالية، يترتب عليها خلق منافع اقتصادية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، هذه الثروة يطلق عليها الاقتصاديون اسم القيمة المضافة الناتجـــة عن استمارات الاعمال.

[1] حنفي عبد الغفار، أساسيات الاستثمار و التمويل، الإســكندرية، مؤسســة شــباب الجامعــة مصــر، 2000، ص 258.

2- الاستثمار المالي: يركز هذا النوع من الاستثمارات على توظيف الاموال في سوق الاوراق المالية فالاستثمار يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تتخذ شكل سهم او شهادة ايداع او سند ...، ويعطي هذا الاستثمار صاحبه حق الادعاء يتمثل بحقه في الحصول على جزء من عائد الموجودات الحقيقية التي تمتلكها الشركة المصدرة للورقة المالية[1].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

نحصر أهم محددات الاستثمار فيما يلي[2]:

الفرع الأول: سعر الفائدة

بالرغم من وجود أسعار فائدة مختلفة في الأسواق إلا أننا هنا سنتناول سعر الفائدة على أنه سعر موحد في كل الأسواق. إن كثير من المؤسسات الإنتاجية الكبيرة تستطيع أن تولد إيرادات مالية أو رؤوس أموال كثيرة من خلال عملياتها الإنتاجية داخل هذه المؤسسات، وبالرغم من ذلك فإن غالبية المؤسسات الإنتاجية تجد ضرورة للاقتراض من أجل الحصول على احتياجاتها من المشتريات الرأسمالية المختلفة، سواء بهدف الإحلال أو التوسع، أو التطوير عن طريق شراء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للمعدات والآلات الرأسمالية.

لكن كلما ارتفعت تكلفة الفائدة التي يجب أن تدفع للحصول على الأموال بهدف الاستثمار، كلما زاد عدم إقبال رجال الأعمال على الاقتراض المالي، ويتم الاقتراض عادة من البنوك مباشرة أو

---

[1] علي خربوش حسين، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، الاردن ، دار زهران للنشر و التوزيع، 1999، ص 36.

[2] Investment plannig ,pp 45-53 عبر الرابط تخطيط الاستثمار, www.pdf factory.com .

المؤسسات المالية الأخرى.كما تقترض المؤسسات الإنتاجية أيضا من خلال بيع ما لديها من سندات أو أوراق مالية في السوق المفتوح التي تدفع لحامل السند القارض (معدل الفائدة)، وكلما زاد وارتفع معدل الفائدة في السوق كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد أو الإيراد، على السندات التي تبيعها المؤسسات الإنتاجية. وإذا لم تقدم المؤسسات الإنتاجية على التنافس من أجل الحصول على هذا العائد أو الإيراد من بيع السندات فإنها سوف تواجه صعاب كثيرة في بيع ما تملكه من أرصدة مالية سواء كانت في شكل سندات أو أوراق مالية.

إن قطاع الأعمال يجب أن يتنافس مع المؤسسات الحكومية الأخرى في سبيل الحصول على المشترين لما يعرضه من أرصدة مالية.

على ذلك فإن ارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض في مستوى الإنفاق الاستثماري حيث يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمار. أي أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية، مقابل الاقتراض، ويصبح الإنفاق الاستثمار غير مربح ومكلفًا.

إن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية، فإذا قامت المنشأة أو المؤسسة الإنتاجية بالاقتراض فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار، أما إذا كانت المؤسسات الإنتاجية تستخدم أرصدتها المالية، فإن معنى ذلك أنها تتنازل عن الفائدة التي كان من الممكن الحصول عليها لو أنها أقرضت هذا المال إلى شخص آخر بدلاً من استثماره.

نخلص من ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار أن ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى أن إقامة مشروع استثماري جديد يشكل خسارة في الدخل بسبب الفائدة التي يمكن أن يتحصل عليها على نفس الأرصدة المستثمرة، وذلك لأن سعر

الفائدة يعتبر جزءا من تكلفة كل مشروع استثماري جديد، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار بارتفاع سعر الفائدة، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الفائدة. ومع زيادة سعر الفائدة سوف يتم التخلي عن بعض المشروعات الاستثمارية الحدية.

الفرع الثاني: التغيرات فى الدخل القومي

عندما تحدث زيادة إيجابية في الدخل القومي، يتوقع رجال الأعمال حدوث زيادة في المبيعات في المستقبل، ويشعر رجال الأعمال بالتفاؤل مما يدفعهم إلى زيادة مستوى المخزون من السلع والخدمات الذي يعتبر جزء من الاستثمار، ويتم التخطيط من أجل مواجهة الإنفاق الجديد على الأرض، والمعدات الرأسمالية مما يؤدي إلى توسع السوق. كما يعتبر مستوى الدخل القومي من المؤثرات الاستراتيجية في تحديد مستوى طلب المستهلكين على منتجات المشروعات المختلفة، فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين، مما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة إنفاقها الاستثماري من أجل التوسع لتلبية احتياجات الطلب الاستهلاكي المتوقع نظرا لتوقعها الحصول على عائدات كبيرة من استثماراتها.

كلما زاد مستوى الدخل القومي كلما زاد الطلب الاستهلاكي مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق الاستثماري الجديد حتى ولو كانت إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة تتسم بقدر من المخاطرة، وذلك لأنها تتوقع بقدر كبير من الثقة تصريف منتجات هذه الاستثمارات بما يكفل تحقيق أرباح عالية. في كثير من الأحيان لا تجد المشروعات الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها خاصة عند ارتفاع أسعار الفائدة، وبذلك تلجأ هذه المشروعات إلى التمويل الذاتي من خلال الأرباح التي تحصل عليها ولا توزع على المساهمين. وبذلك تلعب الأرباح دورا هاما في التمويل الذاتي

للمشروعات، يؤدي تحقيق هذه الأرباح إلى زيادة في مستوى الدخل الذي تسبب في زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري من خلال التمويل الذاتي. بذلك يكون الاستثمار دالة متزايدة للدخل القومي وطلب المستهلكين وبذلك يكون الربح المحقق ذو فائدة كبيرة للمستثمرين حيث مكنهم أولا من زيادة الاستثمار عن طريق التمويل الذاتي الذي يعتبر مؤشرا على إمكانية تحقيق المشروعات لمزيد من الأرباح في المستقبل. نخلص من ذلك إلى أن زيادة مستوى الدخل القومي يؤدي إلى زيادة المبيعات حتى تصل المنشأة إلى الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية، مما يدفع إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوسع في المستقبل، ويحدث العكس عند انخفاض مستوى الدخل القومي حيث يصبح الدافع إلى الاستثمار ضعيفاً.

الفرع الثالث: التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا من العوامل أو المتغيرات الهامة التي ترتبط بالاستثمار الثابت. فرجال الأعمال دائمي البحث عن الطرق والوسائل لزيادة الكفاءة الإنتاجية، عن طريق تقليل التكاليف، وزيادة الإنتاج. هذا يتطلب الأخذ بالطرق والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة حيث تعمل التكنولوجيا على خلق صناعات جديدة وتخفيض تكلفة الصناعات القائمة. الابتكارات الجديدة في مجال الصناعات الإلكترونية واكتشاف أشعة ليزر فتح مجالات واسعة وإمكانيات جديدة أمام الصناعة. فالاكتشاف الذي قدمه بيسمار لإنتاج الصلب كان له أكبر الأثر في تخفيض التكاليف الخاصة بالسكك الحديدية وإنتاج السيارات، وانعكست آثار هذا الاكتشاف ليس فقط على تخفيض تكاليف النقل وإنما أيضا كان دافعا قويا لاكتشاف طريقة تصنيع الكاوتشوك، والمواد الأخرى اللازمة لإنتاج القطارات والسيارات، هذا بالإضافة إلى التطورات الكبيرة التي أحدثت ثورة حقيقية في صناعة الكيماويات. إن التكنولوجيا الحديثة تعمل على خلق الأسواق الجديدة وتوظيف العمال

وتقديم المنتجات جديدة أو تحسين في المنتجات القائمة، مع استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج لإنتاج نفس الحجم من المنتجات. كما أن الزيادة الكبيرة في الأرباح يتم تحقيقها من خلال البحوث والتطوير التي تعتبر دافعا هاما في تقديم الأساليب التكنولوجيا الحديثة. نخلص من ذلك إلى أن التكنولوجيا الحديثة لها تأثير كبير على تخفيض التكاليف ومن ثم زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح، وهي تعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

الفرع الرابع: الضرائب

إن هيكل الضرائب التي تفرض على دخل قطاع الأعمال لها تأثير مباشر وغير مباشر على الاستثمار، إذ أن الضرائب التي تفرض على الأرباح تؤدي إلى تخفيض الأرباح، ويؤدي توقع رجال الأعمال زيادة الضرائب في المستقبل إلى تقليل الإنفاق الاستثماري بينما يؤدي التوقع بتخفيض الضرائب إلى زيادة الإنفاق الاستثماري في المستقبل. أن الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد تؤدي إلى تقليل الطلب الاستهلاكي وبالتالي يؤثر ذلك على الإيرادات السنوية للمشروعات، وعلى ذلك إذا توقعت المشروعات زيادة الضرائب على دخل الأفراد تقلل المشروعات من الاستثمار ويحدث العكس إذا توقعت انخفاض الضرائب في المستقبل على دخل الأفراد، فإنها تتوسع في إنفاقها الاستثماري. تؤثر أيضا الضرائب المفروضة على المشروعات ومستلزمات الإنتاج على الطلب على الاستثمار، فزيادة الضرائب تقلل الإنفاق الاستثماري وانخفاضها يعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري.

الفرع الخامس: تكاليف المدخلات

إن الطلب على رأس المال يتوقف على ثمن مستلزمات الإنتاج مثل المواد الأولية، البترول، الأجور، فإذا زاد معدل رأس المال إلى العمل بسبب زيادة الأجور، فإن ذلك يدفع المشروعات إلى إحلال رأس المال مكان العمالة ولعل ما حدث عام 1983 من زيادة كبيرة في أسعار البترول مثال صادق على تأثير أسعار المدخلات على الاستثمار. إذ زادت أسعار البترول بنسبة 700% مما أدى إلى زيادة التكاليف، مما دفع المشروعات للبحث عن وسائل تحل محل البترول بهدف تخفيض التكاليف، حيث إن الوضع أثر على تخفيض الاستثمار، وبدأت كثير من المشروعات بإحلال الفحم والغاز الطبيعي محل البترول، وزاد الإنفاق على البحوث من أجل سرعة التوصل إلى وسائل تكنولوجيا حديثة، لتقليل التكاليف حتى تتمكن المشروعات من تحقيق الأرباح والتوسع في الاستثمار.

إن انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج تعمل على التوسع في الاستثمار، أما ارتفاع التكاليف تعمل على تقليل الاستثمار بسبب انخفاض العائد.

الفرع السادس: الزيادة السكانية

تؤثر الزيادة السكانية على توقعات المشروعات بالنسبة للاستثمار إذ إنه مع زيادة السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية، يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري نظرا لتوقع زيادة في الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة في الأرباح، إذ إنه في حالة زيادة السكان يتم التوسع في المدن الجديدة التي تحتاج إلى كثير من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية كما يتم التوسع في الطرق ووسائل المواصلات وبناء المساكن والمصانع وتوفير السلع اللازمة لاحتياجات السكان سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع معمرة أو خدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة أيضا في

التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الذي يؤثر على الطلب الاستهلاكي الذي يشجع على التوسع في الاستثمار وقد يحدث العكس عند انخفاض معدل الزيادة السكانية مما يؤثر على الإنفاق الاستثماري بالنقص أو الثبات عند حجم معين.

الفرع السابع: تراكم رأس المال

إن زيادة رؤوس الأموال المتراكمة في صناعة ما يؤدي إلى عدم إقبال قطاع الأعمال على زيادة الاستثمار في هذه الصناعة بسبب توقع انخفاض العائد، إذ أنه يميل عادة العائد المتوقع من الاستثمار إلى التناقص بزيادة الاستثمار حيث تحصل الاستثمارات الأولى على أكبر عائد ثم يتناقص العائد مع الاستثمارات الثانية، وهذا يقلل الحافز على الاستثمار، ويحدث العكس عندما ينخفض تراكم رأس المال، إذ تقبل المشروعات على الاستثمار نظرا لارتفاع العائد نسبيا عن غيره في المشروعات ذات التراكم الأكبر في رأس المال، وهذا لا يعني أن فرص الاستثمار في الدول المتقدمة تضعف بمرور الوقت، إذ إن وجود الاستثمارات المتراكمة في صناعة ما يدفع إلى وجود صناعات أخرى، لأن ذلك يعتمد على التسهيلات التي تقدمها الصناعات التي تتمتع بحجم كبير من تراكم رأس المال، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي يدفع إلى مجالات عديدة وجديدة للاستثمار.

الفرع الثامن: المنفعة القصوى

كمية الإنتاج التي يمكن إنتاجها بحجم (Capacity) يقصد بالطاقة معين من رأس المال، فعندما تستخدم الأرض أو المعدات والآلات المختلفة خلال الزمن الطبيعي المحدد للاستخدام فإننا نحصل في المتوسط على الإنتاج المرجو خلال هذه الفترة، وهذه الفترة الزمنية الطبيعية قد تتغير بتقليل ساعات العمل الأسبوعية وزيادة ساعات الراحة، إلا أن هذا الوقت الطبيعي للإنتاج هو

الذي يحقق المنفعة القصوى. فإذا كانت الأرض والمعدات غير مستخدمة بكامل طاقاتها الإنتاجيـــة فهذا يعني أن عمليات الإنتاج غير مشغلة بالكامل أي أقل من 100 %من طاقتها، أي توجد بعض الآلات غير مستخدمة أو معطلة لأيام أو أسابيع أو حتى لعدد من الساعات خلال وقت العمل وتحت هذه الظروف فإن المؤسسات الإنتاجية لا ترغب في التوسع في الاستثمار الجديد بسبب وجود جزء من طاقتها الإنتاجية معطلة أي غير مستغلة بالكامل.

لكن إذا كانت المؤسسات الإنتاجية تعمل بالطاقة القصوى أي تستخدم إمكانياتها في حدود 94% أو % 95 فهذا معناه أنها تعمل بكامل طاقتها ففي ظل العمل المكثف هذا يحدث تعطل لـــلآلات بشكل متكرر مما يؤدي إلى خسارة أكبر في الإنتاج عن ما إذا كانت هذه المؤسسات تعمل أقل من طاقاتها الإنتاجية. ويسبب ذلك زيادة في تكاليف الإنتاج بسبب الخسائر الناتجة عن تعطيل الآلات بالإضافة إلى أنه في وقت الذروة تبحث الأسواق عن السلع ويقبل رجال الأعمال على التوسع في الاستثمار. وفي وقت الكساد فإن الرغبة في زيادة الإنتاج تقل وبالتالي لا تكون أي رغبة في زيادة الاستثمار.

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار المحلي ، أهدافه و مخاطره

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهمية الاستثمار المحلي و أهدافه، و لأهم المخـــاطر التـــي تواجهه.

المطلب الأول: اهمية الاستثمارات المحلية

الفرع الأول: من الناحية الاقتصادية

يعد الاستثمار الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي، والوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق الاهـــداف التنموية للمجتمع، لان زيادة حجم الاستثمارات يؤدي الى زيادة مستوى الانتاج وفي نفس الوقت زيادة مستوى دخل الافراد، مما يحفزهم على الاستهلاك، وبالتالي تشغيل قوة طلب جديـــدة فـــي السوق الامر الذي دفع المؤسسات الى زيادة استثماراتها وتوسعاتها لمواجهة هذا الطلب، وهذا ما يؤدي الى تفعيل المنافسة الجادة بين المؤسسات، وبالتالي تحسين المنتجات من الناحيـــة الكيفيـــة وكذلك الكمية، لتصبح قادرة على فرض نفسها ليس فقط على الساحة المحلية وإنما البحث علـــى امكانيات للتصدير و الانفتاح على اسواق جديدة على مستوى الاقليم والدولة على حد سواء.

الفرع الثاني: من الناحية السياسية

من اهم نتائج زيادة حجم الاستثمارات بالنسبة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتعـــزز معـــه الاستهلاك الاقتصادي الذي يؤثر بصورة مباشرة على استهلاك القرار السياسي لها، وعليه فـــان الاستثمارات الخاصة المحلية منها تعتبر وسيلة للتقليص من حجم التبعيـــة الاقتصـــادية للـــدول الاخرى، مما يجعلها بمعزل عن كل ضغط او تقييد لحريتهـــا ومـــن ناحيـــة اخـــرى، تعتبـــر

الاستثمارات العمومية خاصة احدى الوسائل التي يمكن للدولة ان تطبق من خلالها سياساتها مثل دعم الطبقة الضعيفة داخل المجتمع، او تفصيل قطاع معين، مما يكون نمو متوازن لكل قطاعات الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: من الناحية الاجتماعية

إن تنامي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي الحد من مستويات البطالة، وهذا ما يمكن الأفراد من مدا خيل جديدة يستطيعون تلبية حاجاتهم الاستهلاكية المختلفة، وكنتيجة لذلك يتحسن المستوى المعيشي للأفراد وتتحقق الرفاهية المنشودة[1].

المطلب الثاني: أهداف الاستثمارات المحلية

الفرع الأول: اهداف الاستثمار الخاص

تشير النظرية الاقتصادية الى ان الهدف الرئيسي من انشاء مشروع خاص هو تحقيق اقصى ربح ممكن، وهو يمثل الهدف المنتظر من انجاز هذا المشروع في حد ذاته، وبإمكانياته الخاصة، وفي فترة زمنية معطاة، وقد يخطط للربح وتعظيمه في الاجل القصير لكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح في المدى الطويل.

وإذا كان هدف تحقيق اقصى ربح هو الهدف المسيطر في هذه الانواع من المشروعات، الا ان هناك اهداف اخرى يتم السعي لتحقيقها الى جانب ذلك، مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وتعظيم الارادات او الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز التنافسي في السوق، وكذا تحقيق

[1] فايدي كمال، مرجع سابق، ص 85.

اكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب اسواق خارجية لتعظيم الصادرات، وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الاعمال اضافة الى سعي المشروعات الخاصة الى تحقيق اهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الاقتصاد الوطني الذي تعمل في اطاره[1].

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار العام

يمثل الغاية العليا التي يطمح المشروع للوصول اليها، ومنن مميزات هذا الهدف تجاوزه للإمكانيات المتوفرة لفترة قصيرة للمشروع، وهذا يعني ان هدف التنمية يجب تحقيقه في قطاع معين عن طريق سلسلة من الانشطة المترابطة والمتكاملة فيما بينها والخاضعة لتسيير موحد خلال فترة زمنية محددة (برنامج استثماري)، و يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة عندئذ هو تحقيق الاهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع، غيران هذا الهدف ليس الوحيد للمشروعات العامة، بل هناك اهداف اخرى باشر في مقدمتها تحقيق الربح اذ تطلب نشاط المشروع ذلك، بما تقتضيه مستلزمات البقاء والمنافسة، بالإضافة الى مجموعة الاهداف الاقتصادية المالية والإستراتيجية والاجتماعية الاخرى[2].

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم و أهمية مخاطر الاستثمار

ترتبط مخاطر الاستثمار بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، و قد تشمل رأس المال إضافة إلى العوائد، فإذا كان العائد المحقق

[1] سلامة محمود، دراسات الجدوى و التقييم المشروعات الصناعية، مصر، مكتبة غريب، 1992، ص 07.

[2] فايدي كمال، مرجع سابق، ص 86.

يساوي إلى العائد المتوقع فان المخاطرة تساوي الصفر. كما أن مخاطر الاستثمار تعبر " **عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها، و لذلك كلما زادت درجة الانحراف ارتفعت مخاطر الاستثمار** " [1].

و ترتبط مخاطر الاستثمار، برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة و مؤكدة، من خلال التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها مستقبلا و هذا يتطلب دراسة هذه المخاطر كالآتي:

1- تتوفر بعض المشروعات الاستثمارات التي توصف بأنها استثمارات آمنة، و لكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا أو متوسطا.

2- يفضل بعض المستثمرين المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة التي تصاحبها أقل درجة من المخاطر، و تحقق عائدا اقتصاديا محدودا، بينما يفضل البعض الآخر المشروعات التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا، و يصاحبها درجة عالية من المخاطر.

3- يساعد تصنيف المشروعات الاستثمارية، وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها و التي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع منها، على القيام بما يلي:

- اختيار المشروع الاستثماري، الذي يحقق عائدا اقتصاديا يتلائم مع رغبة المستثمر و قدرته على تجنب أو قبول المخاطر.

- تحديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر، و يجب تجنها إذا كانت تهدد كيانه المالي و بقائه في مجال الأعمال.

---

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و قياس مخاطر الاستثمار، مصر كلية التجارة جامعة القاهرة، ص 199.

– القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل، عند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية آخذين في الاعتبار تقدير المتغيرات المحتملة الحدوث.

– تقدير نوع و طبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري، و التي يمكن تصنيفها إلى:

* مخاطر الأعمال و هي مرتبطة بالنشاط الإنتاجي وفقا لحالة العرض و الطلب على منتجات المشروع.

* المخاطر المالية و التي ترتبط بالنشاط و بقدرة المستثمر على توفير الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة، لتنفيذ المشروع بتكلفة أقل من معدل العائد على الأموال المستثمرة، أخذين في الاعتبار قوى العرض و الطلب في السوق المالي.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار

عموما فإن مخاطر الاستثمار تنقسم إلى قسمين [1]:

1– مخاطر نظامية: و هي التي تتأثر بنظام السوق، التعامل، العوامل الطبيعية و السياسية و لذلك فان هذه المخاطر، لا تتحدد بنوع معين، و إنما قادرة على أن تمس كل مجالات و قطاعات الاستثمار.

2– مخاطر غير نظامية: و هي التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الآخر مثل، أسعار الفائدة، تدهور قيمة العملة و على ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] منصوري الزين،" آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة2006.نسخة إلكترونية.

- **مخاطر العمل:** و هي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة و بالتالي يفشل العمل المنجز.

- **مخاطر السوق:** و تكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار و الضمانات العائدة لها و المنافسة.

- **مخاطر السعر:** و تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة، إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك و خسارة فائدة مرتفعة إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** و هي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية، و كذلك الخسارة في سعر صرف العملات.

- **المخاطر المالية:** و هي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

- **المخاطر الاجتماعية:** و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعار أدوات الاستثمار، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم و المصادرة أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الإنتاج.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمارات المحلية بالبرامج التنموية

سنحاول فى مبحثنا هذا تبيان أهم السياسات التنموية التى لها فعالية على الاستثمار، ابتـــداءا من سياسة النفاق العام ثم سياسة الايرادات العامة، و السياسة النقدية، و أخيرا سياسة الاستثمار.

المطلب الأول: سياسة الانفاق العام و الاستثمار المحلي

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التـــي تـــؤثر علـــى الاســـتثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، من خلال قيام الدولة بتمويل الهياكل و البنى التي من شأنها أن تهيئ الأرضية و المناخ المناسبين لهذه الاستثمارات التي يعجز القطاع الخاص القيـــام بهـــا لارتفـــاع تكاليفها، خاصة في ضل الاقتصاد المبني على المعرفة و المنافسة و كذا حريـــة انتقـــال رؤوس الأموال.

و تتمثل مجالات الإنفاق في:

-الإنفاق على البحث و التطوير.

-تحويل الديون إلى استثمارات.

-الإنفاق على البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات).

-تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

الفرع الأول: الإنفاق على البحث و التطوير

إن التطور الحاصل في وسائل الإنتاج و نوعيته دفع العديد من الدول إلى ضرورة اللجوء

إلى الإبداع و الابتكار، من أجل توفير الإمكانيات البشرية و المادية المتطورة للاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية و هذا لزيادة فعاليتها[1].

من هذا المنطلق تزايد دور الدول في تسيير العلاقات القائمة بين التكنولوجيا و الاستثمار، من خلال تمويل التكنولوجيا التي تعتبر من العوامل المعاصرة للنمو الاقتصادي.

1-نظرية النمو الجديدة في شكلها المبسط

طرحت هذه النظرية من قبل الاقتصادي "رومر" "ROMER" و التي تربط النمو الاقتصادي بالتكنولوجيا مباشرة:

y :المستوى الناتج المحلي الإجمالي Y= A.K..... (1)

Δy: النمو الناتج المحلي الإجمالي باشتقاق العلاقة (1) نجد

A: المستوى التكنولوجي Δ y/y

=ΔA/A+Δ K/K..... (2)

ΔA: النمو التكنولوجي و لدينا:

K: رأس المال ΔK =S.Y..... (3)

ΔK : نمو رأس المال و بتعويض العلاقة (1) في (3) نجد:

[1] محمد مراياتي، قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا و توظيفها في الوطن العربي[على الخط] ، تاريخ الاطلاع يوم 15-11-2013
www.arabschoul.org.sy/célébration/D.Mohamed%20mrayati

S نسبة الادخار ΔK

+S.A.K.....(4)

و بتعويض العلاقة (4) في العلاقة (2)

نجد:

$$\Delta y/y = \Delta A/A + S.A$$

و بالتالي:

النمو = التغيير التكنولوجي + تعميق رأس المال

وعليه من خلال العلاقة الأخيرة يتبين أن معدل النمو الاقتصادي Δ y/y يعتمد على معدل النمو التكنولوجي ΔA/A من جهة و على المستوى التكنولوجي A من جهة أخرى إضافة لاعتماده على مستوى الادخار[1].

فأصبح من الضروري الاهتمام بالمستوى التكنولوجي من خلال زيادة التمويل أو الإنفاق على البحث و التطوير عبر مراكز البحث العلمي للجامعات و مراكز البحوث العامة و الخاصة[2]

2-مقارنة الإنفاق على البحث و التطوير لبعض الدول: من شروط انتشار التكنولوجيا، زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، خاصة في المجالات التي تساهم في زيادة فعالية الاستثمار هذا ما سعت إليه العديد من الدول، والجدول الموالي يوضح هذا:

[1] محمد مراياتي، مرجع سابق، ص 03.

[2] سالم عبد الغني، الاقتصاد الرقمي بالعالم العربي، [على الخط] ،تاريخ الاطلاع يوم 10-12-2013، ص 25.
www.US.moheet.com/asp/show_F2.ASP?do=1111547.htm

جدول رقم 01: نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول

الوحدة : %

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
و.م.الأمريكية	2.43	2.50	2.75	03	3.02	3
اليابان	1.54	1.75	2.02	2.75	2.84	2.96
ألمانيا	1.05	1.45	1.98	2.01	2	2.47
تونس	0.43	0.45	0.53	0.61	0.75	1
مصر	0.478	0.63	0.68	0.99	1	-
المغرب	0.3	0.71	0.7	0.8	0.92	1

المصدر : قويدرى كمال، مرجع سابق، ص 114.

من خلال الجدول يتضح جليا الاهتمام الكبير بالبحث و التطوير من قبل الدول المتطورة، حيث وصلت نسبة الإنفاق إلى 03% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004، و ما يقارب 03% في كل من اليابان و ألمانيا، أما الدول العربية فرغم زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، فما يزال ضعيفا بالمقارنة مع الدول المتقدمة فهو لم يتجاوز نسبة 01% من الناتج المحلي الإجمالي.

و يرجع هذا إلى المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، و المتعلقة بنقص الموارد المتاحة للبحث و التطوير، و كذلك حداثة القدرات التكنولوجية المتراكمة، مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.

3-علاقة الإنفاق على البحث و التطوير بالاستثمار: تكمن علاقة الإنفاق على البحث و التطوير بالاستثمار في أن نمو المستوى التكنولوجي عن طريق زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، يؤدي إلى زيادة فعالية الاستثمارات، و بالتالي تعاظم النمو الاقتصادي و زيادة اليد العاملة المؤهلة و التقنية ، كما تدعم العديد من الدراسات هذه النتائج الهامة، و منها دراسات قام بها خبراء في الإتحاد الأوروبي، أن هناك انخفاض في النسبة المئوية لمعدل البطالة في المناطق الأوروبية التي يزيد فيها الإنفاق على البحث و التطوير في القطاع الخاص[1].

فالاقتصاديات التي تملك مستوى تكنولوجي عاليا، يجذب رؤوس الأموال، و تجذب المستثمرين و العكس صحيح، و هذا هو الواقع العالمي حاليا، كما تخلص من هذا إلى نتيجة مهمة تفسر هجرة رأس المال العربي (أكثر من 1300 بليون دولار حسب بعض التقديرات) إذ أن الإخفاق في توطين التكنولوجيا يؤدي إلى طرد عاملين أساسيين من عوامل النمو الاقتصادي الحديث، هما رأس المال الفيزيائي و رأس المال البشري[2].

الفرع الثاني: تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات

وتعتبر من بين سياسات الإنفاق التي تستعملها الدول المدينة للتخفيف من مديونيتها الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية.

و في ظل تفاقم حدة المديونية و العجز على سدادها عند وصول أجل استحقاقه، اضطرت هذه الدول إلى جدولة ديونها، إلا أن هذه الأخيرة خدمت مصلحة الدائنين (الدول المتقدمة، المؤسسات و الشركات الدولية) أكثر مما خدمت مصلحة البلدان المدينة، و ذلك لما

[1] محمد مراياتي، مرجع سابق، ص 02.
[2] سالم عبد الغني، مرجع سابق، ص 120.

ترتب عنها من تنامي حجم المديونية، ووضع الشروط القاسية. الأمر الذي دفع بعض الدول إلى التخلي عن إمكانية اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، و اعتمدت إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق إيجاد بدائل أخرى، و منها تحويل الديون إلى استثمارات.

كما يجب توضيح الهدف من تحويل الديون لأجل معرفة ما إذا كانت هذه التقنية تهدف إلى إنعاش و إعادة دفع الاستثمارات أو الخوصصة، و الطرق التي قد يساهم من خلال هذا التحويل في زيادة الصادرات الوطنية[1].

الفرع الثالث: الإنفاق على البنية التحتية

إن توفير البنية الاقتصادية يعتبر مهما من حيث خلق الطلب و تحفيز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي على الاستثمار، إذ أن توفير وسائل المواصلات و الاتصالات تعتبر من ايجابيات المناخ الملائم للاستثمار في المؤسسات بكافة أحجامها، صغيرة و متوسطة و كبيرة، فقد أصبح من الضروري توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق و الشوارع و محطات الإرسال الإذاعي، و المطارات و الموانئ و المرافئ و شبكة الكهرباء ومياه الشرب و الري[2].

فقد كانت الدول النامية في الأربعينيات و الخمسينات و التسعينات من هذا القرن تفتقر إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية، فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول جاهزا لتلبية تلك الحاجيات الكثيرة، نظرا لارتفاع كلفتها و انخفاض مردودها المباشر، و طول فترة استعادة رأس المال فيها، و كذلك عجزت هذه الدول على تمويل هذه المشاريع، فضاع كل ما تحققه التنمية

[1] محي محمد مسعد، الاقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الحادي و العشرون، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث مصر، 2000، ص 143.

[2] الموسوي ضياء مجيد، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص 138.

الاقتصادية العربية من مشاريع البنية التحتية، وسط الزيادات السكانية الهائلة التي تمت خلال هذه الفترة، فكانت من بين الأساليب التي حالت دون القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في هذه الدول.

و يعتبر إصلاح و تقوية البنية الأساسية أمرا شديد الأهمية لاستقطاب الاستثمارات، و مدى توفير الطاقة و الاتصالات و الطرق المرصوفة، و إنجاز الموانئ و المطارات، كما أن سهولة الوصول إلى الماء النقي ووسائل الانتقال إلى أمكنة العمل، و الكهرباء، كل هذه تنشأ عنها مكاسب محسوسة و ملموسة، و تشجع المستثمر المحلي و الأجنبي للقيام بمشاريعه الاستثمارية، و تبين الدراسة الحديثة للبنك الدولي أن مسألة توفير التمويل للمشاريع البنية التحتية تأتي من ضمن محفزات المستثمر الأجنبي[1].

و تجدر الإشارة أن الإنفاق على إنشاء الطرق و تعبيدها و كذا إنشاء الموانئ و المطارات من شأنه أن يزيد من فعالية قطاع النقل في الاقتصاد، باعتبار أن قطاع النقل ذو أولوية، حيث يشكل بعناصره المختلفة من سكك حديدية، الطرق البرية، الموانئ، المطارات، أساسا جوهريا في أحداث التقدم إذ لا يمكن إحداث تقدم دون هذا المكون الهام، و لامجال لنمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي دون وجود و وسائط نقل فعالة، و ليس بخاف أن العامل الرئيسي للإنتاج لا يتوفر بسهولة دون توفر تقنيات نقل متقدمة تجعل من اليسير نقل عناصر الإنتاج إلى و من مراكز الإنتاج.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص140.

الفرع الرابع: تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

إن تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية تعتبر من بين سياسات الإنفاق التي اتبعتها العديد من الدول، قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و هذا لتخفيض تكلفة الاقتراض على المستثمرين، و باعتبار أن أغلب الدول اتبعت سياسة تحرير النظام المصرفي و إدماج القطاع الخاص في هذا الميدان، فإن الفارق ما بين أسعار الفائدة الحقيقية و أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستثمارية تتحملها الدولة و تقوم بتسديدها لصالح البنوك التي قامت بعملية الإقراض[1]، و بالتالي فهي تكلفة تتحملها خزينة الدولة.

تؤثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الاقتصاد برمته عن طريق دورها في تمويل مشاريع القطاع الخاص فعندما تنخفض معدلاتها تهبط كلفة الحصول على القروض فترتفع المقدرة الإنتاجية للمشاريع و يزداد الاستهلاك و تتراجع البطالة و تتحسن معدلات النمو، لذلك ترتكز السياسات الاقتصادية الحديثة في البلدان النامية و الصناعية على تقليص أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: سياسة الايرادات العامة و الاستثمار المحلي

إن إتباع سياسة الإيرادات كأداة للتأثير على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي يستدعي وجوبا وجود أسلوب عام موضوع على درجة عالية من الدراسة من كل الجوانب، خاصة وانه يعتمد أساسا على مبدأ التنازل الجزئي للإيرادات، قصد تشجيع و دفع وتيرة هذه الاستثمارات ويتمثل هذا التنازل أساسا في التنازل على الإيرادات الجبائية باستخدام سياسة التحفيز الجبائي.

[1] حمود بن سنجور، خفض سعر الفائدة على القروض الشخصية، [على الخط]، تاريخ الاطلاع يوم 2014-01-12
WWW.ALLWATAN.com/GRAPHICS/2003/10oct/18.10/dailyhtml/economy

الفرع الأول: مفهوم سياسة التحفيز الجبائي

تلجأ معظم الدول إلى سياسة التحفيز الجبائي قصد التأثير على الاستثمار، من خلال سلسلة من الإعفاءات و التسهيلات الضريبية و ذلك مقابل الالتزام بتنظيم الاستثمارات و توجيهها، وفق ما يتماشى مع الأهداف المسطرة.

1- تعريف التحفيز الجبائي: تعددت التعاريف المتعلقة بالتحفيز الجبائي و اختلفت مصطلحاته عند المفكرين الاقتصاديين، فمنهم ما يسميه **"التحفيز الجبائي"** و البعض الآخر يسميه **"الحث الجبائي"** من بين هذه التعريفات:

1-1- التعريف الأول: عرفها الأستاذ "قنديل" بأنها « **عبارة على إعانات مالية غير مباشرة (ليس تسبيق نقدي) ذات صيغة ضريبية تقوم بها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين و توجه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية و الاجتماعية**»[1].

من خلال التعريف يتضح أن التحفيز الجبائي يتمثل أساسا في التحفيز الضريبي.

1-2- التعريف الثاني: عرفتها "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" بأنها « **أسلوب تأخذه الدولة، تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة و ذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة و زيادة**

[1] معزوز نشيدة، التحفيزات الجبائية و دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير البليدة،الجزائر، 2004، ص 40.

معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة و ذلك بزيادة و تشجيع الاستثمارات التي تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج»[1].

1-3- التعريف الثالث: عرفها الأستاذ "رفعت المحجوب" بأنها « **أداة من أدوات السياسة الضريبية، تستخدمها الدولة للتأثير على الاستثمارات، قصد توجيهها الوجهة التي تتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة، سواءا بإعفائها من الضريبة أو التخفيض من سعرها** »[2].

و قد أطلق عليها الأستاذ "رفعت المحجوب" اسم **"الضريبة الحافزة"**.

1-4- التعريف الرابع: تعرف أيضا بأنها « **التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس»**[3].

ومن خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن الحوافز الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة، و هي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة مع بعض الأعوان الاقتصاديين و الذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، و هي عادة تتمحور في طبيعة النشاط و مكان إقامته و الإطار القانوني للمستفيد، و لها عدة أشكال قصد استقطاب رؤوس الأموال الغير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا.

الفرع الثاني: خصائص التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخرج مجموعة من الخصائص:

---

[1] أحمد مصطفى فكري، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، [على الخط] ، تاريخ الاطلاع يوم 16-01-2014 www.MOF.gov.kw/caog-news11-3

[2] رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 273.

[3] معزوز نشيدة، مرجع سابق، ص 41.

1- إجراء اختياري: تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصادي حرية خيار الخضوع لهذه الشروط و المقاييس المحددة من طرف الدولة، و هذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.

2- إجراء هادف: إن الدولة بمنحها الحوافز الجبائية فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وفق السياسة الاقتصادية المتبعة، و من أجل الوصول إلى هذه الأهداف المستقبلية الغير أكيدة التحقيق، فمع وضع هذه التحفيزات لا بد من تدعيمها بدراسة وافية و شاملة حول العناصر التالية[1]:

- مراعاة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية المحيطة.
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز.
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توافرها في المستفيد من التحفيز.
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقلة.

3- إجراء له مقاييس: التحفيز إجراء خاص، وهو محكم و مدقق، موجه إلى فئة محددة من الأعوان في مناطق معينة و لمدة معينة.

و على هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس ، كمكان الإقامة و مدة الاستفادة من هذا التحفيز، فهذه المقاييس يحددها المشرع ، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا و من جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

---

[1] ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 177.

4- وجود الثنائية فائدة مقابل: إن الأعوان الاقتصادية يستفيدون من الحوافز الجبائية و لكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنى، أي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى و الأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة و هذا في سبيل الحصول على نتائج في المدى القريب و البعيد[1].

5- السلوك: التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان و كذلك تبحث الدولة بالتحريض الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم[2].

الفرع الثالث: أهداف التحفيز الجبائي

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تختلف من حيث طبيعتها:

1- الأهداف الاقتصادية: اقتصاديا، الحوافز الجبائية تهدف إلى:

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبئ الضريبي و من ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.

-دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات

[1] معزوز نشيدة، مرجع سابق، ص 42.
[2] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 178.

محليا، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها[1].

-تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.

-تخفيض تكلفة الاستثمار و من ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

شكل رقم07: آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا

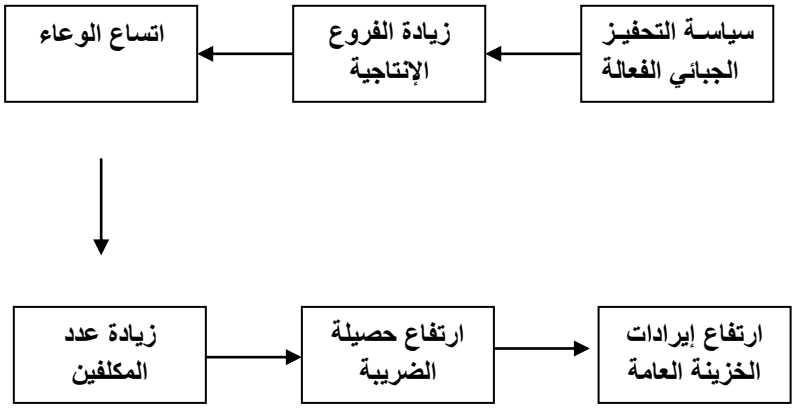

المصدر: قويدري كمال، مرجع سابق، ص 98.

يوضح هذا الشكل آلية عمل سياسة التحفيز الجبائي في زيادة موارد خزينة الدولة، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تنمية الاستثمار، ومن ثم إلى تنوع النشاط الاقتصادي و منه نمو الفروع الإنتاجية، و ينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، و بالتالي اتساع الوعاء الضريبي، و هذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة.

[1] يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، النظم الضريبية، القاهرة، الدار الجامعية مصر،2002، ص 60.

-المساهمة في امتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شـــغل جديـــدة، فالامتيـــازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكـــوين و إنشـــاء مؤسسات صغيرة أو فرعية و التي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها[1].

2- الأهداف الاجتماعية: اجتماعيا، الحوافز الجبائية تهدف إلى:

-تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجوهري الناتج عن تمركز المســـتثمرين في المدن الكبرى.

وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية، تحاول سياسة التحفيز الجبائي بلوغ الهدف الأساســـي و هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.

ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي هو الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها و مستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كـــل الطاقـــات الماديـــة و البشـــرية المتاحة ، وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية و اختياراتها الإيديولوجية[2].

الفرع الرابع : أشكال التحفيز الجبائي

تعددت الأنماط و الأشكال التي يتخذها التحريض أو التحفيز الجبائي عامة، ما دام أنه يقوم بتشجيع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على الاستثمار و توفير مناصب شغل جديدة، في هذا الإطار هناك ثلاث أشكال أكثر شيوعا للتحفيز الجبائي و هي:

---

[1] عشماوي شكري رجب و سعيد عبد العزيـــز عثمـــان، الـــنظم الضـــريبية، الإســـكندرية، مكتبـــة الإشـــعاع مصر، بدون سنة نشر، ص 75.

[2] قويدري كمال، مرجع سابق، ص99.

1- التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات: تخصص معظم الدول تحفيزات و تسهيلات جد مغرية تشجيعا للاستثمارات الإنتاجية وجلب رؤوس الأموال لتنمية ثرواتها، و تتمثل هذه التحفيزات في:

1-1- الإعفاءات الضريبية: ويقصد بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، و ذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و السياسية[1]. و نجد في بعض الكتب سمي الإعفاء الضريبي بالإجازة الضريبية:"تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات من بدأ حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، لذلك سميت بالإجازة الضريبية[2].

بينما الأستاذ "عبد الكريم صادق بركات" سمي الإعفاء الضريبي " **بالفراغ الضريبي**" و هو «**التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة ، و يختلف مداه حسب رأس مال المستثمر و المنطقة المرغوب الاستثمار فيها و نوع الصناعة و الأهمية المعطاة لها**».

إن سياسة الإعفاء خصصت لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط و المقاييس المحددة من طرف الدولة، كما أن هناك نوعين من الإعفاء، منها ما هو دائم أي يستمر طيلة حياة المشروع، و منها ما هو مؤقت أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع، ويمس هذا النوع

[1] طارق الحاج، المالية العامة، طبعةالأولى، الجزائر، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 88.
[2] دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية مصر، 2002، ص 249.

من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة و هي تتراوح ما بين 3 و 10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار، و هذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية:

- الإعفاء المؤقت الكلي: هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة.
- الإعفاء المؤقت الجزئي: هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة[1].

وتختلف قوة التحفيز الضريبي من تشريع ضريبي إلى آخر، بل من صناعة إلى أخرى داخل نفس التشريع، وفقا لاختلاف الظروف السائدة لكل دولة، فبعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لمشروعات معينة و البعض الآخر يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال كحد أدنى لمنح الإجازة.

ويكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة و غير ملائم في ظروف أخرى.

إن استعمال الإعفاءات الضريبية لقيت الكثير من الجدل، نظرا للمشاكل[2]التي تعترض جدوى هذا النوع من التحفيزات.

1-2- التخفيضات الضريبية: التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، و تلجأ معظم الدول لهذه التقنية من أجل تخفيف العبئ الضريبي و من ثم التأثير على قرار الاستثمار.

---

[1] بركات عبد الكريم صادق، لبطريق يونس أحمد، دراز حامد عبد المجيد، النظم الضريبية، الإسكندرية، الدار الجامعية مصر، 1986، ص 193.

[2] البطريق يونس أحمد و سعيد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 85-90.

إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، و قد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، و يكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناءا على السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة.

ونجد أن الأستاذ "عبد المجيد دراز" أطلق على التخفيضات الضريبية **"المعدلات التمييزية"**[1]. ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يربط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع أو مع نسبة ماتحققه من أهداف لخطة التنمية الاقتصادية.

فقد تعلق الدولة أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمارات، ثم تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية، متى حققت هذه المشروعات 60 % مثلا من المستهدف في الخطة، ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة.

ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق لإحدى السلع الصناعية، و ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، و أحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من أستراليا و مصر في هذا المجال.

---

[1] دراز حامد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 246.

1-3- نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن. نمط الإهتلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، فهو يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، و توفيق دفع الضريبة و يعتبر الاهتلاك المعجل[1](السريع) أحد أنماط الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، و توجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، و التي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية و هناك عدة طرق[2]للاهتلاك المعجل، و منها الطريقة السويدية للاهتلاك الحر و طريقة القسط المبدئي و كذلك الطريقة البلجيكية، الطريقة الأمريكية للاهتلاك الخماسي.

1-4- المعاملة الضريبية للأرباح و الخسائر: يعد الربح المحقق هو المصدر الأول للاستثمارات الجديدة، و لذا تعمل أغلب الدول على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمار و تنمية هذا المورد الذاتي، و قد لا يكون إعفاء هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي ، و لكنه أسلوب ذوا أهمية في مراحل تالية لهذه السياسة، و إن كان تطبيقه و مراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الإدارية[3].

و كذلك يعد ترحيل الأرباح إلى البلد الأصلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحوافز الجبائية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

---

[1]دراز حامد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 266.

[2]البطريق يونس أحمد و سعيد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص ص 201-202.

[3]عشماوي شكري رجب و سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 74.

وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الغرض الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بأنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة[1].

2- التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل: بسبب التطور التكنولوجي تقلص دور العنصر البشري في العملية الإنتاجية، و ينتج عنه تخفيض في مناصب الشغل، إلا أن هذا النوع من التحفيز الجبائي يعتبر إحدى الوسائل التي نستعمل للتخفيف من هذه الظاهرة، و يمكن تلخيص أشكاله فيما يلي:

2-1- التخفيض على أساس كل شخص مشتغل: وذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفضة من دخلها الخاضع للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدثه وفق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون و هذا من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها، و يكون هذا التخفيض محدد كل شخص مشتغل أو مبنية بقاعدة لسلم تتناسب طرديا مع عدد المناصب المستحدثة. وقد تمس هذه التخفيضات الرسم على الأجور و الذي هو على عاتق صاحب العمل، و بالتالي يكون لها الأثر البالغ في زيادة عروض العمل[2].

2-2- التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية: يتحدد معدل الاقتطاع لدخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال/ اليد العاملة، لهذا يتم رفع المعدل الضريبي

[1] عشماوي شكري رجب و سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 80.
[2] قويدري كمال، مرجع سابق، ص 102.

للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال و تخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية، كما تمنح تخفيضات الأرباح المعاد استثمارها لأنها تخلق مناصب شغل جديدة[1].

3- التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير: نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في الانتعاش الاقتصادي، لجأت الدول إلى جملة من التحفيزات من أجل تخفيف العبئ الضريبي على المصدرين، و توجيههم نحو الأنشطة المراد الاعتماد عليها، و في هذا الإطار نذكر:

3-1- الإمتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتوج و التي تكون عادة المنتجات المصنعة و ليس الموارد الأولية الخام، أو على أساس شكل المنتوج المصدر، أو شكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها[2]:

-التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء و هذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات الغير التقليدية.

-إن هذا التحفيز لا يكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين في أوطانهم الأصلية.

3-2- الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية: يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في

---

[1] بن جوزي محمد، الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998، ص 62.

[2] بن جوزي محمد، نفس المرجع، ص 61.

عملية إستراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، شريطة أن تـدخل مباشـرة فـي إنتـاج المنتجات و السلع التي تصدر، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بـدون جمركـة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصيرها مباشرة، و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة و إيجـاد مناصـب عمل و نقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير مـن دفع الضرائب و الرسوم الجمركية، و يعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحـرة مـن أهـم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

3-3- الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال: يعتبر إعفاء الصادرات من الضـرائب علـى رقـم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء المنتجات المصـدرة قـدرة علـى الانتشار في الأسواق الخارجية و القدرة على المنافسة و تكون هذه الإعفاءات جزئية أو كلية حسب التشريع الجبائي المطبق في البلد[1].

المطلب الثالث: السياسة النقدية و الاستثمار المحلي

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاتـه، حيـث أن هـذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمـان لنشـاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفيـة التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلـى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

[1] قويدري كمال، مرجع سابق، ص104.

وهذه الأدوات كثيرة منها[1]:

الفرع الأول: تأطير القروض

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كألا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة.

الفرع الثاني: التنظيم الانتقائي للقروض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا.

عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

الفرع الثالث: فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

---

[1] دراوسي مسعود، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004" ، أطروحة دكتوراه دولة فى العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005، ص ص 246-253.

الفرع الرابع: تغيير شروط الاحتياطي القانوني

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلا إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني .

الفرع الخامس: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

المطلب الرابع: سياسة الاستثمارات

تتجلى فعالية سياسة الاستثمار فيما يلى:

الفرع الأول: الأولوية في اختيار المشاريع

ويقوم صانع السياسة الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة و بالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للاقتصاد الوطني، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الإسناد إلى معايير الاستثمار الملائمة، و قد اتفق في هذا المجال على

أن معيار تعظيم القيمة المضافة، معيار مناسب لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية، و يتفق في ذلك مع الإشارة في بداية التحليل إلى أن الهدف الرئيسي لسياسات الاستثمار هو تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي و زيادة الاستثمار الوطني[1].

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي

وهنا صانعي السياسة الاستثمارية يعملون على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما[2] .

في المرحلة الأولى يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، و هذه الأنشطة تنقسم في كل الأحوال من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين هما:

- مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية و تنقسم بدورها إلى مجموعتين من الأنشطة و هي أنشطة الخدمات الإنتاجية، مثل النشاط السياحي و النقل والمواصلات والتجارة و غيرها، و مجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية، حيث تتضمن نشاط الخدمات الصحية، و الخدمات التعليمية و الخدمات الاجتماعية الأخرى.

-مجموعة الأنشطة السلعية مثل: النشاط الزراعي و الأنشطة الصناعية التحويلية، و الأنشطة الصناعية الإستراتجية و التعدينية و نشاط التشييد.

---

[1] قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الجزائر، دار هومة للطباعة، 2004، ص 399.

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مصر، دار السلام للطباعة و النشر، 2002، ص 120.

أما في المرحلة الثانية يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستساهم بها السياسة الاستثمارية، و بناءا على ذلك تتحدد توجيهات و حوافز و مزايا و أدوات سياسة الاستثمار، في إطار هذا المدخل من مداخيل تحليل سياسات الاستثمار.

الفرع الثالث: توزيع الاستثمار بين القطاع العام و الخاص

ويتجه صانع السياسة الاستثمارية في هذا المجال، باتخاذ التدابير و الإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزن أكبر للاستثمار، إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، و يحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل، اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاد قائم على الملكية العامة أو على الملكية الخاصة أو مختلط[1].

ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخوصصة وآليات السوق و بالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

والمهم في هذا المجال أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد الوطني لكل من القطاع الخاص و العام و التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، و في إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعيين، دون تحيز و بشكل موضوعي و يتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد و هيكلية و طبيعة القطاعات المكونة له و الأنشطة الغالبة عليه[2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق مصر، 1997، ص 401.

[2] Deepak.M et antu panini.M, Flux de capitaux privés et croissance, finance et développement, volume 38, N02, juin 2001, p 51.

الفرع الرابع: التوزيع على الأقاليم الاقتصادية

وتتم في هذا المجال، تحديد الخريطة الاستثمارية، طبقا لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجيه الاستثماري، فتستخدم الأدوات و التدابير و الإجراءات و الحوافز و المزايا و الضمانات التي تحقق ذلك، و قد يكون الهدف هو إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

الفرع الخامس : الاستثمار من أجل التصدير

وهنا يفاضل صانع السياسة الاستثمارية بين الإحلال محل الواردات و سياسة الاستثمار من أجل التصدير، دون الدخول في تفاصيل كل واحدة، فالأولى ذات توجه داخلي و تحل المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة و لا تشجع على المنافسة، بخلاف مساوؤها الأخرى، و الثانية ذات توجه خارجي، و تنتج منتجات من أجل التصدير، و تعظم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات و تشجع على المنافسة و التطوير في المنتجات و التكنولوجيا، و يتجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير[1].

الفرع السادس: إتباع الفن الإنتاجي

وهنا تتحدد الخريطة الاستثمارية و نمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج و أسعاره و مدى توافرها، و بالتالي يمكن أن نجد سياسة الاستثمار تتجه و تتحيز

[1] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 16.

بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشاريع كثيفة رأس المال، و هناك سياسة استثمارية تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشاريع كثيفة العمل.

الفرع السابع : إتباع مصادر التمويل

وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث ما إذا كانت المصادر الداخلية كافية من عدمه، و هل توجد مدخرات محلية متوفرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية أو لابد من الاستعانة بالمصادر الخارجية ، و تتوقف على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل و مدى توافره.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه مما سبق ان الاستثمار يعد الوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق الأهداف التنموية، لان زيادة حجم الاستثمارات يؤدي الى زيادة مستوي الانتاج .و هذا جراء السياسات التنموية التى يؤدي الانفاق على البحث و التطوير الى زيادة فعالية الاستثمارات بالإضافة لتوفير البنية الاقتصادية التى تعتبر مهمة من حيث خلق الطلب و تحفيز القطاع الخاص المحلى على الاستثمار، و تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية الذي يؤدي بدوره بتخفيض تكلفة الاقتراض على المستثمرين و بالتالى تشجيع الاستثمارات خاصة المحلية منها.

ويؤدي التنازل على الايرادات الجبائية باستخدام التحفيز الجبائي بتشجيع و دفع وتيرة الاستثمارات، و باستخدام الادوات الكيفية للسياسة النقدية قد يؤثر على كيفية استخدام الائتمان و توجيهه بين القطاعات الاقتصادية و بالتالى لها فعالية كبيرة على الاستثمار.

و بالتنسيق مع سياسة الاستثمار التى تعمل على الأولوية فى اختيار المشاريع الاستثمارية و توزيعها القطاعى و الاقليمى و هذا لتفعيل الاستثمار من أجل التصدير.

و هنا نتساءل كيف ساهمت السياسات التنموية فى تفعيل الاستثمارات المحلية الجزائرية فى ضل البرامج التنموية التى تبنتها الجزائر منذ 2001؟

الفصل

الثالث

الفصل الثالث: أبعاد تطبيق البرامج التنموية على و اقع الاستثمار في الجزائر

تمهيد

في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة للارتفاع الذي سجله سعر النفط بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة، فقد تبنت الجزائر برامج تنموية ترتكز على سياسة مالية توسعية، وذلك انطلاقا من محصلة أفكار النظرية الكينزية التي تؤكد على مبدأ أن الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الانفاق العام الذي يمثل الطلب الحكومي فهو أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة من جانب العرض بشكل أكبر، تزيد من الناتج الوطني ومنه زيادة حصيلة الاستثمارات المحلية.

وبالتالي فقد باشرت السلطات الجزائرية في تعميق الإصلاحات الاقتصادية بمبادرة محلية من خلال تنفيذ سياسات تنموية منذ سنة 2001 ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكذلك برنامج دعم النمو(2005-2009)، والبرنامج التنموي الخماسي (2010-2014). وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة والهدف من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني.

إن هذه الاستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على تفعيل الاستثمار المحلي خاصة الخاص منه، وانعكاساتها على الاندماج القطاعي والتكامل بين الفروع والأنشطة

الاقتصادية، وبالتالي مدى مساهمتها في تصحيح الاختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي بقطاعاتـــه الإنتاجية، وفي قطاع التجارة الخارجية، وكذا تلك الاختلالات في تركيب الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاتها.

و لتبيان هذه المساهمة نقوم بتحليل واقع البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مع التطرق لواقع الاستثمار في ظل السياسات التنموية المصاحبة للبرامج التنموية خلال هذه الفترة و في الأخير فعاليتها على الاستثمارات المحلية الجزائرية و آفاقها لترقية الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التطرق لواقع الاستثمار في الجزائر، من خلال السياسة الاستثمارية و مختلف السياسات التنموية المحفزة للاستثمار في الجزائر، و في الاخير سنتناول أهم معوقات الاستثمار.

المطلب الأول: سياسة الاستثمار في الجزائر

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقاربة جديدة للاستثمار، بهدف توفير جو ملائم للاستثمارات المحلية وهذا بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي أصدرت عام 2001 و2006، وكذا بعد أنشاء هيئات لدعم الاستثمارات المحلية والتي ندرجها فيما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

لقد أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 مارس 1996، و قد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا في المؤسسات المصغرة وإن كان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بالمهام التالية[1]:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، المؤرخة في 09-09-1996.

– تدعيم و تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستشـــارية خاصة المصغرة.

– وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشـــريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم بواسطـــة ANSEJ.

– تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب بواسطة قـــروض بدون فائدة.

– تستفيد بصفة استثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجية جديدة أو ذات قيمة عالية من عـــلاوة خاصة لا تتجاوز 10 % من تكلفة المشروع و قد طبقت الوكالة ثلاث صيغ من التمويل لـــدعم إنشاء المؤسسات خاصة المصغرة:

– التمويل الذاتي: ساهم به المستثمر بالكامل و يلجأ إلى الوكالة من أجـــل الحصـــــول علـــــى المزايـــا الضريبية.

– التمويل الثنائي: ساهم المستثمر بجزء من تكلفة المشروع و تتحمل الوكالة الجزء الباقي فـــي شكـــل قروض طويلة الأجل بدون فائدة.

– التمويل الثلاثي: يساهم كل من المستثمر و الوكالة و البنك في تكلفـــة المشـــــروع بنســـــب مختلفـــة.

و قد كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة علـــى إنشـــاء العديـــد مـــن المؤسســـات خاصـــة المصغرة في وقت كانت تعاني الجزائـــر مـــن ركـــود اقتصـــادي، إلا أنهـــا تميـــزت ببطـــئ الإجراءات الإدارية، و عـــدم متابعـــــة فتـــرات التجســـيد و التشـــغيل للمشـــاريع، ممـــا أدى

إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين، كما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي استطاعت تحقيقه هذه الوكالة.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار (ANDI)

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و بموجبه حدد مبادئ و أساليب تشجيع الاستثمار في الجزائر وفق مبدأ التعامل بنفس الأسلوب مع المستثمر المحلي و الأجنبي، و قد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار APSI لسنة 1993، التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات، و انطلاق نشاطها في مارس 1995، و تسعى الوكالة إلى القيام بالمهام التالية[1]:

- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.

- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، و التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

[1] المادة رقم 06، من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001.

كل هذه المهام هدفها ترقية و تطوير الاستثمار الخاص، و تشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة. خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات و المقدرة ب 30 يوما. و التي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة APSIالسابقة.

الفرع الثالث: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداءا من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي مكلفة بـ[1]:

- تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها.
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا لتطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة، فهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

[1] قويدرى كمال، مرجع سابق، ص 163.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و تعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و بسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة و هذا في إطار:

- إنجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.

- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الخامس: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)

في إطار تشجيع دور الاستثمار الخاص في عملية التصدير، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996، مهامه الأساسية تتمثل في[1]:

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.

- تنشيط برامج دعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذا رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية.

- إنشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، و القيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية.

---

[1] منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000.

الفرع السادس: لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)

أنشئت سنة 1994، و هي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المؤسسات و تقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع[1].ومن مهامه أيضا متابعة اقمة المشاريع الاستثمارية و تقييمها، و متابعة انجاز المشاريع الاستثمارية الجارية و معاينة بدء النشاط الاستثماري، و تحديد استراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية.

الفرع السابع: صناديق الدعم

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة و ضمن قطاعات و أنشطة متعددة، و من بين أشكال الدعم نجد صناديق الدعم و التي من بينها:

1- صندوق ترقية التنافسية الصناعية: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2001، الأموال الموضوعة تحت تصرف الصندوق تقدر ب 04 مليار دج، 02 مليار منها مخصصة لتأهيل المؤسسات، فيما يخص الباقي لإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية.

2- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، الأموال الموضوعة تحت تصرف الصندوق مصدرها الأساسي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقريري: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

الضرائب المفروضة على النشاطات الملوثة و التي تضر بالمحيط، و قد وصل مجموع الأموال التي تم تحصيل عليها من هذا المصدر 800 مليون دج إلى غاية 2003.

3- صندوق تطوير مناطق الجنوب: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مهمته الرئيسية منح امتيازات للمستثمرين في المناطق الجنوبية للوطن، و التي تخص 23 ولاية.

بالإضافة إلى الصناديق السابقة نجد بعض الصناديق التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتعلقة بتطوير الاستثمار و منها:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحة.
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد و تربية المائيات.
- صندوق دعم الاستثمارات.
- صندوق الشراكة
- صندوق الهضاب العليا.

إلا أنه قد وجهت عدة انتقادات حول هذه الصناديق من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين و هذا راجع لسوء التسيير لهذه الصناديق و صعوبة مراقبتها من طرف الدولة لان عدد هذه الصناديق كثير جدا. و عليه فان إنشاء كل هذه الهيئات لدعم إنشاء و تطوير الاستثمار الخاص، يبين مدى الاهتمام الذي أصبحت تتمتع به هذه الاستثمارات ضمن السياسة

الاقتصادية للجزائر مع بداية التسعينـــات، ممـــا يعني بداية مرحلة جديدة للنهوض بالاقتصـــاد الوطني و الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي عن طريق تجنيد كافة الطاقات المتاحة لتوفير الجو الملائم للاستثمار المحلي خارج قطـــاع المحروقات.

المطلب الثاني: السياسات التنموية المحفزة للاستثمار في الجزائر

تلعب السياسات التنموية المتطرق لها سابقا دورا هاما و مهم في تحفيز الاستثمار في الجزائر و نجلها كما يلي:

الفرع الأول: سياسة الإنفاق خلال الفترة 2000 – 2011

إن النفقات العامة في الجزائر ارتبطت ومنذ الاستقلال بالجباية البترولية فكلما ارتفع سعر البترول زادت الجباية البترولية ومنه تزويد نفقات الدولة بالتبعية، ويحدث العكس في حال تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية. ومن ناحية أخرى فإن زيادة مداخيل الدولة الجزائرية من النفط منذ بداية الألفية الجديدة قد جعل الجزائر تسطر برنامج الإنعاش الاقتصادي.

1- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 – 2011

سجل في هذه المرحلة زيادة مداخيل الدولة جراء ارتفاع أسعار النفط، إلا أن مسألة ترشـــيد الإنفاق وعدم تبذير المال العام كان من أولويات الدولة خلال هذه الفترة إلـــى جانـــب طرقـــات الجانب الاجتماعي، والجدول الموالي يبين تطور الإنفاق العام خلال هذه الفترة:

جـــــدول رقـــــم02: تطـــــور الانفـــــاق العـــــام فـــــى الجزائـــــر 2000-2011
الوحدة: مليار دج

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع النفقات العامة	1178,1	1321	1550,6	1690,2	1891,8	2052
نفقات التسيير	856,2	963,6	975,6	1122,8	1251,1	1245,1
معدل النمو	_	12,54	1,25	15,09	11,43	0,48 _
نفقات التجهيز	321,9	357,4	575	567,4	640,7	806,9
معدل النمو	_	11,2	60,88	1,32 _	12,92	25,94
بيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع النفقات العامة	2453	3108,2	4191,0	3946,3	4466,9	5731,4
نفقات التسيير	14370	1673,9	2217,7	2300	2659	3797,2
معدل النمو	15,48	16.41	32,49	3,71	15,61	4,28
نفقات التجهيز	1015,1	1434,3	1973,3	1646,3	1807,9	1939,2
معدل النمو	25,8	41,22	37,57	16,57_	9,82	6,99

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2011.

عند قراءتنا لمعطيات الجدول يتبين أن قيمة النفقات ارتفعت خلال فترة الدراسة بزيادة قدرها 4% هذه الزيادة تفسر بارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير التي تتجاوز نسبتها 70 % من مجموع النفقات العامة، وهذا بسبب نفقات البناء وإعادة الإدماج ما خلفته فيضانات 2001 ومـــا خلفتـــه زلزال 2003، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالأجور والنفقات الاجتماعية، أما نفقات التجهيـــز فقد ارتفعت هي الأخرى بزيادة قدرها 5% إلا أن نسبتها لم تتعدى 40 % من مجموع الإنفـــاق

وتفسر هذه الزيادة للاستثمارات في مختلف القطاعات تحت عنوان برنامج الانتعاش الاقتصادي، فنسبة الاستثمار العام من النفقات العامة شكلت نسبة هامة على امتداد الفترة المدروسة، حيث ترتفع بشكل كبير في السنوات الأولى لبداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم تراجعت بعض الشراء بعد ذلك، وتظهر هذه الحركة بشكل لافت في مخطط دعم النمو 2005-2009 والتي وصل فيها الإنفاق العام إلى ذروته سنة 2011، أما من حيث معدلات نمو نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) فنلاحظ أنها متذبذبة من سنة لأخرى وحققت معدلات نمو سلبية في بعض السنوات، ولكنها من ناحية أخرى عرفت معدلات نمو كبيرة (خاصة في 2002) خلال انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلال انطلاق برنامج النمو نتيجة الاتجاه إلى استكمال بعض البرامج التي تم الانطلاق فيها في البرنامج الأول وبشكل عام وبغض النظر عن بعض السنوات، فالاستثمار العام ينمو بمعدلات أكبر من نمو الإنفاق الجار خلال الفترة المدروسة.

2- سياسة الإيرادات خلال الفترة 2000 - 2011

جدول رقم 03: تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة 2001 - 2011

الوحدة : دولار للبرميل

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر البرميل	24,9	25,2	29,0	38,7	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	90,0	90.1

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2011.

رغم الارتفاع المتواصل في أسعار النفط إلا أن الدولة واصلت سياستها في تعزيز الإيرادات خارج المحروقات باعتباره إيرادا غير مستقل ولا يمكن التكهن به مستقبلا، وفي نفس الوقت استغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي الذي تعد على أساسه ميزانية الدولة من أجل ضبط سياستها المالية، ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أسعار النفط سجلت ارتفاع كبير خلال هذه الفترة، حيث وصل سعر البرميل 90.1 دولا للبرميل سنة 2011 بعدما كان 24,9 سنة 2001. رغم سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الجباية العادية في فترة التسعينات، إلا أنها لم تغير من هيكل الإيرادات العامة للدولة، فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي للإيرادات خلال هذه الفترة.

وعليه عرفت هذه الفترة عدة إصلاحات جبائية بغية تعزيز الإيرادات خارج المحروقات.

2-1- الإصلاحات الجبائية خلال هذه الفترة

2-1-1- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG): تعد الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية، حيث تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة **(IRG)** وفق الشرائع بحيث الحد الأدنى المعفى من الضريبة لا يتجاوز 60000 دج بينما معدل الضريبة يساوي 40 % الموافق للدخل الذي يزيد عن 1920000 دج ولفقا لقانون المالية لسنة 2000، وفي سنة 2008 تم تعديل شرائح الجدول التصاعدي للضريبة حيث أصبح الحد الأدنى المعفى من الضريبة لا يتجاوز 120.000 دج بينما معدل الضريبة يساوي 35 % الموافق للدخل الذي يزيد عن 1.440.000 دج و20 % لشريحة على دخل (120.001 _ 360.000)، بينما كانت 10 % قبل سنة 2008.

2-1-2- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): طبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 تفرض(**IBS**) بمعدل عادي يقدر ب 25 %، ومعدل مخفض 12.5 %، وهذا يعتبر أداة فعالة لتحفيز المؤسسات من التوسع وزيادة حجم الاستثمار، ولقد عرفت الضريبة(**IBS**) تخفيض مستمر لمعدلها منذ انطلاق الإصلاحات الجبائية في الجزائر.

2-1-3- الرسم على القيمة المضافة (TVA): مست الإصلاحات هذا النوع من الضرائب من خلال:

أ- توسيع مجال التطبيق: سجل مجال تطبيق(**TVA**) توسعا كبيرا إذ يتضمن العمليات الخاضعة بـ (TVGP) و(TVGPS) وعمليات أخرى، مثل التجارة بالجملة والمساحات الكبرى والمهن الحرة.

ب- توسيع مجال الخصم: حيث تم تعديل مجال الخصم ليشمل عمليات القطاع الإداري والتجاري (الخدمات)، بحيث كان يعتمد على الخصم العادي والمالي في النظام TVGP، حيث يسمى هذا التعديل بتوسيع النشاط الاستثماري للمؤسسة وضبط المعدلات التجارية.

ج- تقليص عدد المعدلات: حسب قانون المالية 2001 يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين 07 % و17 % فقط عوض 18 معدلا كما كان سائد قبل هذه الفترة، ويطبقان على أساس رقم الأعمال غير متضمن الرسم.

أما في النظام السابق فكانت تطبق تلك المعدلات على أساس رقم الأعمال المتضمن للرسم.

2-2- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2011

جدول رقم 04: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة : مليار دج

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع الايرادات	1578.2	1505.5	1603.2	1966.6	2229.9	/
الايرادات الجبائية	349.6	398.2	482.8	519.9	580.4	/
الايرادات البترولية	1173.2	956.4	942.9	1285.0	1485.7	/
الايرادات الغير جبائية	55.4	150.9	177.5	161.7	163.8	/
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الايرادات	3639.9	3688.9	2902.4	3275.4	3074.6	3403.1
الايرادات الجبائية	720.9	767.7	965.2	1146.6	1297.9	1448.9
الايرادات البترولية	2714.0	2711.9	1715.4	1927.0	1501.7	1529.4
الايرادات الغير جبائية	205.0	209.3	221.8	201.8	275.0	424.8

Ressource : o.n.s , l algerie en quelques chiffres, resultat 2003,2006,2009,2011.

عند قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت ارتفاعا كبيـــرا، حيـــث ارتفعت من 1578,2 مليار دج سنة 2000 إلى 3403,1 مليار دج سنة 2011، وتعـــود هـــذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الذي سجلته الجباية البترولية حسب ارتفاع أسعار البتـــرول خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمة الجباية البترولية ووصلت قيمتها مبلغ 1529,4 مليـــار دج

في سنة 2011 بعدما كانت 1173.1 في 2002 إلا أنها سجلت انخفاضا في سنة 2001 و2002 بسبب انخفاض أسعار البترول وفي 2000 و2010 أيضا بسبب الأزمة الاقتصادية.

أما بالنسبة للإيرادات الجبائية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع خلال هذه الفترة، حيث سجلت مبلغ 1448.9 مليار دج سنة 2011 بعدما كانت 349,6 مليار دج سنة 2000، إلا أنها لم تتجاوز نسبة 30 % من مجموع الإيرادات، رغم الإصلاحات الضريبية التي تطرقنا إليها سابقا. أما الإيرادات غير الجبائية فتبقى مساهمتها قليلة جدالا في هذه الفترة حيث وصلت إلى ذروتها سنة 2011 بمبلغ 424,8 مليار دج مقابل 150,9 سنة 2001.

3- السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2011: تسعى السياسة النقدية إلى تنظيم زيادة النقود وهذا لعدة أغراض، الغرض الأول يكمن في النزاع الذي تعرفه مختلف القطاعات بخصوص حصة الموارد لكل قطاع بنظرة توازنية ترمي إلى إتاحة نمو متكافئ لمختلف القطاعات مع إعطاء فرص أفضل للتمويل، أما الغرض الثاني الذي يقف وراء تقييد نمو عرض النقود وجعله يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي وهو حماية القطاع الاقتصادي الخارجي، لأن الفائض في عرض النقود يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية وتعظيم عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي لتحقيق الأهداف النهائية لجأت السلطات النقدية إلى أهداف وسيطية نذكر منها:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- تخفيض معدل نمو.
- زيادة القروض المقدمة للاقتصاد.
- تحرير الأسعار.

- إيقاف الإفراط في اللجوء إلى بنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للاقتراض.

- الاعتماد على ارتفاع أسعار الفائدة كأداة فعالة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والتخصيص الجيد للقروض التي تمنح للاقتصاد.

3-1- تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر في الفترة 2000 - 2011

عرفت الكتلة النقدية تطورا كبيرا في الجزائر من سنة لأخرى ما عدا تراجع معدل نموها سنة 2009 تحت تأثير الصدمة البترولية كما أن سيولة الاقتصاد مرتفعة، وهذا ما نستخلصه من جدول رقم 05.

جدول 05: تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر 2000-2011

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية(مليار دج)	2022,53	2473,52	2901,53	3354,42	3738,04	4157,58
معدل النمو %	13,03	22,29	17,30	15,61	11,43	11,22
الكتلةالنقدية/الناتج (سيولة الاقتصاد)	49,04	58,52	64,15	63,86	60,79	54,98
النقود الورقية /M2	23,95	23,33	22,90	23,29	23,39	22,15
بيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكتلة النقدية	4933,74	5994,61	6955,96	7173,05	828074	9929,19
معدل النمو %	16,67	21,50	16,04	3,12	15,44	19,90
الكتلة النقدية/الناتج(سيولة الاقتصاد) %	57,94	64,02	62,84	71,61	68,72	69,03
النقاد الورقية /M2	21,91	21,42	22,14	25,50	25,34	25,89

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول رقم 06 ان نسبة كبيرة من الكتلة النقدية عبارة عن وسائل دفع ورقية تمثل تقريبا ربع الكتلة النقدية، وهو ما يعبر عن التفضيل النقدي الكبير لدى الجزائريين، أو على شكل نقود كتابية في شكل ودائع جارية لدى البنوك ومراكز الصكوك البريدية والخزينة وزيادة المعروض النقدي بمعدلات كبيرة سيشكل ضغطا على جانب السلع والخدمات وهو ما سيؤدي إلى بروز التيارات التضخمية ونمو الكتلة النقدية متأتى من تنفيذ الموارد بالعملة الصعبة، حيث

أصبحت أكبر من الكتلة النقدية في حد ذاتها خلال السنوات 2008، 2009 و2010، أما مساهمة الذمم على الدولة فقد تناقصت إلى غاية سنة 2004 أين أصبحت سالبة تعبر على أن ودائع الخزينة في الجهاز المصرفي أكبر من القروض التي تحصلها من هذا النظام ، أما الذمم على الاقتصاد فقد كانت متناقصة على العموم.

جدول 06: البنية النسبية لمقبلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة%

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الذمم على الدولة	27,68	19,26	16,07	10,21	0.43_	18,56_
الذمم على الاقتصاد	40,61	36,45	35,18	33,29	34,54	35,41
الذمم على الخارج	31,71	44,29	46,75	56,50	65,89	83,15
بيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الذمم على الدولة	21,32_	29,53_	39,28_	33,28 _	28,58_	23,91_
الذمم على الاقتصاد	31,15	29,66	26,32	29,44	27,52	26,16
الذمم على الخارج	90,17	99,84	110,95	103,83	101,05	97,75

المصدر: -تقارير سنوية لبنك الجزائر 2000-2011.

-على الموقعhttp://data.albankaldawli.org

3-2- تطور المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة: كما يبينه الجدول رقم 07، فما عدا سنوات 2000، 2002 و2005 التي كان فيها معدل التضخم منخفضا فإن باقي السنوات قد عرفت ارتفاعا في معدلات التضخم، أما معدلات الفائدة الاسمية قد تراجعت لتبقى عند مستوى ثابت

قدره 08 % غير أنه لا يعكس الواقع الفعلي لأن البنوك تطبق معدلات فائدة مختلفة من منتج إلى أخر كما أن مستويات الفائدة تختلف من البنوك العامة إلى الخاصة، فالبنوك العامة تطبق معدلات فائدة جد منخفضة في إطار سهرها على تسيير الحصول على القروض سواء القطاع العام أو الخاص، ولا يهم التكاليف المتحملة أو تأثيرها على مردوديتها ما دامت الخزينة في الأخير هي من تتحمل عبء هذه القروض.

الجدول 07: معدلات التضخم والفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2011

الوحدة %

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي للأسعار	95,97	100	101,43	104,09	107,78	111,47
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4
معدل الفائدة الاسمي	10	9,5	8,6	8,1	8	8
بيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي للأسعار	114,05	118,24	123,99	131,1	136,23	142,39
معدل التضخم	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5
معدل الفائدة الاسمي	8	8	8	8	8	8

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار فى الجزائر

رغم المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل ترقية الاستثمارات المحلية خاصة المتعلقة بالقطاع الخاص، إلا أن هذا الأخير مازال يواجه عدة مشاكل و عراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من جهة و القطاع الخاص من جهة أخرى، و تنحصر أهم هذه المعوقات فيما يلي:

الفرع الأول: العراقيل المتعلقة بالتمويل

إن حاجة القطاع الخاص للتعامل مع البنوك و الاستفادة من خدماتها المتنوعة تعتبر من الأمور الحيوية و الملحة، تمليها متطلبات العمل الميداني و مقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه هذه الاستثمارات، كما أن حاجة القطاع الخاص للأموال هي حاجة مستمرة و ليست ظرفية، كما أن احتياجاته للأموال واسعة جدا، فهي تشمل الأموال الموجهة للاستثمار، و تلك الموجهة للنشاط الاستغلالي للمؤسسة، أو تلك المتعلقة بالخزينة، إلى حد الوصول إلى الحسابات البنكية المدنية أو التسبيقات البنكية، و على هذا الأساس فانه لا تستطيع الاستثمارات الخاصة أداء دورها و تحقيق أهدافها بدون مساهمة البنوك في ذلك، كذلك بالنسبة لسعر الفائدة لا يعتبر ملائم لظروف هذه الاستثمارات.

وعليه فإن استثمار القطاع الخاص رغم ما حققه في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإنها مازالت لا تحظى بالعناية الكافية، و علاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل و العديد من الصعوبات الإدارية و البيروقراطية على الرغم من الإصلاحات التي عرفتها القطاع البنكي خاصة منذ صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، الذي كان يهدف إلى تنشيط عمليات منح

القروض في المؤسسات المالية و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الاقتصاد الوطني خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتماشى مع التطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

و من بين أهم المشاكل التي تعيق الاستثمارات الخاصة هي:

– على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجحة لتطوير الاستثمار الخاص فان السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لايزال ناشئا، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركة بعض المؤسسات العمومية.

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية و المركزية في تقديم القروض.

– ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى و تقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما جعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.

– نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض و الضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين، خاصة و أن العديد من البنوك الجزائرية تشترط ضمانات على قروضها تتجاوز 150 % من المبلغ الممنوح.

---

[1] رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية و إستراتيجية المنافسة الخارجية، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، أكتوبر 2001، ص 10.

– طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية و ثقل إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.

– الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفقة بعقود ملكية نهائية، مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية و عقود صحيحة قانونيا.

– ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص، كما أن معظم القروض التي تقدمها البنوك الوطنية موجهة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الفرع الثاني: إشكالية العقار الصناعي

يعتبر العقار الصناعي من بين المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الخاص. فيعتبر مشكلا معقدا تسيره العديد من النصوص و الكثير من المتدخلين دون أن تتبين السلطة الفعلية للجهة التي يمكنها اتخاذ القرار، حيث يبقى العقار في الجزائر رهين العديد من المؤسسات و الهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يجد نفسه أمام غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي، يعود مشكل العقار في الجزائر إلى الممتلكات التي ورثتها الجماعات المحلية غداة الاستقلال، و لم يتم الحفاظ عليها بل تم تبديدها، كما سجلت العديد من التجاوزات في التلاعب بالممتلكات العقارية العمومية على الرغم من إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير، الاستثمار لمعالجة مشاكل العقار الصناعي، فان مشكل طول مدة منح الأراضي المخصصة لا يزال قائما نتيجة للبيروقراطية

التي تميز الإدارة الجزائرية مما يجعل الأمور أكثر تعقيدا، بالإضافة إلى الرفض الغير المبرر أحيانا لطلبات الأراضي، و يبدو أن مبادرات السلطات بإنشاء الشباك الوحيد التابع لوكالة تطوير الاستثمار الذي يضم الهيئات والمصالح المعنية التي تساعد على تسهيل إنجاز الاستثمارات تعتبر إجراءا مهما إذا أحسن المسئولين على ضمان السير الحسن لها، ذوي كفاءات وروح الاعتقاد بضرورة لزوم خدمة عمومية فعالة كفيلة بتسهيل و تحفيز الاستثمار، كما أن المناطق الصناعية و مناطق النشاط الوطنية عرفت انحرافات عديدة في مجال التهيئة و التسيير، بالإضافة إلى الأخطار البيئة التي أصبحت تشكلها هذه المناطق بسبب التلوث، كما يلاحظ عدم توفر سوق عقاري بتميز بالشفافية اللازمة، يوجد في الجزائر ما لا يقل عن 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 14800 هكتار، حيث تتراوح مساحة المنطقة الواحدة في أغلب الأحيان مابين 100 و 250 هكتار، تم إنشاءها خلال الفترة 1970-1980، إن المتفقد لأوضاع هذه المناطق الصناعية يجدها تتخبط في المشاكل عويصة نظام التسيير المطبق و نقص الإمكانيات المالية، و انتشار الفوضى في ميدان التهيئة العمرانية، و مع تفتح السوق الوطنية أصبحت هذه المناطق غير كافية لاستيعاب الطلبات الكثير على العقار الصناعي، و المواجهة هذه الوضعية قررت السلطات الوطنية ما يلي:

- تجميد إنشاء المناطق الصناعية إلى حين تسوية الوضعية الحالية للمناطق الصناعية الحالية.
- منح قروض مالية موجهة إلى إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية لبعض المناطق.
- تسوية الوضعية القانونية لقطع الأراضي التي تم منحها.
- تعديل نظام تسيير المناطق الصناعية بإنشاء فروع تعمل وفق المبادئ التجارية.

أما مناطق النشاط فتملك الجزائر 449 منطقة تتوزع عبر كامل التراب الوطني، تمتد على مساحة تقدر ب 7881 هكتار تقريبا، و تواجه نفس المشاكل التي تواجهها المناطق الصناعية، حيث تم إنشائها في معظم الأحيان بقرار محلي من البلديات أو الولايات، دون تزويدها بجهاز تسيير، و لقد تم منح 19199 قطعة أرض من أصل 31693 قطعة، أي ما يعادل 60.57 % من مجموع قطع الأراضي التي تضمنها مناطق النشاط، كما تتميز هذه المناطق باختلال التوزيع عبر التراب الوطني، و بالنظر إلى التدهور الكبير الذي عرفته وضعية المناطق الصناعية و مناطق من حيث التهيئة و اختلالات التوازن في التسيير العقاري و المالي، قامت السلطات العمومية بدراسة ملف حول برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و تنميتها، و تم اتخاذ قرارين هامين هما:

– تكييف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسيير المناطق، و يخص التعديل المقترح اشتراك المستعملين في تسيير هذه المناطق بصفة مباشرة.

– إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية و تطويرها [1].

الفرع الثالث: إشكالية المحيط الإداري

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا، خاصة و نحن نعيش عصر جديد تميزه المعلوماتية، و ثروة الاتصالات الرقمية التي تختزل المسافات

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقريري: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص55.

و الزمن، مما أثـــر علـــى النشاط الاقتصادي، وزيادة حدة المنافسة، تبقـــى الإدارة الجزائريـــة كغيرها من الإدارات في الدول النامية تسير بنفس الروتين الرسمي الممل، مما يتسبب في بطـــئ الإجراءات الإدارية الناتجة عن البيروقراطية و انخفاض كفاءة الأجهـــزة الإداريـــة و غيـــاب الشفافية في التعامل، و انتشار المحاباة، و بالتالي ارتفـــاع تكلفة المصاريف الإعدادية للمشاريع الاستثمارية، على رغم مما يظهره المحيط المؤسساتي حاليا مـــن نقاط القوة بفضـــل إجـــراءات الدعم المبذولة من طرف السلطات العمومية لتشجيع استثمارات القطـــاع الخاص. غير أن تباطأ الإجراءات الإدارية و تعقيدها يجعل من هذه الإجراءات فـــي نفســـــها عراقـــــيل و المتتبـــع الأوضاع المحيط الاستثماري في الجزائر يجد تناقض بين الخطاب الرســـمي القائـــــم علـــــى قرارات تحفيزية كبرى تشجع الاستثمار بأشكاله، لكن الواقع يثبت العكـــــس مـــــن خـــــلال الممارســـات الإدارية المليئة بالصعوبات تثبط إرادة المستثمرين المحليين و الأجانب، مما يشكل مشكـــلا تصعـــب معالجته، فقد أصبحت هياكل الدولة تعيق سياسات و برامج الدولة نفسها.

إن تعقد الإجراءات الإدارية و ارتفاع البيروقراطية إلى مستويات خطيرة بتسبب في تعطـــل المشاريـــع الاستثمارية، كما تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات جد معقدة بسبب كثـــرة الوثـــائق المطلوبة و التي تكون مزدوجة الاستعمال غالبا، لهذا في معظم الأحيان يعدل المستثمرون عـــن تنفيذ مشاريعهم، حسب ما تبينه بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فان عـــدد المشـــاريع المصرح بها لدى الوكالة يفوق بكثير عدد المشاريع التي تنفذ حقيقـــة بعـــد تقـــديم التصـــريح. و بصفة عامة يمكن القـــول أن الإدارة الجزائريـــة لاتزال لا تتكيف و المستجدات الاقتصـــادية و متطلبات اقتصاد السوق [1]. تقدر المدة التي تستغرقها الإجراءات الإداريـــة الخاصـــة بإنشـــاء

[1] منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000، ص460.

مؤسسة حوالي سنتين، حسب ما يصـــرح به المستثمرين و ذلك بمساعدة خبير /مستشار. حيث يتطلب قيد مؤسسة في السجل التجـــاري نـــفس الإجراءات، سواءا تعلق الأمر بمستثمر وطنـــي أو أجنبي، لينتقل المستثمر بعد تسمية مؤسســـة علـــى مستوى السجل التجاري إلـــى أن يشـــكل مؤسسته على مستوى مكتـــب التوثيـــق، و عنـــد إتمـــام هـــذه الإجراءات يتبع المستثمر مسارا إداريا طويلا و معقدا، يتمثل في التصريح لـــدى المصالـــح الجبائيـــة للحصـــول علـــى رقـــم التسجيل الجبائي، و معاينة مقر المؤسسة من طرف تلك المصالح، و إلى غير ذلك من المراحل الإدارية الأخرى المعقدة و المملة، و هذا يعتبر عامـــــلا لتنشـــــيط عزيمـــــة المستثمريـــــن المحليين فضلا عن المستثمرين الأجانب.

الفرع الرابع: المحيط الجبائي

على الرغم من الإصلاح الجبائي، و بعض التحفيـــزات الجبائيـــة الممنوحـــة للاستثمـــــار الخاص، إلا أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه الاستثمارات لا تزال بـــأي حـــــال مـــــن الأحـــوال لا تساعد على رفع العمل الإنتاجي، بل تتسبب في تنامي الأنشـــطة الموازيـــة التـــي تصب في خانة التهرب و الغش الجبائي، كما أن السياسة الجبائية في الجزائـــر لا تأخـــذ بعـــين الاعتبار حجـــم المؤسســـات فـــي معاملاتها بمعدل ضريبي يختلف عن المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الحجم، أو حسب نوع المنتوج، من أجل تحفيز الاستثمار في القطاعـــات المهملـــة مـــن طرف الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ماسبق نجد أن أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال ترهق كاهل المستثمرين مما أدى إلى عدم تصريحهم لجميع العمال في كثير من الحالات.

الفرع الخامس: معوقات أخرى لنمو الاستثمار الخاص

بالإضافة إلى المعوقات الرئيسية التي سبق التطرق إليها، هناك العديد من المشاكل التي تعيق تطور و نمو الاستثمار الخاص في الجزائر نحاول جمعها فيما يلي:

1- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة: إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد و ميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، و أمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل المنتوجات، فان ذلك مناخا يقف كواحد من أهم محددات النمو أمام الاستثمار الخاص بسبب:

- الاعتراف المتمثل في استيراد المنتجات و بيعها في السوق الموازية بأسعار أقل من سعر المنتجات المحلية.

- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الأمر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و بالتالي وضع سياسة حمائية.

- عدم توفير الإجراءات حماية للصناعات الناشئة، أو فرع النشاطات التي يهددها الاستيراد.

كما أن الحديث عن حماية المنتوج الوطني لا يعني أن يكون مبررا لحماية الرداءة بل يجب توفير بيئة توفر جميع الشروط التقنية و التسييرية للأنشطة الإنتاجية، و التي من شأنها دعم المنتوج الوطني و مواجهة التحديات المفروضة عليه لا سيما فيما يخص التبادل الدولي[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سابق، ص49.

2- ضعف البني التحتية و المنشآت الهيكلية: من بين العراقيل التي تعيق الاستثمار الخاص، هو الضعف و النقص الفادح في البني التحتية، مثل الطرقات و الموانئ و غيرها من المنشآت القاعدية، خاصة و أن المتفقد للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و كذا الموانئ، يلاحظ الحالة المزرية التي آلت إليها هذه المنشآت، نتيجة لسوء التسيير و الإهمال الذي تعاني منه، أو ربما لنقص مصادر تمويل و تأهيل المنشآت القاعدية.

3- إشكالية توفير المعلومات الاقتصادية: البيئة المعلوماتية للقطاع الخاص في الجزائر تعتبر جد ضعيفة، و لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميته، و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الوزارة المختصة، فانه لا توجد إلى حد الآن معلومات إحصائية دقيقة و مفضلة عن عدد هذه المؤسسات و توزعها جغرافيا، و مختلف أنواع المنتجات التي يتم إنتاجها من طرف هذه المؤسسات، و هذا نتيجة لغياب المتابعة و الرقابة الميدانية و عدم التنسيق بين مختلف المصالح و الهيئات التي تهتم بترقية و تطوير القطاع الخاص، و مما لا جدال فيه أنه لا يمكن التخطيط لإنشاء و تطوير القطاع الخاص في ظل غياب معلومات دقيقة.

4- مشاكل تتعلق بالمعرفة و البحث العلمي: توجد العديد من المشاكل المتعلقة بمدى انتشار الوعي و المعرفة بمدى أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و نقص الخبرة في مجال التعامل مع هذا القطاع، و من بين هذه المشاكل[1]:

---

[1] محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الاغواط، أفريل2002.

– غياب المعرفة الكافية عن الاستثمار الخاص نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص و قدرات القطاع الخاص بصورة دقيقة و علمية.

– عدم الجدية في التنسيق بين مراكز البحث (الجامعات ، مراكز التكوين المهني...الخ) و بين المؤسسات الاقتصادية للإدماج بين الجانب النظري و التطبيقي لاكتساب الخبرة أثناء فترة التكوين للإطارات.

– غياب الدوافع الملحة لتوجيه الإطارات العلمية لاكتساب روح المقاولة عند الانتهاء من فترة التكوين.

– تعدد الجهات المهتمة و الغير المختصة بإدارة القطاع الخاص و ضعف التنسيق فيما بينها، و نقص الخبراء في هذا المجال.

المبحث الثاني: أثر برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي و التكميلي لدعم النمو على واقع الاستثمار المحلي خلال الفترة 2001-2009

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمضمون و خصائص كل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدم النمو، و ابراز أثرهما على الاستثمارات المحلية الجزائرية.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

قررت الحكومة تخصيص غلاف مالي هام قدره 525 مليار دينار لتنفيذ برنامج ثلاثي يتعلق بدعم الإنعاش الاقتصادي، يمتد من 2001 إلى 2004 يهدف أساسا إلى توفير مناصب شغل و دعم القطاع المنتج للقيمة المضافة و الثروة، و كذا من أجل توفير المنشآت القاعدية عبر التراب الوطني و التي تؤدي لجذب المستثمرين الأجانب و المحليين قصد إعادة بعث الاقتصاد الوطني و ترقية المستوى المعيشي للسكان و كذا تنمية الموارد البشرية لذلك يعتبر أهم مشروع يوضع حيز التنفيذ منذ عقود.

و في هذا الصدد فان المبادرة بتنفيذ برنامج استثمار عمومي قصد دعم الإنعاش يهدف إلى الشروع في عملية دفع و تحفيز فعالية الاقتصاد الوطني و إلى إنعاش مسار تنمية طويلة المدى، و ذلك من أجل إعادة تحريك الجهاز الإنتاجي.

إن الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم الوحدات الإنتاجية ثم اتخاذها بمراعاة مجموعة من المقاييس و السياسات المرافقة:

- تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري و تجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

– و هذا لتنشيط الطلب الكلي و في ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيو كلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.

إن إستراتيجية دعم الإنعاش الاقتصادي تستمد كل منطقها من النظرية "الكينزية " و القائمة على إدماج الدولة كعون اقتصادي في الدورة الاقتصادية من خلال سياسة الإنفاق العمومي من جهة و التركيز على الطلب الكلي من جهة أخرى.

غير أنه و بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الجزائرية فان عملية الإنعاش الاقتصادي القائمة على تعزيز الطلب الكلي فقط، يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية ذلك أنه لا يمكننا تجاهل الوضعية التي تعرفها مؤسساتنا العمومية و صعوبتها في تمويل دورتها الإنتاجية، ومنه ضعف الطاقات الإنتاجية الوطنية و عدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي. إن هذه الوضعية يمكن أن تنجم عنها آثار جد سلبية و عوض الانتعاش الاقتصادي قد يؤدي تعزيز الطلب (و في غياب العرض المحلي الكافي لتغطيته) إلى زيادة حجم الواردات.

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

و يمكن سرد أهم محاور و أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

– التنمية المحلية.

– إنشاء مناصب شغل.

– إعادة تأهيل الهياكل القاعدية ، الاقتصادية و الاجتماعية.

– تأهيل مستوى بعض مناطق البلاد.

- تنمية الموارد البشرية.

- تدعيم النشاطات المنتجة و التي تخلق قيمة مضافة و توفر مناصب شغل من خلال تطـــوير القطاع الفلاحي و المؤسسة الإنتاجية (خاصة المحلية).

- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التـــي تســـمح بتحفيـــز النشـــاط الاقتصـــادي و تدعيمه.

- تطوير الموارد البشرية.

الفرع الثاني: خصائص برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي

من أهم خصائص هذا البرنامج ما يلي:

- يتميز هذا البرنامج بالنظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

- تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج اعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفـــل بالشـــطر الأول للبرنـــامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.

- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية بهدف الحصول علـــى نتـــائج ايجابية و منها عصرنة إدارة الضرائب و وضع صندوق ترقية المنافسة الصـــناعية و تهيئـــة المناطق الصناعية...الخ.

-إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي و قطاع الطاقة و القطاع الاقتصادي العام.....الخ.

الفرع الثالث: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

جدول رقم 08: توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادى 2001-2004

الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية	93.3	77.9	37.6	2.0	210.5	40.0
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص 5.

1- دعم الإصلاحات : قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات ب 45 مليار دينار على امتداد أربعة سنوات و هو ما يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و هو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالة، و يرتقب في هذا الصدد انجاز العمليات التالية[1]:

[1] الملحق (1)

جدول رقم 09: الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الاصلاحات

الوحدة : مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تحديث الادارة الجبائية	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و المشاركة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	08	0.5	0.4	2
صندوق تطوير التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نماذج التقدير	0.3	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مرجع سابق، ص 5.

إن ما أقرته الدولة من مشاريع و برامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية و ما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، و إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار و الإنتاج و المنافسة و بالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية و من ثم إخفاء الفعالية على البرامج و المشاريع المنفذة.

2- دعم النشاطات المنتجة: يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة و الصيد البحري و الموارد المائية من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة، نذكر منها على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، و قد صنفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثروة ومن

هنا نلاحظ تراجع الحكومة عن دعم مؤسسات القطاع العمومي التي استهلكت أموالا طائلة دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

2-1- قطاع الفلاحة: يدرج برنامج الإنعاش فيما يخص قطاع الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و يهدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات و هذا من خلال دعم إنتاج الحبوب و الحليب و دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي.

و قد بلغ دعم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55.9 مليار دج حيث وزعت موارد هذا البرنامج على ثلاث صناديق فلاحية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 10 : توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12.0	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	-	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.9

المصدر: على الخط www.cg.dz/dossier/plan-relance.htm

2-2- قطاع الصيد البحري و الموارد المائية: خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج و الهدف منه ترقية القطاع من خلال زيادة الإنتاج و تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات كون

قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة، و موردا هاما للثروة لم تحظى بالاهتمام الكافي لتسمح باستغلال فعال لهذا المورد.

3- **التنمية المحلية و البشرية:** إن ترابط الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع دفع الدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي.

و على هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية و البشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية هي:

3-1- برنامج التنمية المحلية: لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد ب 114 مليار دج مخصص لتحويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين، و كذا تأهيل المناطق النائية و المعزولة و تتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار فيما يلي:

- المخططات البلدية للتنمية(PCD): و الموجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات عبر كامل تراب الوطن.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية و الولائية.
- المنشآت القاعدية الإدارية.
- المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد و المواصلات.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير.
- حماية البيئة و المحيط.

3-2- برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع البطالة و ارتفاع معدلات الفقر حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العمالية، و كذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة ، و من جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين و العجزة و المحرومين بمنحهم منح و تحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع.

3-3- برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية و التي تعكس مباشرة على مستوى المعيشة للسكان، و ذلك بتطوير المستوى التعليمي و الصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة و ترقية عنصر المعرفة لدى الأفراد و ذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية و الجامعات و الهياكل الرياضية و الثقافية.

4- الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية: خصص هذا الفرع لتدعيم الخدمات العمومية و تحسين إطار حياة الموظفين فيما يخص الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية و استفاد من مبلغ 210.5 مليار دج من مشروع الإنعاش الاقتصادي، و هذا راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة السياسات التقشفية المنتهجة خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 و التي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي.

و قد قسمت مخصصات هذا القطاع على ثلاثة جوانب رئيسية و هي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج.

– تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.

– السكن و العمران بقيمة 35.6 مليار دج.

4-1- تجهيزات الهياكل: حظي بأكبر قيمة من مخصصات القطاع بقيمة 142.9 مليار دج، و هذا راجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص و من ثم توفير و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و الإنتاج.

4-2- تنمية المناطق الريفية : خصص في هذا الإطار مبلغ قدره 32 مليار دج لإعادة تنشيط المناطق الريفية الذي قد يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني.

4-3- السكن و العمران: خصص له مبلغ بقيمة 35.6 مليار دج و ذلك ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان فقد قرر انجاز 20.000 سكن في إطار البيع عن طريق الإيجار، إضافة إلى إعادة إحياء المراكز السكنية على مستوى المناطق الحضرية، وهذا ما يشجع على إنشاء مؤسسات في قطاع البناء.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها و الوضعية المالية المستقبلية

أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

و اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر و ذلك من حيث قيمته المرتفعة، و التي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أو ما يعادل 114 مليار دولار.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

و يمكن سرد أهم محاور و أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو

تتميز خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 06 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 30 ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة و قد تضمنت العمليات التوسعية التالية:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.

- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.

- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال 2005- 2006.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

جدول رقم 11: توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسب%
_ تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
_ تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
_ دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
_ تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
_ تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: على الموقع www.premier- ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance

1- تحسين ظروف معيشة السكان: يحتل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5 %، و هو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية، ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء حوالي مليون مسكن، و يليه قطاع التربية الوطنية في شكل

إنشاء المزيد من الأقسام و المطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير و التزويد بمياه الشرب و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الرياضية و الثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و 26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

2- تطوير المنشآت الأساسية: يحتل هذا الجانب حوالي 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية و ذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج.

حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

جدول رقم 12: اعتمادات برنامج البنى التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة
النقل	700
الأشغال العمومية	600
السدود و التهويات	393
تهيئة الإقليم	10.1

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص1.

و يأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات البرنامج، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية و إنشاء خطوط أخرى جديد ة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 3 مطارات جديدة

و انجاز عدد معتبر من محطات النقل و مؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات و لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية و كذا صيانة 7000 كلم من الطرق و انجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن انجاز 8 سدود و إعادة تأهيل و انجاز 31 محطة تصفية.

3- دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

3-1-الفلاحة و التنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج و هو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، و يهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة و توسيع التراث الغابي.
- محاربة التصحر و حماية عمليات تربية المواشي و تطويرها.
- حماية السهوب و تنميتها.

3-2- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.

3-3- ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أفضل السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

3-4- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المواشي و كذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية و التجهيزات المعلوماتية.

3-5- السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

3-6- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي:

-انجاز و تجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-دراسة و انجاز متاحف للصناعات التقليدية.

-إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية.

4- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها: حيث خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج للبرنامج، و الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية في مختلف القطاعات التالية:

4-1- البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال: و هذا من خلال تزويد المناطق النائية بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنة 61 محطة أرضية.

4-2- العدالة: و يتضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

4-3- التجارة: جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطية و هي:

- انجاز مخابر مراقبة النوعية.
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.
- انجاز مقررات تفتيش النوعية.

4-4- المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب بالخصوص.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تطبيق كلا البرنامجين على الاستثمارات المحلية

الفرع الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات المحلية

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم السياسات التي استعملتها الجزائر للتأثير على الاستثمار وتشجيعه، حيث تعبر عن أشكال الدعم غير المباشر للاستثمارات الخاصة المحلية عن طريق التدخل الحكومي الاستراتيجي في الإنفاق على المجالات التي تحتاجها هذه الاستثمارات، ويمكن تحديد أهم المجالات التي ركزت عليها الدولة إنفاقها فيما يلي:

1- الإنفاق على البنية التحتية: وهذا راجع للدور الهام الذي تلعبه البنية الفعلية التحتية في تفعيل حركية الاستثمارات خاصة المحلية منها، من خلال تنويع إنتاجية وتطوير وتسهيل مبادلاته وتعتبر المنشآت القاعدية الاقتصادية من أهم الأشكال التي تحتاجها هذه الاستثمارات.

فسجلت المنشآت القاعدية خلال مرحلة تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي عدة تطورات نذكر منها:

– تطور الشبكة الكهربائية لتتماشى مع واقع التنمية ومتطلبات الاقتصاد والتي تتنوع على طول 160000 كلم من خلال عملية ربط الشمال بالجنوب.

– استعمال تكنولوجيا دقيقة في مجال الطاقة المتجددة وهذا من موسعه فتح آفاق جديدة للاستثمارات في هذا المجال.

– إنشاء فضاء داخلي يسمح بحرية تنقل الأشخاص، الأموال ، السلع والخدمات وهذا بإنشاء المطارات والموانئ والطرقات.

– تطوير شبكات النقل البرية من خلال القيام بالصيانة والتحديث.

– تدعيم شبكة نقل السكك الحديدية.

– إدخال إصلاحات هامة على الموانئ، مثل تحديث أجهزتها وعمليات التجديد والتوسيع، بالإضافة إلى إدماج الهندسة البحرية في تسيير القطاع وكذا تقنيات التخطيط والتسيير.

2- الإنفاق على البحث والتطوير: يعتبر مجال البحث و التطوير الرهان الأكبر الذي تتعرض له الجزائر في السنوات الأخيرة، باعتباره الوسيلة السامحة لتوفير اليد العاملة المؤهلة والتقنية للمستثمرين.

وتتجلى فعالية هذا النوع من الإنفاق على الاستثمار خلال تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

– رفع المستوى التعليمي ومستوى التكوين للإطارات المتخرجة من الجامعات والمعاهد، خاصة وأنها ستتجه مباشرة إلى عالم الشغل والاستثمار.

– بناء وترميم مختلف أجهزة القطاع التربوي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في قطاع البناء.

3- تخفيض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية: تعتبر هذه الآلية من بين آليات الإنفاق التي تستعملها الدولة لتشجيع الاستثمارات المحلية وهذا في إطار التقليص من تكاليف المستثمرين، تجسدت هذه الآلية عند إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق التمويل الثلاثي للمشاريع الاستثمارية (الوكالة، البنك، المستثمر)، حيث بالإضافة إلى منحها قروض طويلة الأجل وبدون فوائد، تساهم الوكالة في تصدير الفارق بين سعر الفائدة المفروضة من المستثمر وسعر الفائدة الحقيقي لدى البنوك وهذا حسب طبيعة النشاط وموطنه.

جدول رقم 13: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم الشباب فى أسعار الفائدة

بيان	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية	% 90	% 75
القطاعات الأخرى	% 75	% 50

Ressource : Dispositif micro-entreprises ansej,[en ligne]www. Ansej www..org.dz/ stati/chiffre.PDF

أن هذا الجدول يبين أن الوكالة تساهم بنسب كبيرة في تسديد الفارق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة من قبل البنوك على المستثمرين، خاصة والمناطق الخاصة 90 % وهذا لتدعيم القطاعات الأولية المتمثلة في الفلاحة، الري والصيد البحري، علما أن أسعار الفائدة الحقيقية لدى البنوك خلال فترة 2000 –2010 تراوحت بين 08 % - 11 %.

2- آثار سياسة الإيرادات على الاستثمارات المحلية: تعتبر سياسة الإرادات من أهم الأدوات التي تستعملها الجزائر قصد تشجيع الاستثمارات المحلية، وتقوم هذه السياسة على مبدأ التضحية

ببعض إيراداتها بهدف جذب رؤوس الأموال لاستثمارها في القطاعات المنتجة وعليه تتدخل سياسة الإيرادات بـــ:

2-1- سياسة التحفير الجبائي: اعتمدت الجزائر بشكل واسع في سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع الاستثمارات المحلية وأهمها التحفيزات الجبائية في إطار الأمر 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار وبعده الأمر 06_08، حيث يحدد هذين الأمرين النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة (المادة 01).

يقصد بالاستثمار في مفهوم الأمر 06-08 ما يلي: (المادة02)

- اقتضاء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في إطار مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصلة جزئية أو كلية.

وعليه يمكن أن تستعيد هذه الاستثمارات من التحفيزات الجبائية المحددة ضمن نظامين حسب موقع وأهمية الاستثمار وهما:

2-1-1- النظام العام: زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحلية مما يلي[1]: (المادة 09)

أ- بعنوان إنجازها: حيث تستفيد من المزايا الآتية:

---

[1] الملحق رقم 02

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المهني.

ب– بعنوان الاستغلال: وهذا لمدة ثلاث (03) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2–1–2–النظام الاستثنائي: ويقصد بها الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتدبر الموارد الطبيعية، وتدبر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة (المادة 10) حيث تستفيد من المزايا الآتية:

أ– بعنوان إنجازها:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من وكالة تطوير الاستثمار، فيما يخص الأسعار المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات عبر المنشآة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة مكن السوق المحلية.

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب–بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

– الإعفاء ولمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء ولمدة عشرة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك (المادة 11).

2–2– سياسة التنازل على إيرادات أملاك الدولة للمستثمرين: تعتبر إيرادات أملاك الدولة من الإيرادات الثانوية لخزينة الدولة وهذا تبعا لما تساهم به في الإيرادات العامة، مقارنة بالإيرادات الجبائية، خاصة وأن الإيرادات غير الجبائية بما فيها إيرادات أملاك الدولة تساهم بنسب ضئيلة جدا في الإيرادات العامة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 10 الذى تطرقنا اليه سابقا، حيث من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مساهمة الإيرادات غير الجبائية في احتجاز الإيرادات ضئيلة

جدا حيث تتراوح في حدود 6 % من مجموع الإيرادات خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 وتتمثل هذه الأخيرة في القروض، الإعانات، مداخيل أملاك الدولة.

3- أثر السياسة النقدية على الاستثمارات المحلية: تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي استعملتها الجزائر لضبط السيولة المصرفية بواسطة أدواتها غير المباشرة والتي كان لها تأثير على الاستثمار وتشجيعه ، ويمكن تحديد أهم الأجهزة التي ساعدت على ذلك فيما يلي:

3-1-الصندوق الجزائري للاستثمار: يعتبر الصندوق الجزائري للاستثمار نتاج إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية .وقد أخذت السلطات قرار تحويله إلى صندوق للاستثمار بموجب قانون المالية لسنة 2009، م تزويده برأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري. يتولى التمويل من موارده الخاصة لبعض القطاعات التي تندرج ضمن الإستراتيجية العامة له كقطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية، الصناعة والمناولة الصناعية، النقل والإمداد، السياحة، الإعلام والاتصالات والإبداع التكنولوجي، الطاقات المتجدد، الخدمات المالية.

كما يقدم التمويل من موارد الخزينة عن طريق تسيير القروض الطويلة الأجل التي تمنحها الخزينة للمؤسسات العمومية، وذلك بناءا على الشروط التي تحددها وهي من تتحمل مخاطر هذه القروض والتسيير المالي لبرامج التجهيز :حيث يقوم الصندوق بمهمة المحاسب والمراقب المالي للمساعدات المالية النهائية، أي التي لا تسترج ، التي تقدمها الخزينة العمومية .والجدول 14 يوضح تطور حجم القروض الطويلة الأجل التي يمنحها هذا الصندوق من موارد الخزينة للمؤسسات العمومية في إطار تنفيذ مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي، وعرفت اتجاه نحو التزايد من سنة لأخرى ما عدا انخفاضها سنة2009 نظرا لتراج لإيرادات الدولة خلال هذه السنة تحت تأثير انخفاض مداخيل البترول.

جدول رقم 14: تطور حجم القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار خلال الفترة 2003-2011

الوحدة : مليار دج

بيان	2003	2004	2005	2006
حجم القروض	61	83	156	384
بيان	2007	2009	2010	2011
حجم القروض	460	287.6	394.50	509.60

المصدر: التقارير السنوية للصندوق الجزائري للاستثمار.

3-2- دور النظام البنكي في تمويل الاستثمارات المختلفة: إذا كان الصندوق الجزائري للاستثمار يتولى منح القروض الطويلة الأجل من أموال تخصصها الخزينة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، فإن المنظومة البنكية كذلك تساهم هي الأخرى في هذا التمويل وذلك عن طريق القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالخصوص وكذا القروض الطويلة الأجل.

جدول رقم 15: هيكل القروض للقطاع المصرفي الجزائري 2000 – 2011

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قروض للقطاع العام	701,9	740,5	715,8	791,7	859,7	882,5
البنوك العمومية	701,9	735,5	715,8	791,5	856,9	881,6
البنوك الخاصة	/	5,00	/	0,2	2,8	0,9
قروض للقطاع الخاص	291,8	337,9	550,2	587,7	674,7	896,4
البنوك العمومية	264,8	297,9	368,9	487,7	568,6	765,3
البنوك الخاصة	270	30,2	181,3	100,0	106,1	131,1
إجمالي القروض	733,7	1078,4	1266,0	1379,4	1534,4	1778,9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قروض للقطاع العام	848,4	989,3	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3
البنوك العمومية	847,3	987,3	1200,3	1484,9	/	/
البنوك الخاصة	1,1	2,0	1,9	1,0	/	/
قروض للقطاع الخاص	1055,7	1214,4	1411,9	1599,2	1805,76	1982,15
البنوك العمومية	879,3	9640	1086,7	1227,1	/	/
البنوك الخاصة	176,4	250,4	325,1	372,1	/	/
إجمالي القروض	1904,1	2203,7	2614,1	3085,1	3267,16	5706,6

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام من طرف البنوك العمومية والخاصة، حيث أن القروض الممنوحة للقطاع العام هي قروض من البنوك العامة بالدرجة الأولى، حيث تكاد تكون 100 % في أغلب السنوات، وهذا راجع لصعوبة وصول البنوك الخاصة إلى الفرص التي يتيحها السوق الجزائري، وكذا طبيعة هذه المشاريع التي تسجل مخاطر عدم السداد من وجهة نظر البنود الخاصة وكذا محدودية موارد هذه الأخيرة مقابل المبالغ الكبيرة لهذه القروض، حيث سجلت القروض للقطاع العام تطورا متزايدا في أغلب فترات الدراسة (2007، 2009 و2011) إلا أنها سجلت معدلات غير سالبة في بعض السنوات كما في سنة 2002، 2006 و2010 وهي سنوات بداية تنفيذ البرامج الاستثمارية والسبب المعني بذلك هو أن هذه القروض تكون تابعة لوضعية القطاع العمومي بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو ممول بنسبة كبيرة من طرف البنوك الخاصة، فسجل هذا الأخير تطور كبير من حيث القروض الممنوحة له 291,8 مليار دج سنة 2000 و بـ 1982,15 مليار دج سنة 2011، وهذا تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- آثار السياسة الاستثمارية: إن المقاربة التي تبنتها الجزائر منذ 2001 سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والتي كان لها دور فعال في تشجيع الاستثمارات المحلية يبرره كما يلي:

4-1- التوزيع القطاعي للاستثمارات: تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 16: توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%نسبة	القيمة المالية	%نسبة
النقل	18697	58	233.667	9
البناء والأشغال العمومية والهيدروليك	5900	18	226.627	9
الصناعة	3449	11	1.569.597	62
الخدمات	2844	9	328.947	13
الفلاحة	491	2	23.657	1
الصحة	430	1	25.711	1
السياحة	195	1	135.595	5
التجارة	0	0	3040	0

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حصيلة الاستثمارات على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

إن تصنيف الاستثمارات المحلية المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، يبرز لنا أن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث عدد المشاريع، المبلغ المالي) بنسب (11 % _ 62 %) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بـ (12 % _ 09 %) وأخيرا قطاع الخدمات بـ (09 % _ 13 %).

فمن حيث الفروع الصناعية، لاسيما الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

كما سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. قطاع النقل هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة والتي تقدر نسبتها 58 % وبقيمة مالية تتساوي مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك (09 %).

غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 491 مشروعا بنسبة 02 % من مجموع عدد المشاريع وبحجم استثمار قدره 23.657 مليون دج بنسبة 01 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات.

رغم توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة في هذه الفترة.

أما القطاعات الأخرى مثل السياحة والصحة والتجارة فإنها تساهم في حدود 0 % إلى 01% من المشاريع المنجزة، ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية.

4-2- توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني: ونبرزها في الجدول التالي:

جدول رقم 17: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الحالة القانونية

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمة المالية (مليون دج)
الخاص	31.638	1.378.385
العمومي	328	777.220
مختلط	38	391.235
المجموع	32.004	2.546.840

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

يلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عـــدد المشـــاريع التي تقدر بـــ 31.638 مشروع استثماري أي بنسبة 99 % بقيمة مالية تصل إلـــى 1.378.385 مليون دينار، وفي المقابل يساهم القطاع العام بحوالي 328 مشروع فقط، لكن بقيمة مالية مهمـــة ومعتبرة تصل إلى 777 مليار دج، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطـــاع الخـــاص مـــن المشاريع الكبرى المهيكلة. في الأخير، فإن القطاع المختلط يساهم بحوالي 38 مشروع وبقيمـــة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي 391 مليار دج.

4-3- التوزيع الجغرافي للاستثمارات المحلية: حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طـــرف الدولة، فقد بلغ عدد المشروعات المرخص بها من طرف الوكالة بـــين الفتـــرة 2002 و2012 حوالي 32.004 مشروعا في أغلبها مشاريع استثمارية محلية (99 %) موزعة كما يلي:

جدول رقم 18: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المحلية حسب المناطق

المنطقة	عدد المشاريع	%
شمال وسط	13157	41
شمال غرب	3804	12
شمال شرق	4723	14
الهضاب العليا غرب	931	4
الهضاب العليا شق	1369	11
جنوب غرب	3317	3
جنوب شرق	3617 942	11
الجنوب الكبير	144	0

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

إن الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرر بأن المناطق الشمالية للبلاد (وسط شمال، شمال شرق وشمال غرب)، هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات، نظرا لخصوصياته الإقليمية حيث ترتكز بنسبة 67 % من المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل أنحاء الوطن.

في حين أن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأثر في وضعية وسيطية بنسبة 11 % لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة.

أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى مختلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية وذلك بتوفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية إعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي هذه المناطق هي (الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية والجنوب الغربي) التي تصل فيها النسبة 04 % لكل منها من حيث المشاريع الاستثمارية المنجزة.

وباختصار ، فإننا نلاحظ هناك نفس التوجهات بالنسبة للغير المالية مع ملاحظة واحدة ومهمة وهيأن المناطق الداخلية أثبتت وجودها وذلك بفضل التدابير الأخيرة المتخذة من طرف السلطات العمومية (الحصول على العقار، والحصول على التمويل) والتي من شأنها على المدى المتوسط أن تنمي الاستثمارات المحلية في هذه المناطق حتى تصل إلى إنجاز 3000 مشروع استثماري.

المبحث الثالث: آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

سنحاول في هذا المبحث التطرق لآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، من خلال تناول مضمون البرنامج و تقييم الاقتصادي للمرحلة السابقة له للوصول لآفاق من شأنها ترقية اقتصادنا المحلي.

المطلب الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة أنذاك كما سبق الذكر. و تواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري، ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما:

*استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.

*إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

و جاء هذا البرنامج نتيجة:

- تم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.

- انجاز شبكة طرقات تقدر ب 110.000 كلم.

- حدوث تحسن في المناخ الاستثماري.

- نمو بعض القطاعات كقطاع البناء، الأشغال العمومية و الأنشطة المرتبطة بها (مواد بناء، المناجم، المقالع الماء و الطاقة).

- حدوث تحسن في القطاع الفلاحي (المحصول الفلاحي لسنتي 2008-2009 قدر ب 6.2 مليون قنطار) بذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر ب 19.7%.

- ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات من 4.7% في 2005 إلى 9.3 % في 2009 و ذلك نتيجة لارتفاع نسبة النمو في كل من قطاع الفلاحة و البناء، الأشغال العمومية.

- تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009 مع العلم أنها في سنة 2001 كان عددها 180000 مؤسسة.

الفرع الأول: اهداف برنامج توطيد النمو

و يهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين التنمية البشرية.

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، تحين الخدمة العمومية.

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

- التنمية الصناعية.

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

- تطوير اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: خصائص برنامج مواصلة دعم النمو

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق مع الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار. كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية و الوقاية منها من خلال:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية و ما لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه.

- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

- تسريع إجراءات الصفقات و كذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

- تدعيم أدوات الدراسة و الانجاز.

- أما فيما يخص التمويل فان هذا البرنامج يتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية و تستبعد كل استدانة خارجية.

- إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث يساهم في تمويل البرنامج مع الاحتفاظ بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

الفرع الثالث: مضمون برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014

جدول رقم 19: توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014

الوحدة: ملياردج

المحاور	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: على الموقعwww.premier- ministre.gov.dz

1- التنمية البشرية: يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال[1]:

- إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية.

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.

- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشرب.

إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

2- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: ورصدت لها الدولة مبلغ 111 مليار دولار مقسمة على المجالات التالية:

- الأشغال العمومية: وتتضمن مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وكذلك زيادة قدرات الموانئ وقد خصصت لها مبلغ 42 مليار دولار.

- النقل: ويتضمن:

- تحديث مد شبكة السكة الحديدية.

- تحسين النقل الحضري.

- تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

---

[1] ملحق رقم 03

وقد خصص لقطاع النقل ميزانية تقدر بأكثر من 38 مليار دولار.

- تهيئة الإقليم والبيئة: وقد خصص لها مبلغ يقارب من 07 مليار دولار.

أما 24 مليار المتبقية فقد وزعت ما بين "قطاع العدالة "، "تحسين إمكانيات خدمات الجماعات المحلية " و"إدارات ضبط الضرائب التجارة والعمل".

3- دعم تنمية الاقتصاد الوطني: ذلك من خلال:

- مواصلة دعم التنمية الفلاحية الريفية بمبلغ 13 مليار دولار.

- ترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة : والتي سخرت لها الدولة مبلغ يقارب 02 مليار دولار من أجل إنشاء مناطق صناعية.

- دعم التأهيل وتسيير القروض البنكية.

4- التنمية الصناعية: خصصت الدولة لهذا الغرض أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية المسيرة من أجل:

- إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

- تحديث المؤسسات العمومية.

- تطوير الصناعة البتروكيمائية.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

– ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجلب إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

5– مكافحة البطالة: أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 03 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

6– اقتصاد المعرفة: وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010_2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010_2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر

و نتطرق لها كمايلى:

الفرع الأول: تقييم أهداف البرامج التنموية و الطاقة الاستيعابية لحجم الاستثمارات

1- تقييم أهداف البرامج التنموية: إن احتواء التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وآثارها السلبية جعل الدولة تنطلق في تنفيذ ثلاث برامج استثمارية كبرى منذ 2001 الى غاية 2014 ويمكن حوصلة أهدافها في النقاط التالية:

- تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- تخفيض معدلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل.
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية
- تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة.

إن معاينة الأهداف السابقة وغيرها من الأهداف الفرعية المرتبطة بها يؤكد إنها ستودي الى التأثير في الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام ، والإنفاق الاستثماري العام غير الإنتاجي وهذا يعيد إحياءا للسياسة الكينزية، كما أن ذلك الإنفاق الاستثماري العام قد تم تخصيصه الى القاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الاجتماعي، مما يؤكد على حدوث نمو غير متوازن في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وتفكك بعض أنشطته بفعل المنافسة غير المتوازنة في ظل تدفق الواردات الامر الذي سيؤدي الى تلبية الزيادة في الطلب الناتج على تفاقم الاختلالات في التوازن، وتنامي الاختناقات، من خلال العرض الخارجي عن طريق النمو السريع للواردات.

إن تلك الاهداف لم تتكامل مع أهداف متعلقة بالتأثيرات المتوقعة لمدخلات ومخرجات آلاف المشاريع المبرمجة، مع عدم وجود أية خطة لنمو اقتصادي هادف ومستدام يرتبط بذلك.

1-1- الافتراضات والتوقعات المتعلقة بالبرامج الاستثمارية: لقد تم استشراف الوضع الاقتصادي خلال فترات البرامج على أساس مجموعة من الافتراضات والتوقعات المرتبطة بها وأهمها:

- التوقعات المتعلقة بأسعار البترول والافتراض بأنها لا تقل عن 19 دولار للبرميل خلال الفترة 2005 -2009 وعدلت بعد ذلك 39 دولار / .

- التوقعات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وافتراض تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن5%.

- التوقعات المتعلقة بالتحكم في معدل التضخم في حدود 3 % خلال فترة الميزانية.

- التوقعات المتعلقة بأسعار الصرف حيث قدرت ب 76 دينار مقابل الدولار الامريكي خلال فترة البرامج الخماسي الاول.

- التوقعات الخاصة بنمو التجارة الخارجية بافتراض معدل نمو للواردات يساوي5% سنويا، ومعدل نمو للصادرات لا يقل عن 6.2% سنويا .

إن التوقعات الاستشرافية المشار إليها خلال الخماسي الأول لم تتضمن توقعات خاصة بالتأثيرات المختلفة لتجسيد البرامج على القطاعات الإنتاجية، وعلى التشغيل وما يرتبط به من معدلات بطالة وعلى المؤشرات الهامة للتبعية الاقتصادية وقد كانت معظم تلك التوقعات والافتراضات المرتبطة بها غير سليمة في ظل التطورات المتتالية في السوق المحلية والدولية. حيث لم تحقق المعدلات المفترضة المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ونمو التجارة الخارجية ومعدلات

الانكشاف الاقتصادي المرتبطة بها، ومعدل التضخم وأسعار الصرف، فتجاوز الطاقة الاستيعابية الاستثمارية وجعل عملية الاستشراف غير دقيقة وبالتالي فالسياسات المرتبطة بها تتأثر بذلك.

2- تقييم الطاقة الاستيعابية لحجم الاستثمارات: إن هذه الحجوم من الاستثمارية العمومية قد تجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات سواء على مستوى التنفيذ والإنجاز، أو على مستوى الارتباطي التكاملي بالجهاز الإنتاجي المحلي، وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة محليا لإنجاز هذه المشاريع وقد تم التأكيد على أن أسباب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع يعود الى:

- محدودية قدرات الإنجاز.
- محدودية مكاتب الدراسات والمتابعة.
- محدودية الوعا العقاري الأساسي.
- محدودية الآليات المتعلقة بالصفقات.
- تزايد عمليات إعادة التقييم بسبب ارتفاع أسعار المدخلات وعد اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع.

وهذا يبين مخاطر تجاوز الطاقة الاستيعابية وعدم وجود خطة لاحتواء التأثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة.

إن تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية للاستثمارات جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة، حيث توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ما يلي:

- تم استهلاك % 22, 96 من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

- تم إنجاز % 73 من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.

- يوجد 26 % من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.

- 6% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.

وتم أيضا الكشف عام 2009 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى نـــدرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار و تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

- تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن :

*النقص في نضج الدراسات.

*ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات.

- شهدت البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دينار.

- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستشارية.

- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصـــة بالهياكـــل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية.

وتشكل مبالغ اعادة التقييم ضعف المبلغ المخطط في بداية البرنـــامج، ولا نعتقــد أن القــدرات المحلية كافية لتنفيذ حوالي 57 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2010-2014، مما يجعل المتبقــى في نهاية 2014 من أكبر البرامج الجارية المتبقية على الإطلاق[1].

الفرع الثاني: تقييم تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف البرامج التنموية المطبقة فى الجزائر خلال الفترة 2001-2014، و الجدول أدناه يوّضح تطور معدلات النمــو الاقتصادي خلال الفترة.

جدول رقم 20: الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دج

بيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الإجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو %	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

Ressource : PNUD-BAD, Perspectivies Economiques en Afrique, 2011,P15.

Lettre économique d'Agerie N° 11/2012,P8.

[1] ملحق رقم 03

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة، تبرز المساهمة القطاعية كما هو موّضح في الجدول التالي:

جدول رقم21: مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى 2001-2009

الوحدة %

بيان	2001	2003	2005	2007	2009
المحروقات	34.15	35.56	44.33	43.67	31.03
الزراعة	9.74	9.81	7.69	7.52	9.24
الصناعة خارج المحروقات	7.45	6.76	5.53	5.12	5.72
البناء والأشغال العمومية	8.49	8.47	7.46	8.81	10.92
الخدمات	21.80	21.17	20.08	20.64	23.80
باقي القطاعات	18.37	18.23	14.91	14.24	19.29

المصدر: تقارير الديوان الوطني للاحصاء.

فالملا حظ من الجدول أعلاه أنّ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2005 أقل من ذلك المسجل سنة 2003، والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن في نفس الوقت يندرج هـذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج دعم النمو الاقتصادى، إلاّ أنّ هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا، لأنّه شهد تراجع حاد سـنة 2007 و2009 ليبلـغ 3 %و1.4%علـي التـوالى، و عـاود الانتعـاش مجـددا لكـن بشـكل متواضـع جـدا،ليبلغ 2.4%و3.9%و3.6% لسنوات 2011 و 2012 و 2014 علي التوالي و يرد هذا الارتفاع

في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003، ويعد انخفاضه كذلك لتدهور معدلات النمو فى قطاع المحروقات من سنة 2006 الى 2009. في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة.

1- قطاع الصناعة: تبين الأرقام السابقة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، وهي محدودة ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية، فنسبة النمو لا تزيد عن5 % سنويا وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي الذي تدل المؤشرات القياسية لتطور الإنتاج الصناعي على تدهور وضعية معظم الفروع والأنشطة الخاصة بالقطاع والجدول الرسم التاليين يبينان ذلك.

جدول رقم22: التطور السنوي لمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001-2011

بيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011
القطاع الصناعي	85	87	93	90	92	90
الصناعة خارج المحروقات	75	74	77	73	79	79
الصناعات المعملية التحويلية	66	63	59	52	54	50

Ressource : ONC, Lactivité Industrièlle 2009-2001, Statistique ECO N° 70,9/2012, P22.

والرسم البياني اللاحق يبن بوضوح تدهور الانتاج الصناعي بالمقارنة مع سنة 1989

الرسم البياني رقم 08: التطور السنوي لمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001-2011

سنة الاساس 1989

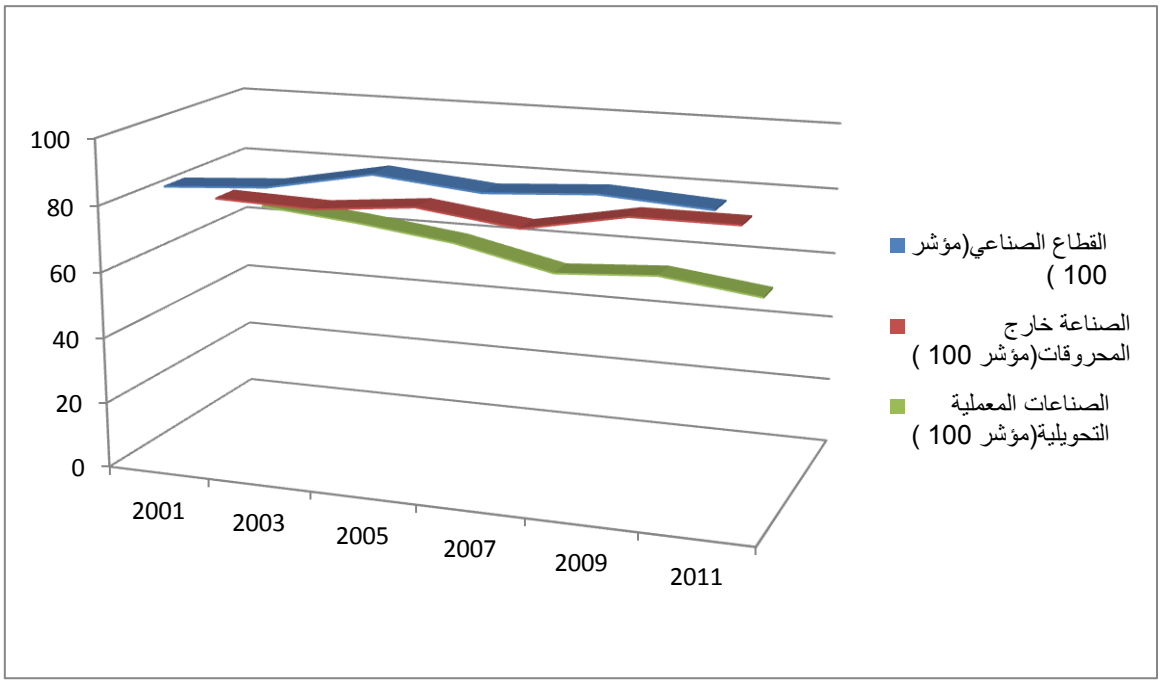

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

حيث تلعب الصناعات المعملية والتحويلية دورا هامة في الاقتصاديات المتقدمة، واقتصاديات الدول الناشئة وتساهم الدولة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وبيئة الأعمال المناسبة، وسوف تأثر البرامج الاستثمارية وحزم الحوافز المرتبطة بها على تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية التحويلية في الجدول اللاحق.

جدول رقم 23: تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية خلال الفترة 2001-2011

الوحدة%

بيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011
الصناعات الغذائية	-12.5	-20.6	14.4	-2.1	-9.1	21
المناجم	-2.8	0.6	12.4	-3.9	3.4	-9.5
الطاقة والمياه	5	6.6	9.9	8.0	7.2	8.2
صناعة الحديد والبناء والمكانيك	10	8.9	-4.1	-8.9	9.2	-3.4
الصناعات الكهربائية	-1.3	-10.6	3.9	-4.4	2	-5.5
الصناعة الكيميائية	-14.7	-2.4	0.6	-15	1.2	-13.1
صناعة النسيج	-0.5	-7.7	-18.8	-4.8	-10.3	-9.4
صناعة الجلود	0.3	-7.3	4.8	2.7	-1	-3.2
صناعة مواد البناء	-13.1	-6.3	-15.9	-6.8	-21.4	-11.8
صناعة الخشب والورق	2	-11.9	-25.1	-31.2	00	5
متوسط الصناعة المعملية	-1	3.5	-4.5	-3	1.6	-1.2

Ressource : ONC, Lactivité Industrièlle 2009-2001, Statistique ECO N° 70,9/2012, P22.

تبين الأرقام السابقة محدودية الآثار الإيجابية للاستثمارات العامة على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية، حيث نلاحظ بأن معظم الفروع حققت معدلات نمو سلبية مما يدل على قدرتها على الاستجابة للطلب الفعال الذي أحدثته تلك الاستثمارات وما ارتبط بها من اختلالات في التوازن بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات رأس المال الاجتماعي.

إن بعض الفروع الصناعية كالصناعة التحويلية الغذائية التي تطـــور إنتاجهـــا، فـــإن معظـــم مدخلاتها الصناعية مستوردة. بل إن جمود جهازها الإنتاجي وحالة الركود التي تعاينها فروعهـــا تتزامن مع استخدام غير اقتصادي لقدراتها الإنتاجية كما هي موضحة في الجدول فيما يلي:

جدول رقم 24: معدل استخدام قدرات الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2012

بيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
القطاع الصناعي	48	51	50	53	56	54	50
الصناعة خارج المحروقات	44	46	46	48	52	50	50
المعمالية التحويلية	44	46	45	46	50	49	49

Ressource : ONC, S-ECO -N° 70,9/2012, P2.

تشير معطيات الجدول السابق الى الاستخدام غير الرشيد لقدرات الإنتاج الصناعي والتي لـــم تتجاوز 50 % في فروع الصناعات المعملية، فقد بلغـــت 37 % فـــي الصـــناعات الحديديـــة والميكانيكية والكهربائية للسلع الاستهلاكية وسلع التجهيز وصناعات السيارات الصناعية، ولم تعد في فروع صناعة المناجم معدل 55 %، والصناعة النسيجية 37 % ، وصناعة الجبس والـــورق 28 %، وصناعة الجلود والأحذية 45% ، والصناعة الغذائية 66 % ، وبلغت في صناعة مواد البناء حوالي 86%.

إن هذه الوضعية الركودية تدل على محدودية الآثار الإيجابية التحفيزية للطلب الكلي الفعـــال على صناعات السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز، مما يدل على تزايد الانعكاسات الإيجابية علـــى الاقتصاديات الأجنبية من خلال حالة الإغراق الذاتي للاقتصاد الوطني بالسلع الاجنبية عن طريق

الواردات التي بلغت حوالي 300 مليار دولار خلال الفترة 2000 -2012، وهذا يدل على استمرار الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني إلا إذا تطورت الصادرات خارج المحروقات.

2- القطاع الفلاحى: خصص لهذا القطاع ما قيمته 65.5 مليار دج ضمن برنامج الانعاش الاقتصادى و قد حقق هذا القطاع على مدار هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا و انخفاضا وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة ب9.74 %سنة 2001، إلاّ أنّ هذه النسبة انخفضت سنة 2005 لتصل 7.69 في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار مليار دج، حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و بالرغم من هذا إلا أن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2005 -2008.

3- قطاع الاشغال العمومية: لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % ، إلى 8.47 %و الانخفاض في النمو سنة 2003 يرجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003، أين تمّ توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة.

و لقد تسبب التذبذب في إنتاج الإسمنت، و تموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج . ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة2007، لتصل نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 10.92 % ، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام المتوجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن.

4- قطاع الخدمات: لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام، بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 21.80 % سنة 2001 إلى23.80 %سنة 2009، أي أنّه عرف تطور سريعا مقارنة ببباقي القطاعات، لأن انفتاح مختلف الأسواق و تحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل و الاتصالات، و تطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطنية.

الفرع الثالث: تقييم التنويع الاقتصادي

إن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية تتجلى في ضعف مستوى التكامل بين قطاعاته الإنتاجية وانخفاض معامل الاندماج بين فروعه، وضعف معدل الارتباط بين أنشطته المتعددة، وأن تدخل الدولة بهذا الحجم من الاستثمارات فى ظل البرامج التنموية يتطلب وجود خطة متكاملة ودقيقة للتأثير الاندماجي التكامل بين المشروعات المبرمجة من خلال ربط مدخلاتها ومخرجاتها بتطوير قدرات الجهاز الإنتاجي الوطني.

وسوف نتعرض لحدود تلك التأثيرات من متابعة التركيب السلعي والقيمي للتجارة الخارجية، ودرجات الانكشاف الاقتصادي.

1- على التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي: إن حجم الاستثمارات العامة في البرامج المخططة خلال الفترة 2001-2014 يوفر الحوافز الاستثمارية للتنمية المستدامة المتكاملة التي تقضي تدريجيا على الاختلالات الهيكلية، والارتباط بعوائد موارد غير متجددة، فهي فرصة تاريخية اقتصادية يمكن تثمينها من استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية والفروع والأنشطة المرتبطة بها عن طريق القطاع الخاص والعام الوطني والشراكة والتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي في المجالات الأساسية للاقتصاد الوطني، الذي يؤدي عبر الزمن الى

تخفيض الاختلالات الهيكلية ورفع درجات التنويع الاقتصادي . وسوف نتابع الأرقـــام المتعلقـــة بالتركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي والتجاري في الجدول الموالى:

جدول رقم 25: تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014
الصادرات الإجمالية	1909	2447	4633	6585	45186	72883	73981	74000	80000
الصادرات خارج المحروقات	560	470	740	980	766	1221	------	------	-------
نسبة مساهمة صادرات% المحروقات	98	98	98	98.4	98.3	98.3	98.3	98.4	98.5

ressource: Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce - Exterieur De L'algerie, Année 2012,P3.

يظهر الجدول السابق تطور الصادرات الجزائرية التي إنتقلـــت مـــن 22 مليـــار دولار ســـنة 2000 الى 73 مليار دولار سنة 2012، ويتوقع أن تصل الى أكثر من80 مليـــار دولار ســـنة 2014 وستبلغ قيمتها الإجمالية خلال الفترة 2000-2014 حوالي 760 مليار دولار، وتتشكل من مصادر غير متجددة ومحدودة التنوع فالتركيب السلعي يتشكل من مـــادتين أساســـيتين همـــا البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى من الخطورة على الامن القـــومي والاقتصـــادي للبلاد ، فقد وصلت درجة التركيب القيمي خلال فترة البـــرامج المخططـــة الـــى غايـــة 2012 حوالي98.3 % من الصادرات، ويتوقع أن تصل تلك النسبة الى 98.5 % بنهاية ســـنة 2014

وهذا يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من التفكيك الجمركي وضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

شكل رقم 09: هيكل الصادرات الجزائرية

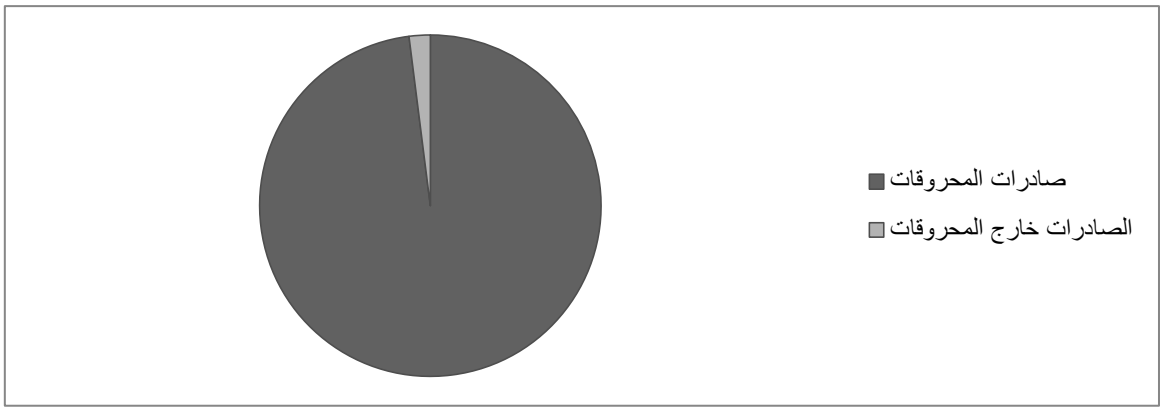

المصدر من اعداد الطالب اعتمادا عل معطيات الجدول السابق

2- على التركيب الهيكلي للواردات ومستوى الانكشاف الاقتصادي: لقد أدى تنفيذ استثمارات العامة الى تطور كبير للواردات بمختلف فروعها والجدول اللاحق يوضح ذلك.

جدول رقم 26: تطور التركيب الهيكلي للواردات خلال الفترة 2001-2012

الوحدة : مليون دولار

بيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	%
الـــــواردات الغذائية	2346	2516	3357	4656	5512	9261	8983	19.19
الـــــواردات الطاقوية	97	41	186	305	516	1094	1887	04.00
مواد أولية	445	607	688	1245	1128	1676	1824	04.00
مـــواد نصـــف مصنعة	1741	683	3743	6678	9557	10047	10370	22.10
سلع التجهيـــز الفلاحية	154	121	149	137	219	364	329	0.70
سلع التجهيـــز الصناعية	3293	4654	7872	9361	14141	17074	13453	28.74
الســـــــلع الاستهلاكية	1400	1984	1863	3546	5868	7328	9955	21.28
أخرى	-	716	704	420	462	517	-	-
المجموع	9482	13322	19567	26348	37403	47247	46801	100

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur - De L'algerie, Année 2012,P3.

تبين الارقام السابقة التطور السنوي المتولي للواردات من مختلف مجموعات السلع والمـــواد تتصدرها الواردات الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحوالي40 % من إجمالي الواردات (19مليار دولار) فتضاعفت 5 مرات بالمقارنة مع سنة بداية البرنامج الاول 2001-2004، وذلك لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن سياسة التوظيف الاحتوائي لأزمات البطالة الذي يطغي عليه الطابع السياسي لأنه في كثير من الأحيان لا يرتبط بنشاط إنتاجي حقيقي فقد تم إنشاء 5 مليـــون وظيفة خلال المخطط 2009/2005 وخلال العشرية 2009/1999 بلغت مناصـــب الشـــغل الإجمالية المستحدثة حوالي 8 مليون وظيفة من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهي أرقام مبالغ فيها، فهي لا تراعي الوظائف الفعلية المتحققة وتلك الواردة في تقارير البنـــوك ووكـــالات التشغيل، وتقارير الإدارات الإقليمية والدوائر الوزارية التي تنطلق من التقديرات الاوليـــة، فـــي دراسات الجدوى، كما أنها لا تميز في تقدير منصب الشغل بين العمل الموقت الجزئي الـــذي لا يرتبط بنشاط إنتاجي حقيقي أو خدمة حقيقية بقدر ما يتعلق باحتواء الاضطرابات الاجتماعية.

كما أن الاستثمارات المتعلقة بالقاعدة الهيكلية قدوما ترتب عليها من مدخلات فإنجـــاز حـــوالي 1.7 مليون سكن بما فيها العمومي الإيجاري، والاجتماعي التساهمي، والريفي، والبيع بالإيجار. تطلبت احتياجات كثيرة لهذه المشروعات العقارية، لم تنعكس في تطور فروع صناعة مواد البناء وقطاع البناء والأشغال العمومية، التي تشهد معدل نمو خارج قطاع المحروقات أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بل كانت معظم الاحتياجات الاستهلاكية والتجهيزية تتم تغطيتهـــا عـــن طريق الواردات وبذلك تقلصت الآثار الإيجابية المتعلقة بتحريك العرض الكلي للجهاز الإنتـــاجي المحلي. كما يفسر هذا التدفق الكبير للسلع الأجنبية بعدم وجود خطة لربط تزايد المدخلات بنمـــو الصناعات المعملية الوطنية، إضافة الى بعض أشكال الفساد التي يصعب أحيانـــا تقـــديرها مثـــل

المبالغة في فواتير الواردات خاصة المتعلقة بأشكال الدعم، وكذلك التطور الخطير لقنوات الفساد المرتبطة بالتهريب. إن هذا الوضع يوضح الاختلال الهيكلي للواردات، وللتجارة الخارجية بصورة عامة، ورغم المكاسب والإيجابيات الهامة لمنجزات الاستثمارات العامة إلا أن الوضعية الاختلالية قد تفاقمت، ودرجة الانكشاف الاقتصادي التجاري قد تطورت لتجعل الاقتصاد في حالة تبعية اقتصادية كبيرة فقد بلغت في السنوات الاخيرة 60 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009، 2010، 2011، الأمر الذي يؤكد على اندماج سلبي في الاقتصاد العالمي من خلال قطاع استراتيجي ريعي لا يوجد في المدى القصير والمتوسط ما يدل على وجود استراتيجية ذكية للأمن الاقتصادي الوطني لتغيير هذا المسار.

الفرع الرابع: تقييم السياسات المرافقة للبرامج التنموية

1- تقييم سياسة الانفاق العام: ازدادت النفقات العامة زيادة كبيرة، فمن خلال مؤشر نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ بأن نسبتها أصبحت تزيد عن% 41 سنة 2012 والأرقام الواردة في الجدول والرسم البياني اللاحق تبين ذلك.

جدول رقم 27 : مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي

الوحدة%

بيان	2003	2007	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع النفقات العامة مليار دينار	1690	3109	4246	4467	5731	7745	6575
إجمالي النفقات العامة الى الناتج المحلي	33	35	44	37	41	42	41
النفقات الجارية الى الناتج المحلي	22	18	23	22	24	25	26

المصدر: Perspéctives Economiques en Afrique 2012, P6

- تقرير بنك الجزائر، ماي 2012.

- قانون المالية 2013، ص 26.

شكل رقم 10: مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي الوحدة%

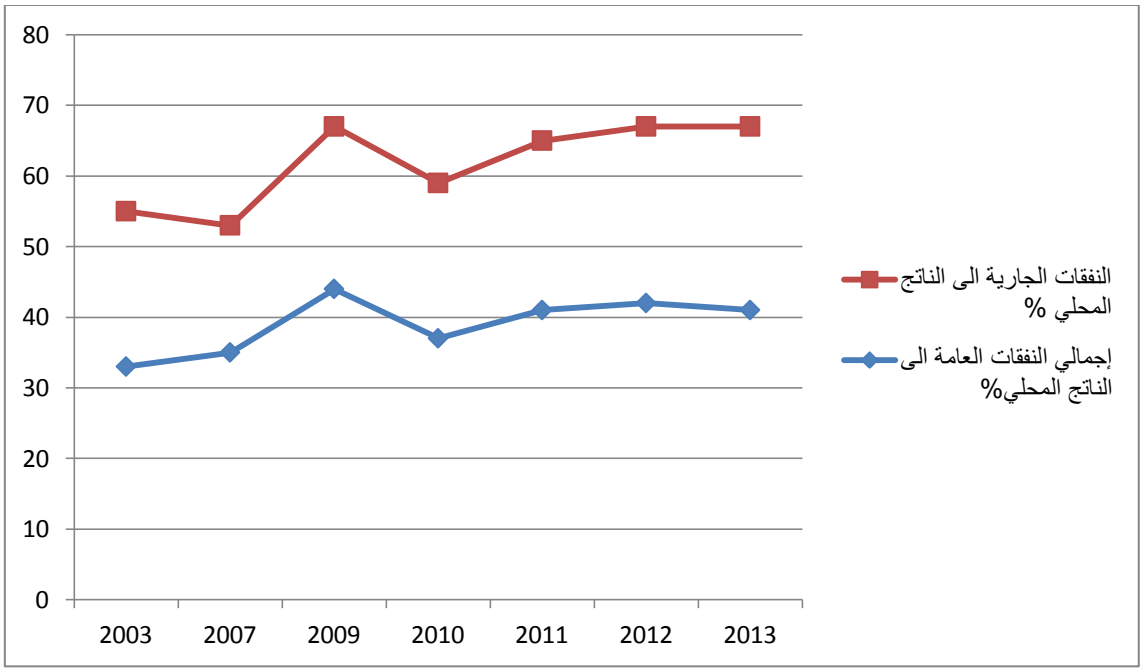

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ما يلاحظ من الجدول هو استمرار الزيادة في النفقات العامة من سنة إلى أخرى ولم تنخفض على الإطلاق، مما يشهد هذا الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية برنامج دعم الانعاش2000-2004، برنامج التنمية الفلاحية، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج دعم النمو 2010-2014. تشير المعطيات السابقة الى ارتفاع نسبة النفقات العامة الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى% 25 سنة 2012 و % 26 سنة 2013 وقد بلغت نفقات التسيير 4335 مليار دينار سنة 2013 في حين قدرت نفقات التجهيز ب 2240 لسنة 2013 بمجموع نفقات عامة يزيد عن2000 مليار دينار. إن هذا التطور بقدر ما يدل على حجم الجهود العامة المبذولة فإنه من جهة أخرى يبرز استمرار الاختلالات في توزيع النفقات وما يرتبط بها من استخدام لموارد غير متجددة في تغطية النفقات العامة.

2- تقييم سياسة الايرادات العامة: إن تركيب الإيرادات العامة يبين تزايد الاعتماد على قطاع المحروقات الذي أضحى يشكل % 70 من موارد الميزانية العامة، وبهذا الوضع فإن تلك الإيرادات والبرامج العامة المرتبطة بها معرضة للتأثر السلبي بالتطورات في السوق الطاقوية.

ولقد تطورت الإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وتطورت معها نسبة الاعتماد على قطاع الثروة البترولية والغازية كما هي مبينة في الأرقام اللاحقة فى الجدول والرسم البياني اللاحقين.

جدول رقم 28: التطور النسبي للإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإيرادات

الوحدة%

بيان	2003	2007	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات	38	39	37	36	39	37	36
الجباية العادية	10	8	11	10	10	11	11
الجباية البترولية	26	30	24	24	27	25	23
رصيد الموازنة	5	5	-7	-1	-1.7	-4.3	-4.9
ج البترولية ضمن الإيرادات	70	70	70	70	70	70	73

Ressource : Perspéctives Economiques en Afrique 2012, P6.

- قانون المالية 2013، ص 26.

الرسم البياني رقم 11: التطور النسبي للإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإيرادات الوحدة %

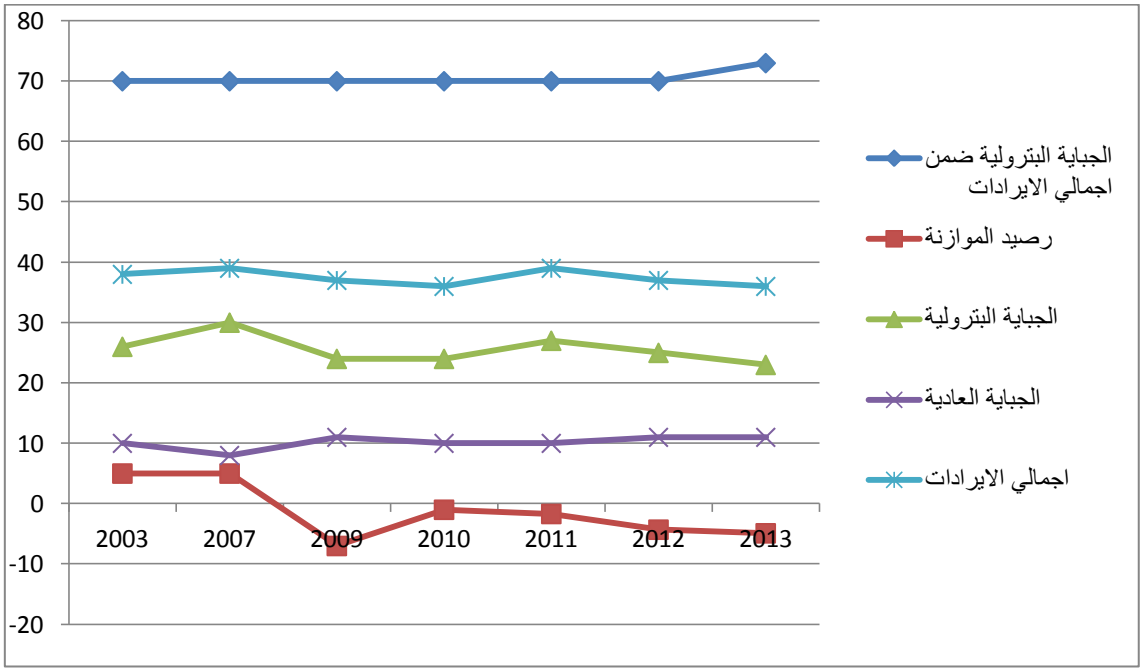

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

تبين الارقام السابقة بأن الإيرادات البترولية أصبحت تشكل نسبة هامة ضمن النـــاتج المحلـــي الإجمالي تزيد عن نسبة 25 لسنة 2012، وإن رصيد الموازنة بدأ يسجل عجزا متواصلا اعتبارا من سنة 2009، رغم أن هذا الرصيد السلبي غير حقيقي لأن تقدير الإيرادات الجبائيـــة البترولية حدد على أساس 30 دولار للبرميل في حين أنه يتجاوز 100 دولار، كل ذلك في إطار الاستمرار في تطوير صندوق حفظ الموارد.

إن هذا التركيب في الإيرادات العامة الذي يعتمد على المحروقات لم يتغير بشكل إيجابي يؤدي الى تخفيض نسبة الارتباط بالفروع هذا القطاع، ولم تساهم الاستثمارات العامة المنجزة في تغييـــر هذا الاختلال الهيكلي الذي يزداد تفاقما وخطورة.

3- تقييم السياسة النقدية: وعليه إذا أخذنا بعين الاعتبار مجمـــوع التمويـــل البنكـــي لبـــرامج الاستثمار العام بخلاف ذلك المغطى بواسطة الادخار الحكومي وهو القروض طويلة الأجل مـــن الصندوق الجزائري للاستثمار والقروض البنكية للقطاع العام، والذمم على الدولة المخلوقة مـــن طرف البنوك و بنك الجزائر.

فكما يبينه الجدول فقد عرف التمويل البنكي تزايدا حتى سنة 2006، ثم تتراجع سنتي 2007 و 2008 ليعود مجددا إلى التزايد منذ 2009، أما نسبته من النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي فهـــي معتبرة، ولكنها متناقصة على العموم إلى غاية سنة 2008 ثم تزايدت .وارتفاع نســـبة التمويـــل البنكي يحمل مخاطر تراكم الدين العام الداخلي يما يؤثر على مختلف التوازنات النقدية لأنه يؤدي إلى زيادة كمية المعروض النقدي.

جدول رقم 29: تطور التمويل البنكي للاستثمارات خلال الفترة 2000-2011

الوحدة: مليار دج

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التمويل البنكي	1641.23	1651.45	1693.18	1802.89	1868.16	2035.34
نسبته للناتج المحلي	39.8	39.07	37.43	34.33	30.38	26.91
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التمويل البنكي	2979.16	2395.28	1884.32	2619.63	3012.68	3721.07
نسبته للناتج المحلي	34.89	25.58	17.02	26.15	25.00	25.86

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

الإنفاق الاستثماري ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2011 رصدت له مبالغ مالية ضخمة، تم تغطية جزء منها عن طريق الادخار الحكومي الذي عرف نموا معتبرا خلال الفترة، وإلى جانبه تم ضخ كميات هائلة من القروض البنكية للدولة وللاقتصاد عبر قنوات مختلفة، وهذه القروض البنكية قد ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات الاستثمارية و الاستهلاكية مما خلق فجوة بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو الإنفاق الداخلي، وهذا الأخير يتناسب مع معدل نمو الكتلة النقدية، فكلما ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية ارتفع معد ل الإنفاق الداخلي، الأمر الذي ينعكس على زيادة الواردات لسد فجوة الطلب. فكما يبين الجدول فالواردات تتزايد من سنة لأخرى، وبمعدلات مرتفعة وهو ما ينعكس على الأسعار المحلية.

جدول رقم 30: معدل نمو الناتج الحقيقي و الكتلة النقدية و الواردات

الوحدة %

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الناتج الحقيقي	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1
معدل نمو M2	19.03	22.29	17.90	15.61	11.49	11.22
معدل نمو الواردات	15.92	8.56	24.55	8.18	25.76	15.49
بيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو الناتج الحقيقي	2	3	2.4	2.1	3.3	2.4
معدل نمو M2	18.67	21.50	16.04	9.12	15.44	19.90
معدل نمو الواردات	2.36	24.82	36.31	13.03	5.14	9.20

المصدر: تقارير بنك الجزائر، مرجع سابق.

4 -**تقييم سياسة الاستثمارات:** سجل فى شهر جوان 2013 على مستوى إنجاز المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 والتي بدورها أبرزت المعطيات التالية:

شكل رقم 12: تصريحات بالاستثمارات خلال الفترة 2002-2012



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

معطيات حول نتائج الملاحظة:

. 32 004 مشروع منجزأي نسبة 91 %من الكل.

. 2 580 مشروع لم يتم إنجازه أي نسبة 7%.

. 593 مشروع تم التخلي عنه أي نسبة 2%.

معطيات حول المنجزات الإجمالية :

. 32 004 مشروع منجز أي بنسبة 91% من الكل.

. 2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي.

4-1- تطور الاستثمارات المنجزة: في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للإستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع ب 1٪ في سنة 2002 ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22٪ في عام 2009 سنة مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11٪ في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011، وفي الأخير إتتهى إلى 6٪ سنة 2012.

جدول رقم 31: تطور الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002-2012

السنوات	عدد المشاريع	%
2002	443	1
2003	1369	4
2004	767	2
2005	777	2
2006	1990	6
2007	4092	13
2008	6375	20
2009	7013	22
2010	3670	11
2011	3628	11
2012	1880	6
المجموع	32004	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

4-2- تصنيف الاستثمارات المنجزة: تتبع الاستثمارات المنجـزة مسـارا منطقيـا و معتـادا و هي في موضع ضمن الترتيب التنازلي حيث أنها على رأس الترتيـب العـام للاسـتثمارات المنجزة من حيث " الإنشاء" أي 3/2 (نحو كل المعايير)، في حين أن الاستثمارات المنجـزة من حيث التوسيع تحتل 3/1 من الهيكل الإجمالي.

تحدث الاستثمارات في شكل "إعادة التأهيل- التوسيع" و "إعادة التأهيل" نسبة 2% لكل منهما. و في الأخير فإن الاستثمارات المنجزة في "إعادة التأهيل- التوسيع" و "إعادة التأهيل " فهي ضئيلة أي أقل بـ1% مقارنة مع المجموع، وهذا في كل المعاييرالإجرائية. باختصار، هذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية و ذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الإستراتيجي في حين أن الخوصصة لا تبدو أنها تعطي نتائج مرجوة. يبدو أن الفكرة الأخيرة في إطلاق ما يسمى بالقطاع المختلط حول الاستثمارات التي تتم بين القطاع العام والقطاع الخاص أنها خيار أكثر جاذبية لكلا الطرفين.

جدول رقم 32: تصنيف الاستثمارات المنجزة

تصنيف	عدد المشاريع	%
الإنشاء	18 990	59
التوسيع	12 799	40
إعادة التأهيل	192	1
إعادة التاهيل- التوسيع	20	0
إعادة الهيكلة	1	0
الخوصصة- التوسيع	2	0
المجموع	32004	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

المطلب الثالث: المعوقات التي واجهت تجسيد البرامج التنموية

سجلت مرحلة تطبيق البرامج التنموية عدة عراقيل نذكر منها:

الفرع الأول: الاختلالات المسجلة في تنفيذ برامج دعم التنمية ومحدودية الرقابة المفروضة عليها

لم تقدم أية سلطة رقابية في الجزائر تقييما حول كيفيات تسيير و تنفيذ برامج البرامج التنموية في الجزائر بالرغم من الأهمية الاستراتيجية لهذه البرامج وضخامة الاعتمادات المالية المرصودة لها.

غير أن الحكومة، من خلال لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتطوير تسيير المالية العمومية، وكذلك من خلال تقرير أعده خبراء من البنك العالمي، حاولت تقييم أدائها فيما يخص تسيير وتنفيذ مشاريع التجهيز العمومي المتخذة في برامج دعم التنمية من خلال دراسة هذه التقارير، يمكن إبراز النقائص و الاختلالات التي يعرفها تسيير برامج الاستثمار العمومي في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1- الاختلالات المسجلة فيما يخص وضع ، إنجاز ومتابعة المشاريع: أكد تقرير خبراء البنك العالمي[1] أن مشاريع الاستثمار العمومي في الجزائر و المنجزة في إطار برامج دعم التنمية

[1] Rapport de la Banque Mondiale, N° 36270 – DZA, du 15 août 2007, élaboré par le Groupe pour le Développement macroéconomique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, intitulé : « A la recherche d'un investissement public de qualité » Groupe pour le Développement socioéconomique.

تميزها نقائص كبيرة و ضعف كبير في ميادين متعددة، ويمكن أن نبين مجمل هذه الاختلالات في النقاط التالية:

– فيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو فإننا نسجل الغياب التام لأهداف واضحة وصريحة، حيث و خلافا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الوثيقة المعلنة عن هذا البرنامج لا تتضمن إلا قائمة المشاريع مجملة في برامج مع التخصيصات المالية المعتمدة لها دون تحديد أي نتائج أو أهداف لهذه المشاريع.

– نوعية إنجاز المشاريع سيئة ناتجة عن ضعف تنفيذ المشاريع ومحدودية المؤسسات المكلفة بذلك :حيث قد ينتج عن ذلك أخطار تتمثل في التبذير الكبير للأموال العامة وبروز مظاهر الرشوة و الفساد.

– إنجاز بعض المشاريع تم في غياب شبه كلي لتقييم تكاليف هذه الأخيرة، ومثالا على ذلك قطاع النقل الذي يجسد التحديد الضعيف للتكاليف حيث أن إعادة تقييم المشاريع تمثل15 %من نسبة الاعتمادات الأولية لمجمل المشاريع، و وصلت هذه النسبة إلى 30% في عدة مشاريع.

– في نفس الإطار، و من خلال التعليمة رقم 01 ك.خ.ر.ح المؤرخة 13 جويلية 2008 بعنوان" الصرامة في إنفاق الأموال العمومية 2 "أكد رئيس الحكومة ما سبق ذكره حيث أنه:

– تقدر قيمة البرنامج الخماسي للتجهيزات(بكل فروعه)حاليا ب 14000 مليار دينار، منها 1300 مليار دينار(أي حوالي 10)% تتشكل من عمليات إعادة تقييم المبالغ المسجلة أصلا؛

– إن مستوى استهلاك الاعتمادات المسجلة بعنوان رخص البرامج لم يتجاوز34% نهاية سنة 2007؛ وبالتالي، فإن البرنامج العمومي الحالي للاستثمارات قد يخضع للأسف، لعمليات إعادة تقييم أخرى قبل اختتامه و هي وضعية تستوقف كل عضو من أعضاء الحكومة؛

– الاستثمارات "**غير الممركزة** "تلاقي نفس المشاكل المتعلقة بالاستثمارات العمومية المركزية من حيث ضعف انجاز المشاريع ورداءة نوعية المنجزة منها.

و في نفس السياق، يضيف التقرير الذي أعده خبراء البنك العالمي حول واقع الاستثمار العمومي في الجزائر على أن تخصيص اعتمادات جديدة للمشاريع التي تم إعادة تقييمها، من شأنه أن يسرع في وتيرة انجاز هذه المشاريع و لكن لا يشكل حلا للتطوير في نوعية إنجاز هذه المشاريع.

2- الاختلالات المسجلة فيما يخص التسيير الميزاني للمشاريع: يمكن أن نبين هذه النقائص من خلال مقارنة الممارسة الميزانية في الجزائر بالمعايير الدولية المعتمدة لتحديد فعالية أو نجاعة النظام الميزاني في بلد ما، تتمثل هذه المعايير في 16 مؤشرا مرتبط بمختلف مراحل التسيير الميزاني موزعة كما يلي :07 مؤشرات تتعلق بصياغة الميزانية، 04 مؤشرات لتنفيذ الميزانية، مؤشرين لتبليغ التقارير، مؤشرين لمراقبة الحسابات و مؤشر حول كيفية إبرام الصفقات العمومية.

ويبين تقرير تقييم ومنهاج عمل (**AAP**)أنه من بين 16 معيار فإن الجزائر تحترم 05 معايير فقط، وحسب البنك العالمي و صندوق النقد الدولي فعلى أي دولة تطوير نظامها الميزاني إذا لم تحترم على الأقل 07 معايير.

من خلال دراسة هذه الوثيقة يمكن أن نبين النقائص التالية حسب كل مؤشر[1]:

[1] ملحق رقم 04

1-1- **صياغة الميزانية:** تضع الجزائر نظام تصنيف كلاسيكي، بالإضافة إلى النقص المسجل في تغطية النشاطات الإدارية وغياب إطار للنفقات متوسطة الأمد.

1-2- تنفيذ الميزانية: يشهد تنفيذ الميزانية بطء كبير في إقفال الحسابات وغلقها، حيث تعرف مرحلة فتح الحسابات تأخرا ب 3 أشهر، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإننا نشهد عدم صرف بعض النفقات التي تبقى مجمدة في حسابات التخصيص الخاص.

1-3- **إعداد التقارير:** يتم تسيير الميزانية في الجزائر بناءا على معطيات مختلفة و منفصلة عن بعضها البعض مما يصعب في توحيد المعطيات التي من شأنها أن تعطي للمصالح المركزية المكلفة بالميزانية معلومات دقيقة حول تسيير أو رقابة تسيير الميزانية على كل المستويات.

1-4-إبرام الصفقات: إن التزايد الكبير لعدد الصفقات المبرمة في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي و أهمية المشاريع المسجلة فيها، يفرض إعادة النظر في كيفية إبرام الصفقات العمومية والإجراءات المتخذة في تنفيذها.

كما أكد التقرير على النقائص الكبيرة المسجلة في التسيير الميزاني من خلال المقاربات و الإسقاطات التي قام بها خبراء البنك العالمي على التسيير الميزاني في الجزائر بالمقارنة مع المعايير المرجعية للتسيير الميزاني. ويبرز تقرير خبراء البنك العالمي جملة من الاختلالات تتعلق بالتسيير المالي والميزاني في الجزائر يمكن أن نبينها من خلال النقاط التالية:

- ضعف " **فعالية** "النفقات العمومية يعود بشكل رئيسي إلى نقص كبير يسجل في كيفية تسيير النفقات العمومية.

-اللجوء المتكرر للميزانيات الإضافية التي تسمى بالميزانيات التكميلية في وسط السنة المالية، والتي عادة ما تخصص اعتمادات إضافية ضخمة، حيث وصلت هذه الزيادات إلى 18 %من الاعتمادات الأولية سنة

-فيما يخص متابعة تنفيذ الميزانية السنوية فإن آجال إقفال الميزانية السنوية يفوق أشهر(وكذلك إقفال كل شهر يفوق 10 أيام)، حيث لا يبدأ تنفيذ الميزانية السنوية إلا بعد مرور 03 أشهر من تاريخ 01 جانفي .ويعود ذلك بالأساس إلى البطء في وضع ملحقات الميزانية التي تتضمن مختلف التخصيصات.

- طريقة تسيير حسابات التخصيص الخاص لا تستجيب عموما للتنظيمات المعمول به.

- فيما يخص الحد الأقصى للمكشوف و ضرورة إلحاقهم بمشروع قانون المالية مع و ضع تقرير مفصل لكيفية تسييرهم .إن عدم احترام هذه التنظيمات لا يكرس مبدأ الشفافية في العمليات المرتبطة بهذه الحسابات بالإضافة إلى أن البرلمان لا يعلم المبالغ الإجمالية المخصصة و تلك التي تم تنفيذها بالنسبة لنفقات و إيرادات هذه الحسابات.

- المسار الميزاني في الجزائر بالي حيث تتجزأ الميزانية إلى قسمين : ميزانية التسيير التي تعتبر كميزانية إدارية و مالية و ميزانية التجهيز تنقسم إلى قطاعات وقطاعات فرعية، و هذا ما يصعب من مهمة إيجاد برمجة مشتركة بين الميزانيتين. من جانب آخر، نلمس غياب تخطيط ميداني براغماتي مما يؤدي إلى غياب العلاقة بين الموارد و بين السياسات القطاعية؛

- قصور في البرمجة الميزانية، وهذا لا يعود إلى جمود نظام الميزانية، و إنما لعدم امتلاك المعلومات الكافية حول نسبة تنفيذ الميزانية في السنة المالية n وما يجب تخصيصه في السنة المالية n+1 . كذلك فإن التوجيهات الميزانية في السنة المالية n لا تقدر سقف أولي للاعتمادات

لكل مؤسسة أو لكل قطاع أو لكل مشروع على حدى، وفي حالة ما إذا كانت المشـــاريع غيـــر ممركزة ، فإن التنفيذ اللامركزي للميزانية لا يترك للإدارة المركزية أي إمكانية لمراقبة تنفيـــذ المشاريع.

– غياب " إطار للنفقات متوسطة الأجل "الذي يعتبر كوسيلة تمكن الحكومة من تحديد أولوياتها بالنسبة للنفقات ذات الطابع الاستراتيجي في حدود المتاحات المالية و الموارد الميزانية .ويمكن أن نبين المراحل التي يتم من خلالها وضع إطار للنفقات متوسطة الأجل CDMT في المخطط التالي[1]:

* وضع إطار ميزاني للاقتصاد الكلي، وهو نموذج للاقتصاد الكلي يتضمن تقديرات للموارد و النفقات متوسطة الأجل.

* إعداد برامج قطاعية: تتضمن تحديد الأهداف القطاعية، النتائج وتقييم النشاطات، إعداد برامج القطاعات الفرعية مع التقدير الأولي للتكاليف.

* وضع أطر لنفقات القطاعات، تحليل التحكيم الذي يحدث داخل كل قطاع وما بين القطاعات.

* تحديد اعتمادات وموارد كل قطاع: وضع سقف للميزانية الســـنوية وللميزانيـــات متوســـطة الأجل.

[1] Rapport de la Banque Mondiale, N° 36270 – DZA, du 15 août 2007, élaboré par le Groupe pour le Développement macroéconomique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, intitulé : « A la recherche d'un investissement public de qualité Groupe pour le Développement socioéconomique . »

*وضع ميزانيات قطاعية: من خلال اختيار البرامج الأساسية السنوية ومتوسطة الأجل مع المبالغ المحددة لها.

*المصادقة النهائية للسلطات السياسية: من خلال تقديم التقديرات الميزانية للحكومة وللبرلمان قصد المصادقة عليها.

– غياب مؤشرات الفعالية و المتابعة للأهداف المحددة مسبقا يبين عدم وجود إطار للميزانية يرتكز على" النتائج"، حيث أن متابعة الميزانية يقتصر على فحص الاعتمادات، ومراقبة الإجراءات و صحية الوثائق المبررة للدين العمومي، في ظل عدم وجود أي مؤشرات تتعلق بالنتائج المحققة أو بدرجة تنفيذ الميزانية ، أو بالنسب المرتبطة بصرف النفقات داخل القطاع أو بين القطاعات لإعطاء إمكانية للتحكيم بين هذه القطاعات وتقييم التقديرات للسنوات المالية الموالية على أساس النتائج المحققة.

– فشل في المتابعة و في تبليغ التقارير يؤدي إلى التقليل من الشفافية الميزانية، كما أنه ومن جانب آخر فإن تسيير الميزانية على المستوى المحلي يعرف نفس النقائص المسجلة على المستوى المركزي من حيث الصياغة و التنفيذ والمراقبة و إعداد التقارير، مما يفرض إعادة النظر في التسيير الميزاني و في تنفيذ البرامج العمومية عن طريق النفقات العمومية من خلال إصلاح النظام الميزاني وإحداث تعديلات جذرية في كيفيات تسيير ومراقبة المالية العمومية.

الفرع الثاني: الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية

إن الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية الأولية من برامج دعم الإنعاش الى البرنامجين الخماسيين بمجموع تجاوز 350 مليار دولار خلال الفترة 2001–2010 تضاف لها المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب 300 (مليار دينار)والبرنامج التكميلي لفائدة

ولايات الهضاب العليا (377 مليار دينار)والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم (800 مليار دينار) تبلغ كليا حوالي 1870 مليار دينار أي ما يعادل 25 مليار دولار، فتصبح إجمالي مخصصات تلك البرامج حوالي 375 مليار دولار(أي 28000 مليار دينار)، بالإضافة الى المبالغ المتبقية للبرنامجين المنتهيين والمتوقعة للبرنامج الخماسي الثاني والتي لا تقل عن 150 مليار دولار مما يرفع حجم الاستثمارات العامة الى 500 مليار دولار بنهاية سنة 2014 .

إن هذا الارتفاع ادى الى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم والتسيير العقلاني لتلك الاستثمارات وإداراتها بكفاءة .وبقدرة ما يدل ذلك التزايد على تنامي الجهود الاستثمارية التنموية وتزايد آثارها الإيجابية، فإنه يبرز من جهة أخرى ضعف الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية في تسيير تلك المخصصات. كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية.

الفرع الثالث: ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة، وتقدير تكاليفها الحقيقية، ذلك أن العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، وضغوط القيود المتعلقة بإجراء ات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمنية، أدى الى المبالغة في تقدير قيمتها، وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة .فتكلفة إنجاز الكلم من الطرق السيار ذات الاتجاهين تصل الى متوسط يتراوح بين 2 الى 3 مليون أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ تلك التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي4 الى6 مليون أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش /أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير

حوالي 2.7 مليون دولار في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار وهذا يعني انها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 الى 50 % .

إن تفسير ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة بالمحدودة وأحيانا قلة الخبرة لا يكفي، بل يستدعي الأمر البحث عن الأسباب الاخرى.

الفرع الرابع: ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية

الجارية بعد انتها فترة البرنامج المحددة الزمنية، وما رافقها من إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء في الدراسات الأولي، وتمديد آجال الصفقات. فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001-2004 حوالي 1216 مليار دينار(12مليارد ولار) وحوالي 9680مليار دينار (أي 130 مليار دولار) بالنسبة للخماسي الأول 2005-2009.

الفرع الخامس: تعدد البرامج الاستثمارية العامة

خلال الفترة 2001-2014، والإعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة / بالجنوب والهضاب العليا، والسكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية بالإضافة الى الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها خلال المرحلة 2014/2001 وخاصة المقدرة للفترة 2010-2016 والتي قد تتجاوز 70 مليار دولار.

هذا الوضع جعل هناك صعوبة في معرفة المخصصات الاستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المخططة، وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

الفرع السادس: عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة

يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

المطلب الرابع: آفاق البرامج التنموية لترقية الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي

من الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم إستقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فبما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصر ف.

وفي هذا الصدد، سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهماً على وجه الخصوص. فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة، بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة، والحد من الإعفاءات الضريبية، وتدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات. ومن الضروري في الوقت ذاته تخفيض الإنفاق غير المنتج (مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة) ، مماّ يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي .وينبغي أن تدعم إعادة توزيع الموارد هذه ، تعزيز نظم إدارة المصروفات، خاصة بغرض مراقبة تقديم الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي عن كثب.

ورغم ذلك ينبغي بصفة عامة الحد بشدة من قيام الحكومة بالاقتراض من القطاع المصرفي إن لم يكن إلغاؤه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وتحقيقا لهذا الغرض قد يكون من المرغوب فيه الاعتماد بصورة متزايدة على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول تجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات. ورغم ذلك فإنّ البلد مطالب بأن يُدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلا لاندماجها في الإقتصاد العالمي وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو.

الفرع الثاني: التعجيل بالإصلاحات الهيكلية

مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة. وذلك بإيلاء إهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:

1- التنمية البشرية و بناء القدرات: تماشيا مع أهداف التنمية الدولية سوف يكون من المهم تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي الشامل، والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، إلاّ أنّ التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق بما يساعد البلد على سد الفجوة

الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الإنترنت، وتحسين قدرته على التنافس في الأسواق الدولية. وبالمثل يتعين بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية.

2- تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية: وذلك من خلال قيام البلد باستثمارات جديدة في الطرق و الموانئ و المياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا ت أهمية كذلك، وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاية الإنتاجية بالنسبة لكل من الحاصلات الغذائية والتصديرية، حتى يتسنّى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية

لقد تأكد دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية، بالنسبة للدول النامية فإنّ الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق. إن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

في هذا المجال كذلك، اتخذت الجزائر عدة وذلك بالترخيص والتسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد والتصدير. في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة، إلاّ أنّ القيود غير الجمركية ما تزال كذلك قائمة. هذا من جانب ومن جانب آخر، كان قرار الانضمام إلى

منظمة التجارة العالمية جد سريع نظرا لطابع الاقتصاد الوطني و الذي ما زال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية و الظروف المناخية، كما أنّ التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على الاقتصاد الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع نسيجنا الصناعي الموجود، وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية و النسيجية والصيدلانية، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع وزيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية و التحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي و المؤسسات العمومية.

الفرع الرابع: تحرير الأسعار

تشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين، والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار.

ويضاف إلى هذا أنّ تحرير الأسعار يجب أن يكون مصحوبا بالإدخال الجدي للمنافسة، حتى لا يقع المستهلكين رهينة في يد الاحتكاريين. فبالنسبة للجزائر، فقد تمّ إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال. حيث إرتكز إصلاح الأسعار على تركها تتحدد وبكل حرية عن السوق، لاسيما بإلغاء تدريجيا دعم الأسعار والضغوط المطبقة على هامش ربح لمعظم السلع والخدمات.

وفي الأخير، نشير إلى أنّ بعض الأسعار ما تزال تتحدد إداريا كأسعار المياه، والكهرباء والبنزين .إنّ إتاحة المجال للمؤسسات في تحديدها لهذه الأسعار وبكل حرية سوف يمكنها من

تغطية تكاليفها، رفع طاقتها في تمويل استثماراتها المتعلقة بتجديد تجهيزاتها، رفع إنتاجها، تقديم للمستهلكين منتجات وخدمات ذات جودة ونوعية جيدة، وبلوغ أيضا مشاركة حسنة في النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي .غير أنّ الجزائر من مصلحتها الحرس على بلوغ بعض الأسعار مستوى أعلى من الأسعار العالمية، خاصة في مجال الطاقة، وهذا لإعطاء المؤسسات الجزائرية ميزة نسبية تمكنها من مواجهة المنافسة الدولية.

الفرع الخامس : إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية

في هذا المجال ما تزال الجزائر بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها (تونس، المغرب، مصر والأردن...)، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، إنّ بطء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخوصص بعد معظم مؤسساتها الاقتصادية العمومية، لكن السبب يعود أنّ البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في:

- خلق الثروة والنمو.
- حيث أنّها تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.
- نوعية منتجاتها و خدماتها هي دون المتوسط العالمي.
- تكاليف منتجاتها الجد مرتفعة هي بعيدة عن المنافسة.
- و تشكل عبئا ماليا ثقيلا على الدولة.

و من جهة أخرى، فإنّ الجزء الأكبر من ديون الجزائر الخارجية توّجه إلى تمويل هذه المؤسسات، و التي يُفترض عليها أن تكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، و إذا به ليس فقط النمو الاقتصادي المرتقب فهو لم يجسد على أرض الواقع، إنمّا و بدون أي مبالغة كانت المؤسسات الاقتصادية العمومية (خاصة ديونها) المسئولة الأولى عن حدوث أزمة متعددة الأبعاد السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية) و التي ما زالت تزعزع البلاد، و لحل هذا المشكل شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إعادة هيكلة و خوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

الفرع السادس: إصلاح القطاع المالي

هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي (البنوك، شركات التأمين، بورصة القيم و صندوق المعاش) والنشاط الاقتصادي لبلد ما وبالتالي النمو الاقتصادي، بالفعل فإلى جانب كونه عنصرا جوهريا في السياسة النقدية، يعتبر القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص الذي يعد هذا الأخير القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي في اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى ، فإنّ النظام المالي الفعال يعد ضروريا أيضا من أجل إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، لأجل ذلك، يجب أن تتخذ كامل الإجراءات حتى يتمكن القطاع المالي من مباشرة وظائفه الوسيطية بكل لياقة (جمع والتخصيص الأكثر كفاءة للأموال المتداولة والدفع).

بالنسبة للجزائر، ورغم بعض التدابير السليمة التي اتخذت كتلك المتعلقة بقانون النقد والقرض لسنة2001 (6880 الترخيص بخلق بنوك خاصة) ، تبقى بعيدة في هذا المجال وبالتالي ترقية النمو.

وتعود الحالة السلبية للقطاع المالي الجزائري بالدرجة الأولى إلى ضعف البلد في تفوقه في تحقيق النمو الاقتصادي، مادامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة و ليس كبنوك تجارية حقيقية، بورصة القيم معدومة بشكل مطلق.

الفرع السابع: إصلاح سوق العمل

إنّ التخفيف من ضيق سوق العمل والبطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الاجتماعي، وخاصة على فئة الشباب، يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية ومرونة سوق العمل، و كذا الحفاظ على حقوق العمال وبإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة والتقاعد المسبق، وإلاّ ستكون لشريعة الغاب مكانة في تسيير سوق العمل.

الفرع الثامن: التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية

لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب، فبالإضافة إلى الوظائف السيادية لها (مثل :الأمن، والعدالة والتعليم، والرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الاقتصادية عن طريق سيطرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات، وكانت الدولة مسئولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية، وفي النهاية خارت قوى نظام التدخل هذا الذي كان يجرى تبريره بطرق مختلفة، إلاّ أنّه لم يفسح الطريق للمبادرة الخاصة المزدهرة. فقد حد إطار تنظيمي تقييدي من المبادرات الخاصة بحيث أصبحت مقصورة على نواحي النشاط الهامشية، كما أجهض بزوغ طبقة من منظمي المشروعات الحقيقيين.

ويتعيّن على الدولة أن تخلص نفسها تحديدا من هذا الإطار التنظيمي التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبو إليه من إمكانات في الاقتصاد العالمي .ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على:

– تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي، ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم .ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج، واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات. وعندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية (مثل الطرق، والموانئ والمطارات، والكهرباء والمياه)، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل (مثل التعليم ، والرعاية الصحية ، والبيئة) ، ومكافحة الفقر والتهميش.

– إصلاح الإطار التنظيمي، يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع المنشآت الحرة. ومن ثمّ فإنّ الدولة يجب أن تشجع المنافسة الصحية بين منشآت الأعمال مع القضاء على الريع والربح المتراكم الاقتصادي، ويقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار، ويؤدي مثل هذا الإطار إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات اللصيقة في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا.

– نظام الإدارة الجيد يتطلب الأمر أن تقوم الدولة بالتركيز على الموضوعات التالية:

* شفافية الحكومة يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.

* بساطة الإجراءات سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والاستثمار أو المجالات الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن.

* المسؤولية يجب أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للمساءلة ومعاقبتهم عند الضرورة على أي جريمة.

* محاربة الفساد إذ يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحية، والقضاء على التكلفة الإضافية، وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.

* الحرية الفردية والتعبير الجماعي، يعتبر وجود صحافة حرة ومسؤولة بصفة خاصة أحد الأعمدة المهمة للديمقراطية.

* استقلال النظام القانوني يجب أن يكون النظام القانوني متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أيّة منظمة أخرى، لكفالة استقلال ونزاهة القرارات التي يتخذها.

الفرع التاسع: دعم و تشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني

لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة، ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة، وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية، فإنه من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري. ومن البديهي أنّ الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو ان البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، هي عبارة عن توسع فى حجم الانفاق الحكومى الاستثمارى خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية قصد الزيادة من فاعلية الاستثمارات المنتجة من جهة، و التركيز على الطلب الكلى من جهة اخرى، حيث ادى ذلك لنمو معدلات الاستثمار العام بمقدار أكبر من النمو الانفاق الجارى.

حيث صاحبه اصلاح جبائي خلال فترة الدراسة يصبو كله لتحفيز المؤسسات المحلية على التوسع و زيادة حجم الاستثمار باستعمال اجراءات تحفيزية و المتمثلة فى قانون الاستثمار الجزائرى لسنة 2006. و بهذا سجلنا ارتفاع الايرادات العامة لكن هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع الايرادات البترولية نتيجة ارتفاع اسعار النفط فى هذه الفترة، و تبقى مساهمة الايرادات الجبائية و الغير الجبائية ضعيفة و لكنها فى نمو متواصل، وفى نفس الوقت سجلنا نمو المعروض النقدى بمعدلات كبيرة نتيجة القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية عبر صندوق الوطنى للاستثمار و النظام البنكى، و هذا له دور كبير فى تفعيل الاستثمارات المحلية من جانب، و من جانب آخر قد يشكل ضغطا على جانب السلع و الخدمات مما يؤدى لبروز تيارات تضخمية.

فى حين سياسة الاستثمار الجزائرية ركزت على الاجراءات القانونية و التشريعية بالإضافة لإنشاء هيئات لدعم الاستثمار تعمل على دعم و تطوير و تفعيل الاستثمارات المحلية.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة

في نهاية بحثنا هذا، و لدراستنا لواقع و آفاق البرامج التنموية في تفعيل الاستثمارات المحلية، لقد تمت معالجة الاشكالية عبر الفصول الثلاثة للبحث انطلاقا من الفرضيات المشار إليها في المقدمة، و تشمل بذلك الخاتمة ملخص عام للفصول الثلاثة التي تضمنها البحث، تتبعها الاجابة على الاشكالية و اختبار الفرضيات الواردة في المقدمة، ثم النتائج العامة المتوصل اليها متبوعة بتوصيات واقتراحات، و أخيرا آفاق البحث التى يمكن ان يكون امتدادا له.

رأينا في الفصل الأول، دراسة شاملة حول البرامج التنموية، فهي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تحدد بوضوح و التي يريد الاقتصاد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة و عبر استعمال الوسائل و السياسات التنموية التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، و ذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة تخلف و ركود الى حالة نمو مستدام يشمل جميع القطاعات.

أما الفصل الثاني، فتكلمنا عن أهمية تحليل عناصر البرامج التنموية في ترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية، فتوظيف الاموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلية عبر مختلف الأدوات الاستثمارية تقيده عدة محددات اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و التي قدد تسبب عدة مخاطر ينشب عنها عدم الوصول للأهداف و الأهمية التي تنشأ من الاستثمارات المحلية، و لهذا وجب استعمال عدة سياسات تنموية للتأثير على هذا النوع من الاستثمار.

و في الفصل الثالث، تناولنا الى أبعاد تطبيق البرامج التنموية على واقع الاستثمار في الجزائر، حيث صاحب تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 استعمال سياسة

الانفاق الحكومي و الاصلاح الجبائي من خلال استعمال اجراءات تحفيزية، بالإضـــافة لسياســـة القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الجزائرية، و الاجراءات القانونية و التشريعية و انشاء هيئات مختصة في الاستثمار، تصبو في مجملها لتطوير و تفعيل الاستثمارات المحلية.

حيث لم تتكامل الأهداف المسطرة في هذه البرامج مع الأهداف المتعلقة بالتأثيرات المتوقعة لمدخلات و مخرجات آلاف المشاريع المبرمجة، مع عدم وجود أية خطة لنمو اقتصادي هادف و مستديم يرتبط بذلك، نتيجة الاختلالات المسجلة فيما يخص وضع و انجاز و متابعة المشاريع الاستثمارية و الارتفاع الكبير لمخصصاتها، و نتيجة المعوقات التى تواجه الاســـتثمار المحلـــي خاصة الخاص منه، وجب تصحيح هذه المشاكل لترقية الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

و لهذا لم تساهم البرامج التنموية بشكل كبير في تفعيـــل الاســـتثمارات المحليـــة، كـــون استعمال السياسات التنموية للتأثير علي هذه الاستثمارات ليس هدف بحد ذاته، لكن الهدف هو ان تستعمل من طرف الدولة لقياس التكاليف الناتجة عن تطبيق هذه السياسات مقارنة بالأهداف التي كانت محددة.

❖نتائج اختبار الفرضيات

تنص الفرضية الأولى على ان نجاح البرامج التنموية و مدى فعاليتها يتوقف على استعمال وسائل علمية و سياسات تنموية لتحقيق الأهداف المطلوبة، و لا يتحقق هذا إلا اذا كن التحديـــد العلمي دقيق لكافة موارد المجتمع لتحقيق أهداف واضحة و واقعية.

أما الفرضية الثانية و الثالثة، فلا يمكن القول ان العلاقة التـــي تـــربط البـــرامج التنمويـــة بالاستثمارات المحلية تتمثل في سياسة الانفاق على مشاريع البرامج التنموية خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية بل تتعدى ذلك، فسياسة الايرادات من خلال التحفيز الجبائي، و السياسة النقدية من

خلال أدواتها الغير المباشرة، و سياسة الاستثمار من خلال اختيار و توزيع المشاريع بين القطاعات، هي كلها سياسات تنموية لازمة لتنفيذ البرامج التنموية و لها فعالية كبيرة على الاستثمارات المحلية، و هذا ما تجلى لنا من خلال الانفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر و قانون الاستثمار لسنة 2006 و هيئات دعم الاستثمار و القروض استثمارية الممنوحة طيلة فترة تطبيق البرامج التنموية 2001-2014.

أما فيما يخص الفرضية الرابعة فقد أثبت البحث صحتها، فلم يؤدي تطبيق البرامج التنموية في الجزائر التأثير الإيجابي على الاستثمارات المحلية نتيجة تواصل الاختلالات الاقتصادية بسب عدة معوقات واجهت تجسيد البرامج التنموية من جهة و الاستثمار المحلي من جهة اخرى.

❖نتائج البحث

قادتنا معالجتنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث، بفصوله الثلاثة للتوصل الى النتائج التالية:

– ان اعداد البرامج التنموية يكون بالتنسيق مع مختلف القطاعات الاقتصادية بواسطة التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع و امكانياته البشرية و المالية و المادية، و هذا للوصول الى توازن الخطط القطاعية و توافقها مع الأهداف العامة للبرنامج.

– تستعمل عدة سياسات لتنفيذ أهداف البرامج التنموية من جهة، و من جهة أخري للتأثير على الاستثمار المحلي و تفعيله في نفس الوقت.

– يؤدي الإنفاق على البحث و التطوير الي تفعيل الاستثمارات المحلية و توفير البنية التحتية الاقتصادية التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص المحلي على الاستثمار.

– هناك ارتباط بين سياسة الانفاق العام و السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية الذى يؤدي لتخفيض تكلفة الاقتراض على المستثمرين و بالتالى تشجيع الاستثمارات المحلية.

– هناك ارتباط بين سياسة الايرادات و سياسة الاستثمار من خلال التنازل على الايرادات الجبائية باستخدام التحفيز الجبائى، و هذا ما يؤدي الى الأولوية في اختيار المشاريع الاستثمارية و توزيعها القطاعي لدفع وتيرة الاستثمارات المحلية و تشجيع الصادرات.

– ساهمت البرامج التنموية المطبق في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 في تفعيل الاستثمارات المحلية عن طريق التوسع في حجم الانفاق الحكومي الاستثمارى خاصة المتعلق بالبنية التحتية، بالإضافة للتحفيزات الجبائية و المتمثلة في قانون الاستثمار لسنة 2006، و كذلك عبر القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، و انشاء هيئات وطنية لدعم هذا النوع من الاستثمارات.

– ادى تعدد البرامج التنموية في الجزائر الى تجاوز القدرات الاستعابية الوطنية المتعلقة بالدراسات و المتابعة الأولوية و البناء و الإنجاز و المراقبة، و بالتالي ارتفاع تكاليفها و تضاعفها من مرحلة لأخرى، مما أدى لمحدودية الفاعلية للبرامج التنموية من خلال الاستثمارات المنجزة في تصحيح الاختلالات الاقتصادية و التطور المتكامل للقطاعات الاقتصادية.

– ان فشل البرامج التنموية يعود للاستخدام الغير الاقتصادي للقدرات الانتاجية في الصناعات المعملية المرتبطة بمشاريع القاعدة الهيكلية.

– ساهمت القروض البنكية في زيادة الطلب على المنتجات الاستثمارية في الجزائر مما أدى الى تفاقم الاختلالات الهيكلية للواردات و الصادرات.

– عدم التوازن الجهوي بين المناطق، و سوء التوزيع القطاعي للاستثمارات المحلية أدى لعدم فاعلية السياسة الاستثمارية.

❖ الاقتراحات

بناءا علي النتائج التي توصلنا اليها خلال هذا البحث نقدم المقترحات التالية:

– ربط اعتمادات البرامج التنموية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار، و بقدرات الانجاز الوطنية، و إلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول الى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.

– اعداد برامج شاملة بأهداف الاستراتيجية العامة و معاييرها الأدائية، و مؤشراتها القياسية الدورية، و تفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات و مخرجات المشاريع المبرمجة و تلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في اطار تنمية فروع القطاعات الانتاجية و تصحيح الاختلالات الداخلية، و احتواء حالة الاغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات.

– ان التأثير على الاستثمار المحلي في الجزائر في ظل البرامج التنموية المطبقة لا ينحصر في تطبيق سياسة اقتصادية معينة، و انما هو مرتبط بتكامل عدة سياسات تنموية، الى جانب اصلاح الآليات التي من شأنها ان تؤدي الى تشجيع و تفعيل هذه الاستثمارات و تتمثل في (اصلاح النظام المصرفي، القضاء على عراقيل البيروقراطية، القضاء على مشكل العقار....).

❖ أفاق البحث

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز علـــى بعـــض الجوانـــب المتعلقـــة بالاستثـــمار المحلي و علاقته بالبرامج التنموية، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هـــي على صلة بموضـــوع البحث و الجديرة بالإثراء و البحث و المناقشة مستقبلا مثل:

- أثر برامج التنمية الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي.

- أثر التمويل البنكي للاستثمار ضمن برنامج دعم النمو على التوازنات النقدية في الجزائر.

- أثر برامح التنمية الاقتصادية على واقع الاقتصاد الجزائري.

وفي النهاية، نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإلمام بكل ما يتطلبه هذا البحث شاكرين الله عـــز وجل على توفيقه.

المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

-الكتب

1- الحاج طارق، المالية العامة، طبعةالاولى، الجزائر، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.

2- الموسوي ضياء مجيد، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،(2004).

3- النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، (2000).

4- السيد عبد المولى، المالية العامة(الأدوات المالية)، بيروت، دار الفكر العربي لبنان، (1997).

5- الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، (2001).

6- السعودي جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، مصر، دار وائل للطباعة النشر، (1996).

7- العزاوي وصل نجيب، السياسات العامة، بغداد، حقل معرفى الجديد، مركز الدراسات الدولية العراق، (2001).

8- العساف احمد عراف، الوادي محمود حسين، التخطيط و التنمية الاقتصادية، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، (2011).

9- العوامة نائل عبد الحفيظ، ادارة التنمية (الاسس النظريات التطبيقات العملية) ، عمـــان، دار زهران للنشر و التوزيع، (2009).

10- إبراهيم أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح المالي و النقــدي، مصـــر، مركز السكندرية للكتاب، (1998).

11- أحمد فريد، سهير محمد، السياسات النقدية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعـــة مصـــر، (2000).

12- أحمد فريد، حمد عفر، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظريـــة و التطبيـــق، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، (1999).

13- بن قانة اسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نضريات نماذج اســـتراتيجيات) ، عمـــان، دار أسامة للنشر و التوزيع،(2012).

14- بلطاس عبد القادر، الاقتصاد المالي و المصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعيـــة، (2001).

15- بركات عبد الكريم صادق، البطريق يونس أحمد، دراز حامد عبد المجيد، النظم الضريبية ، الإسكندرية، الدار الجامعية مصر، (1986).

16- بركات عبد الكريم، البطريق يونس، الـــنظم الضـــريبية، القـــاهرة، المكتـــب المصـــري ،(1982).

17- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية مصر، (2002).

18- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة، دار النهضـــة العربيـــة مصر، (1971).

19- حسن عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، بيروت، الدار الجامعية لبنان، (1994).

20- حنفي عبد الغفار، أساسيات الاستثمار و التمويل، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، (2000).

21- حنفي عبد الغفار، الادارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، مصر، الدار الجامعية، (1990).

22- حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، (2001).

23- كنعان علي، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، سوريا، جامعة دمشق، (2000).

24- مجدي محمود شيهاب، اقتصاديات النقود والمال، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، (2000).

25- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، طبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2008).

26- محي محمد مسعد، الاقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الحادي و العشرون، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث مصر، (2000).

27- محمود مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، الجزائر، دار الكتاب الحديث، (2002).

28- معتوق سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية مصر، (1988).

29- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق مصر، (1997).

30- عدلي ناشد سوزي، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة)،الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية مصر، (2003).

31- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، عمان، دار الراية للنشر، (2001).

32- سلامة محمود، دراسات الجدوى و التقييم المشروعات الصناعية، مصر، مكتبة غريب، (1992).

33- علي لطفي، أصول المالية العامة، القاهرة، مكتبة عين شمس، (1997).

34- عشماوي شكري رجب و سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع مصر، بدون سنة نشر.

35- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الجزائر، دار هومة للطباعة، (2004).

36- رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، مصر، (1990).

37- رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، مصر، (1975).

38- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مصر، دار السلام للطباعة و النشر، (2002).

39- تادرس قريصة صبحي، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، (1983).

40- خيرى عبد القوي، دراسة السياسات العامة، طبعة الأولى، الكويت، ذات السلاسل، (1989).

41- خليل سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، مطابع الأهرام، (1994).

42- خربوش علي حسين، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، الاردن، دار زهـران للنشر و التوزيع، (1999).

-رسائل و أطروحات جامعية

1- بن جوزي محمد،" الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية فـي الجزائـر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، (1998).

2- دراوسي مسعود، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصـادي دراسـة حالـة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه دولة فى العلـوم الاقتصـادية، جامعـة الجزائـر، الجزائر، (2005).

3- دحماني عبد الكريم، " تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برنامج دعم النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، (2012).

4- معزوز نشيدة، "التحفيزات الجبائية و دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقـود ماليـة و بنـوك، كليـة العلـوم الاقتصادية و التسيير، البليدة، الجزائر، (2004).

5- منصوري الزين،" آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كـأداة لتمويـل التنميـة الاقتصـادية"، أطروحة دكتوراه في العلـوم الاقتصادية، تخصـص: نقـود و ماليـة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2006).

6- ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي فـي الجزائـر و أثـره علـى المؤسسـة و التحـريض الاستثماري"، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، فـرع التسـيير، جامعـة الجزائـر، (1997).

7- فايدي كمال، "التقويم و التمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر"،"، مذكرة لنيل شـــهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، (2005).

8- قويدري كمال، " السياسة المالية و أثرها علي الاستثمار دراسة حالة الجزائـــر"، "، مـــذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقـــود ماليـــة وبنـــوك، كليـــة العلـــوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، (2006).

9- شملول حسينة ،" أثر استقلالية المصرف المركزي على فعالية السياســـة النقديـــة – حالـــة الجزائر –" جامعة الجزائر،(2001).

- قوانين و مراسيم تنفيذية

1- قانون المالية 2013.

2- قانون الاستثمار 2006.

3- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001.

4- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بإنشـــاء الوكالـــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، المؤرخة فـــي 09-09-1996.

- ملتقيات و دوريات علمية

1-عمار مجيد كاظم، سعر الفائدة من وجهة النظرة التقليديـــة و الإســـلامية، العـــدد الثـــاني و الثلاثون، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (2012).

2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة أفاق التنميـــة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة، مشروع تقريري : من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوســـطة فـــي الجزائـــر، جوان(2002).

3- رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية و إســـتراتيجية المنافســـة الخارجيـــة، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعـــة ســـطيف، الجزائـــر، أكتـــوبر (2001).

4- علي توفيق الصادق وآخرون،" السياسات النقدية في الدول العربية" ، العدد الثاني، أبو ظبي، سلسلة بحوث حلقات العمل، صندوق النقد العربي، (1996).

- تقارير

1- تقرير بنك الجزائر، ماي 2012.

2- تقارير بنك الجزائر 2000-2011.

3- التقارير السنوية للصندوق الجزائري للاستثمار 2003-2011.

4- منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000.

5- تقارير الديوان الوطني للاحصاء.

– روابط انترنت

1– بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الـدولي، رقابـة الصـندوق و تشـجيع الاسـتقرار المـالي الـدولي، [علـى الخـط]
www.IMF.org/external/np/cm/2003

2– خلفان بن خرباش، ضريبة القيمة المضافة، مزاياها و سلبياتها و عقبات تطبيقها، [على خط]
www.MAFHOUM.com/press 7/194E14.HTM

3– محمد مراياتي، قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا و توظيفها في الـوطن العربي[على الخط]
www.arabschoul.org.sy/célébration/D.Mohamed%20mrayati

4– سالم عبد الغني، الاقتصاد الرقمي بالعالم العربي، [على الخط]
www.US.moheet.com/asp/show_F2.ASP?do=1111547.htm

5– حمود بن سنجور، خفض سعر الفائدة على القروض الشخصية، [على الخط]
WWW.ALLWATAN.com/GRAPHICS/2003/10oct/18.10/dailyhtml/economy

6– أحمد مصطفى فكري، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، [على الخط]
www.MOF.gov.kw/caog-news

7–الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار، حصـيلة الاسـتثمارات [علـى الخـط]
http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

2- مراجع باللغة الأجنبية

- كتب باللغة الأجنبية

1- azem jean-piere , theorie macroecomique et monetaire , paris, edition economica , (1996).

2- Bettahar rabah , la privatisation , algerie, edition b.e.e.m , (1993).

3- Boughaba abdellah , analyse et evaluation des projets, patis , edition berti, (1998).

4- Boubher mloudi, investisement et strategie de devloppement, algerie, o.p.u , (1988).

5- Conso pierre, la gestion financiere de l entreprise, tome 2, paris, dunod , (1978).

6- Fougère Jean Pierre, la monnaie et la politique monétaire, Paris, Ed seuil, (1999).

7- Jean Yves capul et Garnier Olivier, dictionnaire d'économie et sciences sociales, Paris, Hatier, (1994).

8- Griffits set degos , gestion financiere de l analyse de la strategie , paris, edition d organisation, (2001).

9- Levy-lambert guillaume , la rationalisation des choix budgétaires, paris, (2000).

10-Schreiner m ; evaluation and micro entreprise programs, washington university center of social developement st louis, (2001).

- ملتقيات و دوريات علمية باللغة الأجنبية

1- Jean Claude Trichet, les conséquences des bulles financières, revue- des problèmes économiques, N° 2785 du 20 novembre 2002.

2- Deepak.M et antu panini.M, Flux de capitaux privés et croissance, finance et développement, volume 38, N02, juin (2001).

3- Blandell r, evaluation methods for non experimental data, vol 21 n 04, usa, fiscal studies, (2000).

4- Weis c.h, evaluatin, 2nd edition , usa, new jersey printice hall,(1998).

5- Rosen h.s , public finance, 4 thed , chicago , (1990).

- تقارير باللغة الأجنبية

1- Lettre économique d'Agerie N° 11/2012.

2- ONC, Lactivité Industrièlle 2009-2001, Statistique ECO N° 70,9/2012.

3- Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2012.

4- Perspéctives Economiques en Afrique 2012.

5- PNUD-BAD, Perspectivies Economiques en Afrique, 2011.

6- Rapport de la Banque Mondiale, N° 36270 – DZA, du 15 août 2007, élaboré par le Groupe pour le Développement macroéconomique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, intitulé : « A la recherche d'un investissement public de qualité » Groupe pour le Développement socioéconomique.

7- Banques centrales , a quoi servent-elles ? , France, bulletin de la banque de France , probleme economique, (2000).

- روابط انترنت

1- Dispositif micro-entreprises ansej,[en ligne]
www. Ansej www..org.dz/ stati/chiffre.PDF

2- www.banquedecanada.ca

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مجموع رخص البرامج الاستثمارية المسجلة بعنوان الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين سنتي2001 – 2004
02	قانون الاستثمار لسنة 2006
03	Programme d'Investissement Publics pour la période 2010-2014
04	المعايير المعتمدة لتقييم التسيير الميزاني

الملحق رقم (01) : مجموع رخص البرامج الاستثمارية المسجلة بعنوان الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين سنتي2001 – 2004

الوحدة :كيلو دينار

القطاعات والقطاعات الفرعية	رخصة البرنامج
1- دعم الإصلاحات	45
عصرنة الإدارة الجبائية	20
2- دعم إنعاش الإنتاج	65.4
الزراعة	55.9
الصندوق الوطني لضبط وتطوير الفلاحة	53.4
صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.2
صندوق العامة للإنتاج الفلاحي	2.3
الصيد البحري	9.5
3-الموارد البشرية	90.2
التربية الوطنية	27
التكوين المهني	9.5
التعليم العالي	18.9
البحث العلمي	12.4
الصحة والسكان	14.7
الشبيبة والرياضة	4
الشؤون الدينية	1.5
الاتصالات	1.4
الثقافة	0.9
4-الهياكل الإدارية	17.9
المديرية العامة للأمن الوطني	9.9
المديرية العامة للحماية المدنية	7
المديرية العامة للجمارك	1
5-العمل والحماية الاجتماعية	16
مشاريع المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة	9

تاطير سوق العمل	0.3
النقل المدرسي	0.7
مشاريع نشاط التضامن الوطني	3
إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة	3
6-الأشغال الكبرى	148.9
الري	31.3
السكك الحديدية	54.6
الهياكل المرفائية	8.5
الطرق	30.8
الموانئ	5.9
الاتصالات	10
البيئة(أشغال كبرى)	6.1
تهيئة إقليم بوقزول	1.7
7-المخططات البلدية للتنمية	33.5
8-التنمية المحلية	55.7
الري	13.6
إعادة تنشيط المناطق الفلاحية	9.1
البيئة	5.5
الاتصالات	14.5
تهيئة الطرق الولائية والبلدية	13
9-السكن	35.6
10-الطاقة	16.8
المجموع	**525**

Programme d'Investissement Publics pour la période 2010-2014

Répartition sectorielle des projets par axe de développement

Axes de développement	Enveloppe financière	Objectifs / Répartitions / Actions
Amélioration du développement humain	***Près de 115 milliards USD (plus de 40%)***	• ***Près de 5.000 établissements de l'Éducation nationale :*** - 1.000 collèges ; - **850** lycées ; - **600.000** places pédagogiques universitaires ; - **400.000** places d'hébergement pour étudiants ; - **300** établissements d'enseignement et de formation professionnelle.
		• ***Plus de 1.500 infrastructures de Santé :*** - **172** hôpitaux ; - **45** complexes spécialisés de santé ; - **377** polycliniques ; - **Plus de 70** établissements spécialisés au bénéfice des handicapés.
		• ***02 millions de logements :*** - livrer **1,2 millions** de logements avant 2014 ; - mise en chantier de **800.000** de logements avant la fin de 2014 ;
		• ***Gaz et électricité :*** - Raccordement **d'un (01) million** de foyers au réseau gaz ; - Alimentation de **220.000** foyers ruraux en électricité.
		• ***Amélioration de l'alimentation en eau potable :***

		- **35** barrages ; - **25** systèmes de transfert d'eau ; - Achèvement de **toutes les stations de dessalement de l'eau de mer en chantier.**
		• ***<u>Plus de 5.000 infrastructures pour la jeunesse et les sports</u> :*** - **80** stades ; - **160** salles polyvalentes ; - **400** piscines - **Plus de 200** auberges et maisons de jeunes.
		• ***D'importants projets pour les secteurs des moudjahidines, des affaires religieuses, de la culture et de la communication.***
Poursuite du développement des infrastructures de base et amélioration du service public	***Près de 115 milliards USD (plus de 40%)***	• ***<u>Travaux publics</u> : Plus de 40 milliards USD :*** - *Extension et modernisation du réseau routier.* - *Augmentation des capacités portuaires.*
		• ***<u>Transport</u> : Plus 35 milliards USD :*** - *Moderniser et étendre le réseau de chemin de fer ;* - *Améliorer le transport urbain* ***(en réalisant le tramway dans 14 villes) ;*** - *Moderniser les infrastructures aéroportuaires.*
		• ***<u>Aménagement du territoire et environnement :</u> Près de 07 milliards USD.***

		• ***Services publics : Près de 24 milliards USD*** *pour améliorer les prestations et les moyens :* - *des collectivités locales ;* - *du secteur judiciaire ;* - *des administrations de régulation fiscale, commerciale et du travail.*
Appui au développement de l'Économie nationale	***Plus de 20 milliards de dollars (près de 08%)***	• ***<u>Soutien au développement agricole et rural :</u> Plus de 13 milliards USD.***
		• ***<u>Promotion de la PME :</u> Près de 02 milliards USD :*** - *Réalisation de zones industrielles ;* - *Soutien public à la mise à niveau ;* - *Bonification de crédit bancaire pouvant atteindre 4 milliards USD.*
Développement industriel	**Environ de 27 milliards USD de crédits bonifiés par l'État (près de 10%)**	- Réalisation de nouvelles centrales électriques ; - Développement de l'industrie pétrochimique ; - Modernisation des entreprises publiques ;
L'Encouragement à la création d'emploi	**Environ 05 milliards USD *(plus de 1,5%)***	- Accompagner l'insertion professionnelle des diplômés universitaires et de la formation professionnelle ; - Soutenir la création de micro-entreprises ; - Financer les dispositifs d'emploi d'attente. NB : l'ensemble du programme quinquennal, y compris le volet de soutien à la création d'emploi vise la création de 03 millions d'emplois.
Développementde l'économie de la connaissance	**Environ 04 milliards USD *(près de 1,2%)***	- Soutien à la recherche scientifique ; - Généralisation de l'enseignement et de l'usage de l'outil informatique.

Total	**286 milliards USD**	Parachèvement des projets entamés : 130 milliards USD : dans le secteur du rail, des routes et de l'eau.
		Engagement de projets nouveaux : 156 milliards USD.

ملحق رقم 04: المعايير المعتمدة لتقييم التسيير الميزاني	حالة الجزائر
صياغة الميزانية	
1 -تغطية جيدة للإدارة المركزية	C
2 -تقرير كامل عن الموارد خارج الميزانية« extrabudgétaire »	A**
3 -ميزانية موثوق بها كوسيلة للبرمجة	A*
4 -معطيات مسجلة تخص التمويلات الخارجية	A*
5 -تصنيف صارم للعمليات	C
6 -تحديد لنفقات التقليل من الفقر	B
7 -إدماج الميزانية متعددة السنوات والميزانية السنوية	B**
تنفيذ الميزانية	
8 -تقديم تقرير في الآجال المحددة حول النفقات غير المسددة	A*
9 -نوعية جيدة للتقييم الداخلي	B**
10 - تحقيقات دورية لمتابعة النفقات المسددة	C
11 - تقريب مناسب للحسابات	A**
تبليغ التقارير	
12 - تقارير الميزانية معدة في الآجال المحددة	C**
13 - تقرير دوري حول النفقات لصالح الفقراء	C
14 - تسجيل وإقفال الحسابات في الآجال المحددة	B
15 - حسابات فحصت و أعدت في الآجال المحددة	C**
16 - إبرام للصفقات فعال وناجع	C

Résumé

Les programmes de développement sont un ensemble d'objectifs clairs d état qui cherchent pour atteindre dans un délai de temps spécifique, en utilisant différentes politiques de développement, où celui-ci est considéré comme un outil efficace poursuivi par la plupart des pays d'influencer les investissements locaux, selon les méthodes d'une stratégie qui offrira diverses incitations et des facilités à ces investissements, en Algérie depuis 2001 et a commencé à poursuivre les programmes de développement ne ont jamais vu avant, notamment en termes de ressources financières allouées à eux, et à travers en œuvre ou sont en cours d'exécution et sur les programmes de développement période 2001-2014, et ces programmes ont consisté principalement à soutenir le programme de relance économique (2001-2004), le programme complémentaire pour soutenir la croissance (2005-2009) et le Programme pour la croissance outre (2010-2014), où il a demandé Algérie à travers ces programmes pour atteindre plusieurs objectifs l'activation plus importante des investissements locaux.

Mots clés : programmes de développement , politiques de développement , investissements locaux.